

التقرير القطري رقم 22/89
الصادر عن صندوق النقد الدولي

الكويت

28 مارس 2022

مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات؛ وبيان المدير التنفيذي لدولة الكويت

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع دولة الكويت، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن ملخصاً لأراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أجريت بتاريخ 14 مارس 2022 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع الكويت.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لإطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 14 مارس 2022، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في الكويت في 10 أكتوبر 2021 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 14 مارس 2022، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** أعده خبراء صندوق النقد الدولي.
- **بيان المدير التنفيذي** لدولة الكويت.

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١ مع الكويت

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة - ١٤ مارس ٢٠٢٢: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع الكويت.^١

جاءت استجابة السلطات لأزمة كوفيد-١٩ سريعة وحازمة، وذلك من خلال قيود التباعد الاجتماعي وتدابير دعم سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية التي قدمتها الحكومة. وتم تحقيق معدل مرتفع من التحصين في عام ٢٠٢١. ويمضي التعافي الاقتصادي في مساره الآن مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وتخفيف القيود المفروضة على التنقل. ويقدر نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن يرتفع قليلاً إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢، حيث يتعافى النشاط المحلي تدريجياً جنباً إلى جنب مع البيئة العالمية. ومن المتوقع أن ينتعش إنتاج النفط مع تخفيف حصص أوبك+. وإجمالاً، يتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢,٧٪ على المدى المتوسط. ويُقدر التضخم بنسبة ٣,٤٪ في ٢٠٢١ نظراً للزيادات في أسعار المواد الغذائية وتكاليف الخدمات المرتبطة بالسفر ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٤,٤٪ في ٢٠٢٢، نتيجة تأثير الانقطاعات في سلسلة التوريد العالمية، قبل أن ينخفض إلى ٢,٤٪ على المدى المتوسط.

وارتفع عجز المالية العامة إلى ما يقدر بنحو ١٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. فبالإضافة إلى الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة في أعقاب نشوب أزمة كوفيد-١٩، تعزى زيادة العجز إلى انخفاض في عائدات النفط بنسبة ١٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي وتراجع النشاط الاقتصادي. وفي ظل عدم وجود قانون للدين العام يسمح بالاقتراض أو قانون يُخوّل السحب من صندوق الأجيال القادمة، اعتمد التمويل على السحب من الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام الأصغر بكثير. وفي السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، من المتوقع أن يزيد رصيد المالية العامة الكلي إلى فائض نسبته ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، مدعوماً بانتعاش إيرادات النفط إلى جانب تخفيضات الإنفاق المعلنة في أغسطس ٢٠٢١ وارتفاع إجمالي الناتج المحلي الاسمي بشكل ملحوظ مما يعكس تأثير زيادة أسعار النفط على مخفض إجمالي الناتج المحلي. وبدعم من ارتفاع صادرات النفط، من المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري لعام ٢٠٢١ إلى ١٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ونجح القطاع المالي الكويتي في تجاوز الأزمة. وتتمتع البنوك برسمة جيدة وسيولة عالية. واعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠٢١، بلغت نسبة كفاية رأس المال المصرفي ١٨,٦٪، وهي أعلى كثيراً من الحد الأدنى المطلوب. وتظل نسبة صافي القروض المتعثرة غير شاملة المخصصات المحددة منخفضة، في حين تبلغ مخصصات خسائر القروض نسبة مرتفعة.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

وتحيط بالآفاق أوجه كبيرة من عدم اليقين، في ظل ميل ميزان المخاطر نحو التطورات السلبية. ويشير الانتشار السريع لمتحور أوميكرون الجديد إلى عودة التحديات العالمية التي تواجه عملية السيطرة على الجائحة. وقد يؤدي تأخر إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية إلى تفاقم خطر سياسات المالية العامة المسائرة للاتجاهات الدورية، وتقويض ثقة المستثمرين، وعرقلة التقدم نحو تحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي والتنافسية، وزيادة الضغوط الاجتماعية. وسيكون لتقلبات أسعار النفط أثر بالغ على الآفاق وعلى توازن الاقتصاد الكلي. وتتمثل احتمالات التطورات الإيجابية في حدوث انتعاش في النشاط العالمي أقوى من المتوقع، وهو ما قد يؤدي أيضا إلى ارتفاع الإيرادات النفطية. وبإمكان إيجاد حل للجمود السياسي وتنفيذ ضبط مالي قوي أن يحسنا بشكل كبير من مزاج المستثمرين.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

انتق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وأثتوا على السلطات لما اتخذته من إجراءات عاجلة وحاسمة على صعيد السياسات وما بذلته من جهود قوية في حملات التطعيم، مما ساعد على تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة وأرسى الأساس لتحقيق تعاف تدريجي. وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط، والذي يُتوقع أن يدعم إيرادات المالية العامة ويعزز النمو، فإن المخاطر التي تكتنف الآفاق لا تزال مرتفعة. وأكد المديرون أن السلطات ستحتاج في الفترة القادمة إلى زيادة تركيزها على التحديات المتعلقة بالاعتماد الكبير على قطاع النفط والاستدامة المالية.

ودعا المديرون لإجراء عملية ضبط مالي شاملة لتعزيز الاستدامة المالية ودعم العدالة بين الأجيال. وشجعوا السلطات على النظر في استحداث ضريبة القيمة المضافة وضرائب انتقائية على المنتجات، والتوسع في ضريبة الشركات لتشمل الشركات المحلية، وتطبيق الضريبة العقارية لدعم الإيرادات. وعلى جانب الإنفاق، سيكون من الضروري تقليص فاتورة الأجور وضبط المستفيدين من الدعم الحكومي والإعانات الاجتماعية. وشدد المديرون على أهمية إقرار قانون الدين العام الجديد وإنشاء إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة يقوم على ركيزة مالية واضحة للحد من مساندة السياسات لاتجاهات الدورة الاقتصادية، وتعزيز مصداقية المالية العامة، والحد من المخاطر المحيطة بها، وتحسين القدرة على إدارة الصدمات المعاكسة. ومن شأن تعزيز حوكمة المالية العامة وشفافيتها أن يحسن الإدارة المالية العامة بشكل ملموس.

وانتق المديرون على أن نظام سعر الصرف المربوط بسلة عملات لا يزال ركيزة فعالة للاقتصاد. ورحبوا بسلامة أوضاع النظام المصرفي وأثتوا على بنك الكويت المركزي لما يضطلع به من أعمال رقابية وتنظيمية حصيفة. ونظرا لأجواء عدم اليقين التي تكتنف الآفاق، فقد شجعوا السلطات على مواصلة التقييم الاستشراقي لجودة الأصول المصرفية وغيرها من

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارة الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات من خلال الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

التدابير المصاحبة للعمل على تأمين احتياطات قوية لرأس المال والسيولة لضمان صلابة النظام المالي. وأكد المديرون أن تخفيف الاشتراطات المتعلقة بالحدود القصوى للفائدة على القروض التجارية وتدعيم البنية التحتية لمعلومات الائتمان من شأنهما المساعدة على تحسين الوصول إلى التمويل، بما في ذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة. كذلك شجعوا بذل مزيد من الجهود لتقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وشدد المديرون على الحاجة إلى مجموعة شاملة من الإصلاحات الهيكلية جيدة التسلسل، بما في ذلك إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي، وسوق العمل، والإطار التنظيمي، وبيئة الأعمال، من أجل تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وتشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص. ويمكن دعم هذه الجهود بدرجة أكبر من خلال معالجة تحديات المناخ، بما في ذلك عن طريق دعم البنية التحتية الخضراء مع تعزيز معايير كفاءة استخدام الطاقة. ومن الأمور الحاسمة أيضا ضمان التنفيذ القوي للاستراتيجية وخطة العمل المعنيين بمكافحة الفساد، من أجل تعزيز الحوكمة وتحسين بيئة الأعمال.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع الكويت على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

الجدول ١ - الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧

توقعات											
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	مقدرة ٢٠٢١	أولية ٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
قطاع النفط والغاز											
٧١,٩	٧١,٥	٧٠,٥	٧١,٤	٧٤,٦	٧٨,٩	٥٩,١	٣٥,٨	٥٨,٧	٦٥,٣	٤٩,٦	٤١,٥
مجموع صادرات النفط والغاز (بمليارات الدولارات)											
٦٥,٥	٦٦,٣	٦٨,١	٧٠,٩	٧٥,٣	٨٢,٤	٦٩,١	٤١,٥	٦٤,٠	٦٨,٧	٥١,٦	٣٩,٥
متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)											
٣,٠٠	٢,٩٤	٢,٨٨	٢,٨٣	٢,٧٧	٢,٧٢	٢,٤٣	٢,٤٤	٢,٦٨	٢,٧٤	٢,٧٠	٢,٩٥
إنتاج النفط الخام (ملايين البراميل/اليوم)											
(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
٥٣	٥١	٥٠	٤٩	٤٩	٤٩	٤١	٣٢	٤١	٤٢	٣٧	٣٣
الحسابات القومية والأسعار											
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (أسعار السوق، بمليارات الدينار الكويتية)											
١٧٤	١٦٩	١٦٤	١٦١	١٦١	١٦٣	١٣٥	١٠٦	١٣٦	١٣٨	١٢١	١٠٩
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (أسعار السوق، بمليارات الدولارات)											
٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٨,٢	١,٣	٨,٩-	٠,٦-	٢,٤	٤,٧-	٢,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١/											
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١٢,٠	٠,٣-	٩,٨-	٠,١-	٢,١	٩,٠-	٣,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بما في ذلك المصافي)											
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٧,٥-	١,١-	٢,٩	١,٧	١,٤
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ١/											
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٤,٤	٣,٤	٢,١	١,١	٠,٦	١,٥	٣,٥
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)											
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٠	٤,١	٣,٠	١,٢	٠,٤	١,١	٢,٦
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)											
(٪ من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)											
عمليات الموازنة ٢/											
إيرادات											
٤٨,٦	٥٠,٤	٥٢,٥	٥٣,٧	٥٥,١	٥٦,٩	٥٣,٨	٤٤,٩	٥٥,٩	٦١,٧	٥٣,٣	٥٣,٦
نفط											
٣٠,٩	٣٢,٦	٣٤,٧	٣٦,٠	٣٧,٨	٤٠,٠	٣٦,٠	٢٥,٤	٣٩,٣	٤٤,٣	٣٨,٠	٣٤,٤
غير النفط، ومنها:											
١٧,٧	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٧	١٧,٣	١٦,٨	١٧,٨	١٩,٥	١٦,٧	١٧,٤	١٥,٣	١٩,٢
دخل الاستثمار											
١٣,٢	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٢,٩	١٢,٦	١٣,٦	١٤,٥	١١,٩	١٢,٣	١١,٠	١٥,٥
نققات ٣/											
٤٩,٨	٤٩,٣	٤٨,٧	٤٨,١	٤٦,٦	٤٤,٥	٥٠,١	٦١,٥	٥٥,١	٥٣,٢	٥١,٠	٥٢,٢
مصروفات											
٤٣,٥	٤٣,١	٤٢,٥	٤١,٨	٤٠,٥	٣٨,٧	٤٤,٦	٥٦,٥	٤٩,٣	٤٦,٩	٤٤,٤	٤٥,٦
رأسمالية											
٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,١	٥,٩	٥,٥	٥,٠	٥,٩	٦,٣	٦,٦	٦,٥
الرصيد											
١,٢-	١,١	٣,٨	٥,٦	٨,٥	١٢,٣	٣,٧	١٦,٦-	٠,٨	٨,٥	٢,٣	١,٥
الرصيد (بعد التحويل إلى صندوق الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار)											
١٤,٤-	١٢,٢-	٩,٥-	٧,٦-	٤,٤-	٠,٣-	٩,٩-	٣١,١-	١٥,٥-	٨,٨-	١٢,٩-	١٧,٩-
التحويل المحلي (صاف)											
٣,٤	٣,٧	٢,٦	١,٨	١,٥	٠,٣-	٣,٤	١,٨-	٤,٤-	٢,٨-	١,٨	٦,٥
الاقتراض الخارجي والسحب من صندوق الاحتياطي العام (صاف)											
١١,٠	٨,٥	٦,٩	٥,٨	٢,٩	٠,٦	٦,٦	٣٢,٩	١٩,٩	١١,٥	١١,١	١١,٤
الرصيد غير النفطي غير شامل دخل الاستثمار (٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ٤/											
٨٤,٥-	٨٥,٢-	٨٦,٠-	٨٧,٥-	٨٨,٩-	٩٠,١-	٩٥,٣-	٩٨,٧-	٩٤,٢-	٩٥,٥-	٨٦,٦-	٨٣,٦-
غير شامل الإعانات والمنافع المتعلقة بالنفط (٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)											
٧٧,٨-	٧٨,٣-	٧٨,٩-	٨٠,٠-	٨٠,٧-	٨١,١-	٨٥,١-	٩٠,٤-	٨٦,٨-	٨٥,٦-	٧٧,٦-	٧٤,٦-
مجموع الدين الإجمالي (سنة تقويمية) ٥/											
٤٢,٢	٣٣,٧	٢٥,٠	١٧,٩	١٣,٦	١٣,٢	٨,٨	١١,٧	١١,٦	١٥,١	٢٠,٥	١٠,٠
أصول الهيئة العامة للاستثمار المقدرة											
٥٣٥,٧	٥٣٤,٤	٥٣٠,٠	٥١٧,٧	٤٩٧,٤	٤٧٢,١	٥٤٤,٨	٥٩٧,٦	٤٣١,٠	٤٠٥,٣	٤٦٠,٤	٤٧٦,٦
صافي الأصول المالية الحكومية											
٤٩٣,٥	٥٠٠,٧	٥٠٥,٠	٤٩٩,٨	٤٨٣,٨	٤٥٨,٩	٥٣٥,٩	٥٨٥,٩	٤١٩,٤	٣٩٠,٢	٤٣٩,٩	٤٦٦,٦
(التغير ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
المال والائتمان											
٠,٥	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٧,٦	١٣,٧-	٨,٧	٦,٢	١,٠	٣,١-	٨,٧
صافي الأصول الأجنبية ٦/											
٥,٥	٥,٥	٥,٩	٥,٨	٥,٧	٦,٨	٦,٢	٣,٦	٤,٤	٣,٩	٢,٨	٢,٥
المطالبات على القطاع غير الحكومي											
...	١,١	١,٤	٢,٨	٢,٣	١,٥	١,١
سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل ٣ أشهر (متوسط السنة، ٪)											
...	٢٧,٠	١١,٧-	٢٣,٧	١١,٨	١٢,٨	٠,٢-
المؤشر غير المرجح لسوق الأوراق المالية (التغير السنوي ٪)											
(بمليارات الدولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
القطاع الخارجي											
صادرات البضائع											
٨٠,٦	٧٩,٦	٧٨,٢	٧٨,٧	٨١,٥	٨٥,٤	٦٤,٥	٤٠,١	٦٤,٧	٧٢,١	٥٥,٢	٤٦,٥
ومنها: الصادرات غير النفطية											
٨,٦	٨,١	٧,٧	٧,٢	٦,٨	٦,٥	٥,٤	٤,٣	٦,٠	٦,٨	٥,٦	٥,٠
النسبة المئوية للتغير السنوي											
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	١٩,٥	٢٥,٩	٢٨,٠-	١١,٩-	١٩,٩	١١,٧	١٥,٧-
واردات البضائع											
٤٣,٤-	٤١,٣-	٣٩,٤-	٣٧,٤-	٣٥,٥-	٣٣,٤-	٣٠,١-	٢٤,٦-	٢٩,٤-	٣١,١-	٢٩,٥-	٢٧,٠-
معدل التبادل التجاري (٪، التغير السنوي بالنسبة المئوية)											
٢,٦-	٢,٥-	٤,٠-	٦,٤-	٨,٣-	١١,٤	٥١,٣	١٩,٢-	٣,٨	١٧,٠	٢٧,١	١٢,٥-
الحساب الجاري											
٢٤,٩	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٦,٩	٣١,٥	٣٧,٣	٢١,٨	٣,٤	١٧,١	١٩,٩	٩,٦	٥,١-
٪ من إجمالي الناتج المحلي											
١٤,٣	١٤,٧	١٥,١	١٦,٧	١٩,٦	٢٢,٩	١٦,١	٣,٢	١٢,٥	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-
الأصول الاحتياطية الدولية ٧/											
٦٧,٨	٦٥,٢	٦١,٨	٥٧,٩	٥٤,٠	٥٠,٥	٤٥,١	٤٨,٣	٣٩,٩	٣٧,٢	٣٣,٦	٣١,٢
بأشهر وردات السلع والخدمات في العام المقبل											
١٠,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٠,١	٩,٩	٩,٦	٩,٠	١١,٣	١١,٥	٨,٠	٦,٤	٦,٦
بنود للتذكير:											
...	٣,٢٩	٣,٢٧	٣,٢٩	٣,٣١	٣,٣٠	٣,٣١
سعر الصرف (دولار لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)											
...	٠,٥-	٠,٣-	٢,٦	٠,٢	٠,٤	١,٨
سعر الصرف الفعلي الاسمي (التغير ٪)											
...	٠,١-	٠,١	١,٧	١,٩-	٠,٥	٣,٢
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير ٪)											
المصادر: بيانات مقدمة من السلطات؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.											
١/ محسوب بأسعار السوق.											
٢/ بناء على دورة السنة المالية التي تبدأ في ١ إبريل وتنتهي في ٣١ مارس.											
٣/ أعيد تصنيف بنود المصروفات اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.											
٤/ باستثناء إعادة رسملة صندوق المعاشات التقاعدية.											
٥/ لا يشمل ديون صندوق الثروة السيادي الكويتي المتعلق بعمليات إدارة الأصول.											
٦/ باستثناء حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.											
٧/ لا تشمل الأصول الخارجية التي تمتلكها الهيئة العامة للاستثمار.											

الكويت

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١

١٨ فبراير ٢٠٢٢

القضايا الرئيسية

السياق: أدى استمرار الجمود السياسي إلى إعاقة الإصلاحات وزاد من مواطن الضعف على مستوى الاقتصاد الكلي، لكن هناك جهوداً جديدة تُبذل على مستوى رفيع تبشر بالأمل في إيجاد حل للأزمة. وتعكف السلطات على إعداد خطة إصلاح شامل من شأنها، إذا اعتمدها مجلس الأمة الكويتي، أن تمهد الطريق إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والمالية العامة في الاقتصاد، وأن تعزز النمو القابل للاستمرار والشامل للجميع. وجاءت استجابة السلطات لأزمة كوفيد-١٩ سريعة وحاسمة من خلال قيود التباعد الاجتماعي وتدابير دعم سياسة المالية العامة والسياسة النقدية والمالية. وفي عام ٢٠٢١، تم تحقيق معدل مرتفع من التحصين على الرغم من حدوث زيادة كبيرة في الإصابات مع وصول المتحور أوميكرون مؤخراً. ويأخذ التعافي الاقتصادي الناشئ مجراه، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وبعض التخفيف للقيود المفروضة على التنقل. ومع ذلك، تؤكد أوجه عدم اليقين البالغ بشأن الآفاق الاقتصادية على أهمية الإلغاء التدريجي لتدابير الإغاثة من كوفيد-١٩ بوتيرة مدروسة مع تعافي الاقتصاد، وتسريع زخم الإصلاح للحد من المخاطر وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية. ودخلت البنوك الأزمة من موقع قوة ولا تزال تتمتع بمستوى جيد من الرسلة وسيولة مرتفعة.

التركيز: ركزت مناقشات السياسات على: (١) الحد من المخاطر المرتبطة بالجائحة ودعم التعافي؛ (٢) تعزيز استمرارية أوضاع المالية العامة واستمرارية المركز الخارجي؛ (٣) حماية الاستقرار المالي؛ (٤) تعزيز النمو غير المرتبط بقطاع النفط، والتوظيف.

أهم التوصيات على مستوى السياسات:

سياسات المدى القريب: الاستمرار في مراقبة الآثار الصحية والاقتصادية لكوفيد-١٩ عن كثب مع سحب تدابير الدعم المتبقية بحذر. ومن الممكن استخدام تدابير داعمة مؤقتة إضافية إذا استدعى الموقف، ولكن ينبغي لهذه التدابير أن تستهدف بشكل متزايد الشركات المتضررة بشدة التي تمتلك مقومات البقاء والشركات الأكثر ضعفاً. وينبغي تنفيذ التصحيح المالي على المدى القريب مع توخي اعتبارات الحذر لحماية التعافي الناشئ.

سياسة المالية العامة: يُعدُّ إصدار قانون الدين العام الجديد ضرورياً لدعم سير العمليات المالية العامة بشكل منظم. وهناك حاجة إلى ضبط قوي لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لتعزيز استمرارية أوضاع المالية العامة وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية. ومن شأن وضع إطار سليم متوسط الأجل للمالية العامة وركيزة مالية عامة واضحة أن يدعم سلامة عملية صنع السياسات ودقة تقييم خيارات الإصلاح. كما أن وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية وتعزيز حوكمة المالية العامة من شأنهما تقوية موارد المالية العامة.

السياسات النقدية والمالية: لا يزال نظام ربط سعر الصرف بسلة عملات غير معلنة يفيد الكويت كثيراً. وينبغي أن يستمر البنك المركزي في إجراء تقييم استشرافي لجودة أصول البنوك والتأكد من أن الاحتياطيات الوقائية لدى البنوك كافية لمواجهة تحقق مخاطر الائتمان مستقبلاً.

السياسات الهيكلية: تُعدُّ الإصلاحات الهيكلية الشاملة، بما في ذلك في مجالات المنافع الاجتماعية وسوق العمل وتخصيص الأراضي ومناخ الأعمال، ضرورية لتعزيز نمو القطاع الخاص غير النفطي القوي والغني بفرص العمل وتخفيف حدة الضغوط على المالية العامة. ومن شأن التنفيذ الفعال لاستراتيجية وخطة عمل مكافحة الفساد أن يعكس تصميم السلطات على محاربة الفساد.

اعتمده

زين زيدان (إدارة الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى)
وأوما رامكريشنان (إدارة
الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

عُقدت المناقشات في البداية افتراضياً خلال الفترة من ٢٦ سبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ٢٠٢١. وعقب تعديل وزاري، عُقدت مناقشات إضافية مع معالي وزير المالية الجديد عبد الوهاب الرشيد في ٢٦ يناير ٢٠٢٢. وتألّف الفريق من دانيال كاندا (رئيساً)، وفاي ليو ونعمان الربيعي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ويوسف ناظر (إدارة البحوث). وقام كل من إستر جورج وحاتم بخاري وداليا عيطة (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) بتقديم الدعم والمساهمة في إعداد التقرير. حضر زين زيدان (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الاجتماعات الختامية. وشارك المدير التنفيذي الدكتور محمود محيي الدين في الاجتماعات الافتتاحية والختامية. ورافق البعثة مستشارا المدير التنفيذي السيدة وفاء عبد العاطي والسيد فؤاد الكحلاني.

وإلى جانب معالي وزير المالية عبد الوهاب الرشيد، التقت البعثة بوزير المالية السابق خليفة مساعد حمادة، ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار غانم الغنيمان، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب أحمد الحمد، وعدد آخر من الموظفين العموميين وممثلي القطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني.

المحتويات

٥	السياق
٦	آخر التطورات
١١	الآفاق المستقبلية والمخاطر
١٢	المناقشات على مستوى السياسات
١٢	ألف- سياسات المدى القريب
١٣	باء- تعزيز استمرارية أوضاع المالية العامة واستمرارية المركز الخارجي
١٨	جيم- السياسات النقدية والمالية
١٩	دال- المؤسسات-تعزيز النمو غير النفطي والتوظيف
٢٢	هاء- الإحصاءات
٢٣	تقييم الخبراء
	الأشكال البيانية
٢٥	١- آخر التطورات الاقتصادية
٢٦	٢- التطورات المالية العامة
٢٧	٣- التطورات النقدية

- ٢٨ -٤ تطورات القطاع المالي والأصول
- ٢٩ -٥ تطورات القطاع الخارجي
- ٣٠ -٦ سيناريو أسعار النفط الإيجابي/السلبى
- ٣١ -٧ مؤشرات سوق العمل
- ٣٢ -٨ المؤسسات والحوكمة ومؤشرات مناخ الأعمال

الجداول

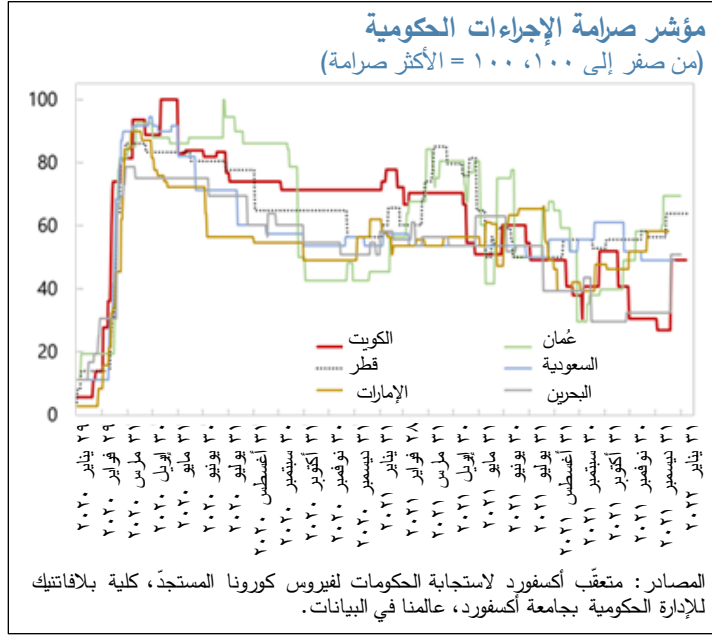
- ٣٣ -١ الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧
- ٣٥ -٢أ الكويت: ملخص التمويل الحكومى، ٢٠١٦ / ٢٠١٧ - ٢٠٢٧ / ٢٠٢٨
- ٣٦ -٢ب الكويت: ملخص التمويل الحكومى، ٢٠١٦ / ٢٠١٧ - ٢٠٢٧ / ٢٠٢٨
- ٣٧ -٣أ الكويت: ميزان المدفوعات، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧
- ٣٨ -٣ب الكويت: ميزان المدفوعات، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧
- ٣٩ -٤ الكويت: المسح النقدي، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧
- ٤٠ -٥ الكويت: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠١١-٢٠٢١

الملاحق

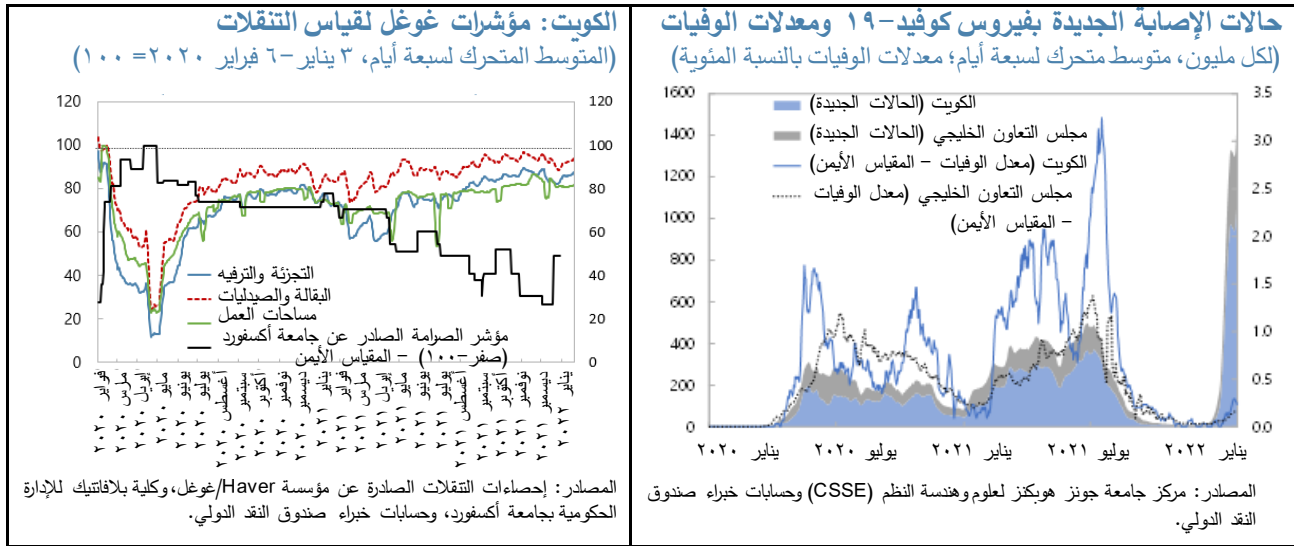
- ٤١ -١ أهم الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة كوفيد-١٩
- ٤٢ -٢ تنفيذ توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٠
- ٤٣ -٣ تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٩
- ٤٥ -٤ الكويت: مصفوفة تقييم المخاطر^١
- ٤٧ -٥ تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
- ٤٩ -٦ تقييم القطاع الخارجي

١- أدى الجمود السياسي إلى إعاقة إحراز تقدم في التصدي للمخاطر المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المعززة للنمو، حيث يظل عدد من مشروعات قوانين الإصلاح المهمة، ومنها قانون جديد للدين العام ضروري لضمان التمويل المنظم لعمليات المالية العامة، في انتظار موافقة مجلس الأمة دون وجود برنامج زمني واضح لصدور هذه الموافقة. ورغم ذلك، فإن جهودا جارية يقودها سمو أمير البلاد في سبيلها لحل هذا المأزق السياسي القائم بين الحكومة ومجلس الأمة، والتي يمكنها أن تمهد الطريق لتسريع زخم الإصلاحات. وفي أواخر عام ٢٠٢١، تم تشكيل حكومة جديدة تضم ثلاثة نواب معارضين وأعيد تعيين رئيس الوزراء السابق. وتواصل الحكومة الجديدة إعداد خطة إصلاح شامل—برنامج العمل لدورة الانعقاد التشريعية السادسة عشرة (٢٠٢١/٢٠٢٢-٢٠٢٤/٢٠٢٥)—تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والمالية العامة في الاقتصاد وتعزيز النمو القابل للاستمرار والشامل للجميع، وتتطلب موافقة مجلس الأمة للتنفيذ. يشتمل البرنامج على عدة ركائز بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وترسيخ استمرارية أوضاع المالية العامة، والنهوض بتنمية رأس المال الاجتماعي والبشري من خلال إصلاحات التعليم والرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية والطاقة المتجددة.

٢- استجابت السلطات بسرعة وحزم لأزمة كوفيد-١٩، إذ تضمنت تدابير احتواء انتشار الفيروس تعليق الرحلات التجارية الواردة، وإغلاق المدارس والجامعات، وحظر التجمعات العامة، ووقف العمل غير الضروري في الهيئات الحكومية، وحظر التجول،



مع مواءمة صرامة التدابير مع شدة الجائحة بمرور الوقت. وبفضل جهود التحصين القوية، تم تطعيم حوالي ٨٠٪ من السكان المستهدفين تطعيمًا جزئيًا على الأقل وحوالي ٧٥٪ تطعيمًا كاملاً حتى منتصف يناير ٢٠٢٢. وفي أواخر عام ٢٠٢١، بدأت السلطات في تطعيم الأطفال وإعطاء جرعات معززة للبالغين. ونظرًا لأن المتحور أوميكرون دفع الحالات إلى مستويات قياسية جديدة في أوائل عام ٢٠٢٢، شددت السلطات بشكل معتدل تدابير الصحة العامة بما في ذلك حظر التجمعات الداخلية الكبيرة وتواصل مراقبة تطورات كوفيد-١٩ عن كثب. ونتيجة لذلك، تراجعت مؤشرات التنقل بشكل طفيف لكنها تظل أعلى من مستوياتها في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

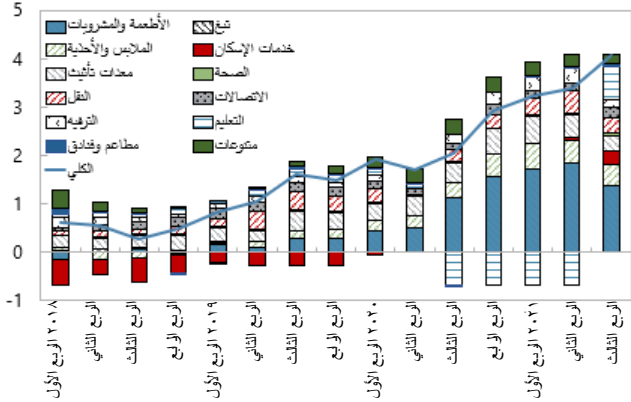


٣- أدت التدابير النقدية وتدابير المالية العامة وتدابير الدعم المالي إلى التخفيف من العبء الواقع على الأسر المعيشية والشركات والقطاع المالي (الملحق ١). واعتباراً من مارس ٢٠٢٠، قام بنك الكويت المركزي بتقليل سعر الخصم من ٢,٧٥٪ إلى مستوى تاريخي منخفض يبلغ ١,٥٪ واتخذ تدابير لدعم السيولة في النظام المالي وتخفيف الضغط على المقترضين. تضمنت هذه التدابير السماح بتأجيل سداد أقساط القروض لمدة ستة أشهر، وخفض الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال من ١٣٪ إلى ١٠,٥٪، وخفض نسبة السيولة من ١٨٪ إلى ١٥٪ ونسبة تغطية السيولة من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪، وزيادة نسب القرض إلى القيمة بمقدار ١٠ نقاط مئوية للعقارات والبناء. ويقدر الدعم المالي المباشر في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويشمل الإنفاق على الرعاية الصحية ودعم الشركات والأسر المعيشية من خلال إعانات الأجور والتحويلات النقدية. وفي السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، منحت السلطات تأجيلاً إضافياً لسداد أقساط القروض مدته ستة أشهر للمواطنين الكويتيين بتمويل من الحكومة، وتأجيلات للضرائب، وضمائنات قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من صدمة الجائحة (٨٠٪ من القروض) بقيمة تصل إلى ٥٠٠ مليون دينار كويتي (١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي)، و٦٠٠ مليون دينار كويتي (١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) كمكافآت لمجموعة واسعة من العاملين في القطاع العام المشاركين في الاستجابة لفيروس كورونا.

آخر التطورات

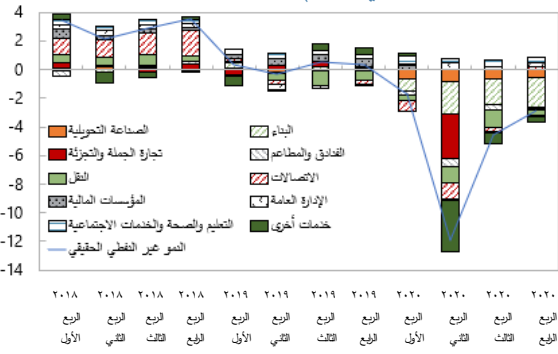
٤- تُعدُّ الخسائر الاقتصادية للجائحة هائلة. فالإلى جانب التأثير المباشر لكوفيد-١٩ على النشاط الاقتصادي، أثرت الانخفاضات الحادة في أسعار النفط والتخفيضات في إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+ على قطاع النفط في عام ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، أثر التباعد الاجتماعي بشدة على القطاعات غير التجارية — ولا سيما قطاعات البناء، والضيافة، وتجارة الجملة والتجزئة. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تقلص بنسبة ٨,٩٪ في عام ٢٠٢٠، إذ بلغ النمو غير النفطي -٧,٥٪ والنمو النفطي -٩,٨٪. وفي حين أن بيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية لعام ٢٠٢١ ليست متاحة بعد، تشير البيانات المتاحة عن نمو الائتمان الخاص، وواردات وصادرات السلع، ومعاملات نقاط البيع، إلى تعافٍ تدريجي في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ مع ارتفاع أسعار النفط ومعدلات التحصين وتخفيف تدابير التباعد الاجتماعي. والجزء الأكبر من تصحيح سوق العمل قد تحمله انخفاض بنسبة ١٢,٣٪ في توظيف الوافدين بحلول الربع الثاني من ٢٠٢١ (على أساس سنوي مقارن). واتخذ معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين اتجاهاً عاماً صعودياً منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وهو ما يرجع في الغالب إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناتج عن الانقطاعات في سلسلة التوريد.

تضخم مؤشر أسعار المستهلكين حسب القطاع (التغير السنوي %)



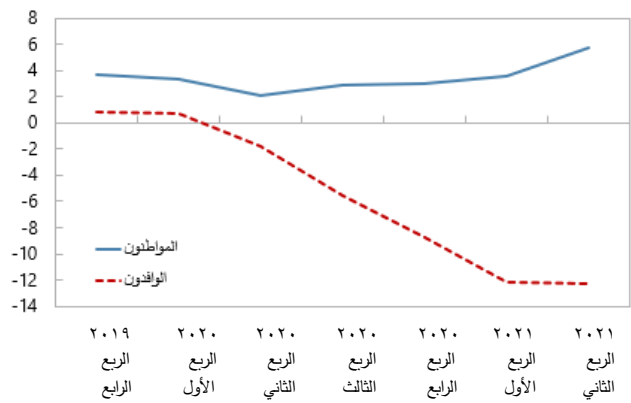
المصدر: مؤسسة Haver Analytics وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. قامت السلطات باحتساب بعض بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لعام 2021 نظرا لتوقف جمع البيانات الفعلية لبطعة أشهر بين الربع الثاني والربع الثالث في عام 2021.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي حسب القطاع (التغير % على أساس سنوي مقارن)



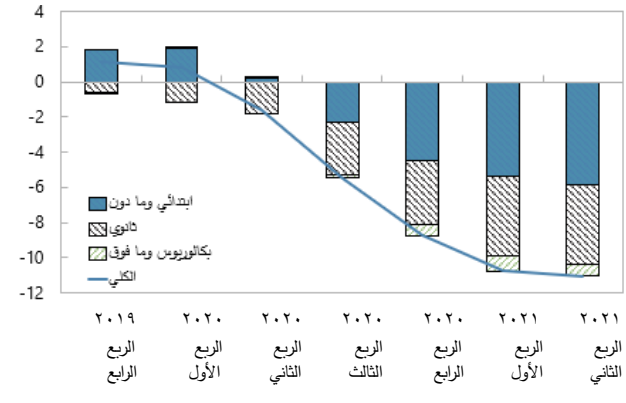
المصدر: مؤسسة Haver Analytics. الصناعة التحويلية لا تشمل الصناعة التحويلية المرتبطة بالنفط والتي يتم تقريبها باستخدام متوسط نسبة تاريخية.

الكويت: تغير التوظيف (التغير % على أساس سنوي مقارن)



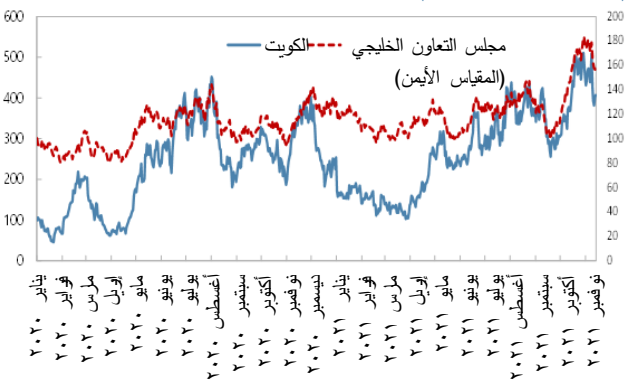
المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء - الكويت، حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الوافدون: تغير التوظيف حسب التعميم (التغير % على أساس سنوي مقارن)



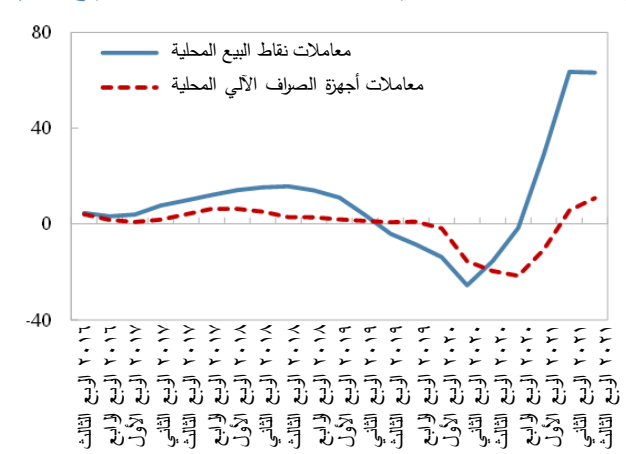
المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء - الكويت، حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

حجم الصادرات المنقولة بحرا (1 يناير 2020 = 100)



المصادر: Cerdeiro, Komaromi, Liu, and Saeed (2020)، تم جمع بيانات نظام التعرف التلقائي (AIS) بواسطة Marinetraffic، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

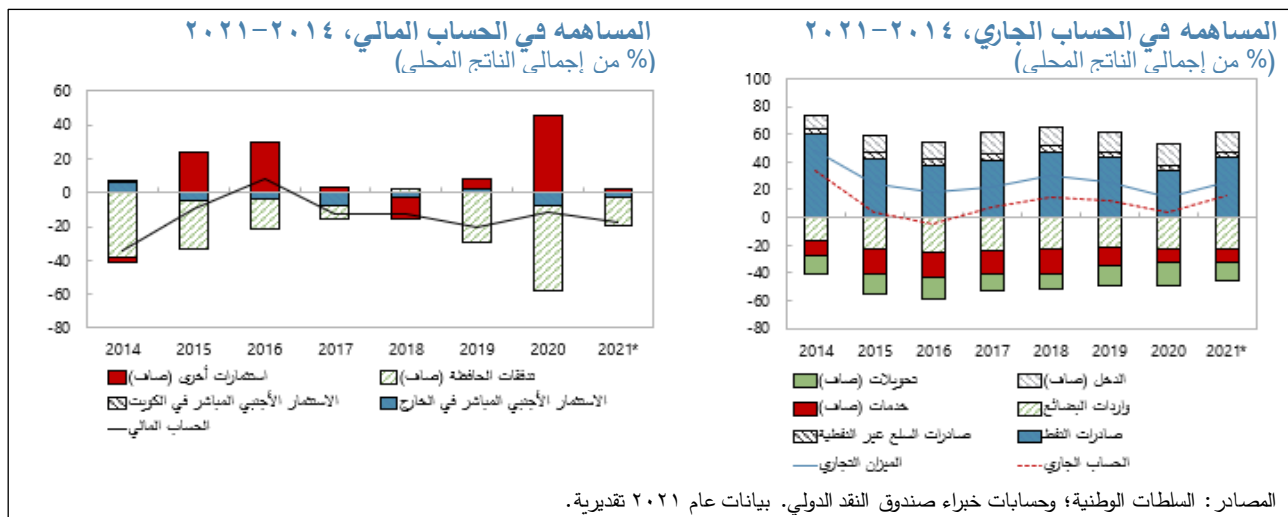
الكويت: معاملات نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي (التغير % على أساس سنوي مقارن، المتوسط المتحرك لثلاثة أرباع السنة)



المصادر: مؤسسة Haver، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٥ - ارتفع عجز المالية العامة إلى ما يقدر بنحو ١٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، ولكن من المتوقع أن يتحول إلى فائض في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١^١. ويعزى ارتفاع العجز إلى انخفاض في عائدات النفط بنسبة ١٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي وركود النشاط الاقتصادي فضلا عن الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة في أعقاب اندلاع أزمة كوفيد-١٩. وارتفعت الحاجة إلى التمويل إلى ٣١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي على الرغم من تعليق التحويل الإجباري البالغ ١٠٪ من الإيرادات إلى صندوق الأجيال القادمة لدى ظهور عجز في المالية العامة^٢. وفي ظل عدم وجود قانون للدين العام يسمح بالافتراض أو سلطة قانونية للسحب من صندوق الأجيال القادمة الهائل، اعتمد التمويل على السحب من الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام الأصغر بكثير، والذي أوشك على النفاد، مما دفع السلطات إلى مقايضة أصول صندوق الاحتياطي العام غير السائلة بالأصول السائلة من صندوق الأجيال القادمة (الملحق ٢). وفي السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، يُتوقع للانتعاش في عائدات النفط، إلى جانب تخفيضات الإنفاق المعلن عنها في أغسطس ٢٠٢١ وارتفاع إجمالي الناتج المحلي الاسمي بشكل ملحوظ بما يعكس تأثير ارتفاع أسعار النفط على مخفض إجمالي الناتج المحلي، أن تؤدي إلى تحسن بمقدار ٢٠,٣ نقطة مئوية في ميزان المالية العامة الكلي ليسجل فائضا قدره ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٦ - ومع ذلك، ظل ميزان الحساب الجاري يسجل فائضا. فالتقديرات تشير إلى أن فائض الحساب الجاري قد انخفض بمقدار ٩,٣ نقاط مئوية إلى ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، وهو ما يرجع أساسا إلى انخفاض بنسبة ٤٠٪ في صادرات النفط تم تعويضه جزئيا بتقليص الواردات. وفي النصف الأول من ٢٠٢١، زادت صادرات السلع غير النفطية بنسبة ١٨٪ بينما ارتفعت واردات السلع بنسبة ١٦٪. وبدعم من ارتفاع صادرات النفط، من المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري لعام ٢٠٢١ إلى ١٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وزادت الاحتياطيات الدولية الرسمية بنحو ٨,٤ مليار دولار إلى ٤٨,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ (بما يعادل ١١,٤ شهر من الواردات و١٣,٠٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات)، لكنها انخفضت بنحو ٣,٢ مليار دولار إلى ٤٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٢١ (بما يعادل ٩ أشهر من الواردات المحتملة) بسبب صافي التدفقات للخارج من استثمارات المحفظة والاستثمارات الأخرى، والتي تم تعويضها جزئيا من خلال التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة بما قيمته حوالي ٢,٦ مليار دولار^٣. ويشير تقييم القطاع الخارجي إلى أن المركز الخارجي في عام ٢٠٢١ كان أضعف من المستوى الذي تدل عليه ضمنا الأساسية الاقتصادية والسياسات المرغوب فيها (الملحق ٦).

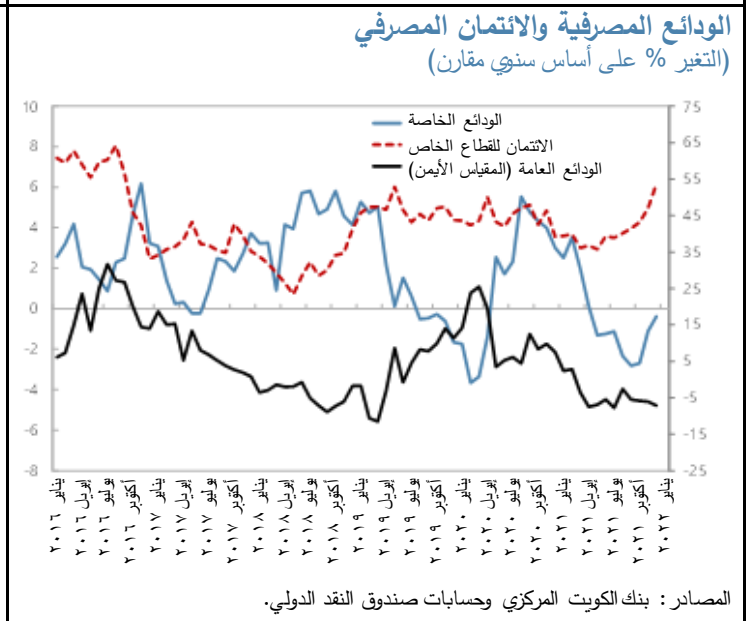
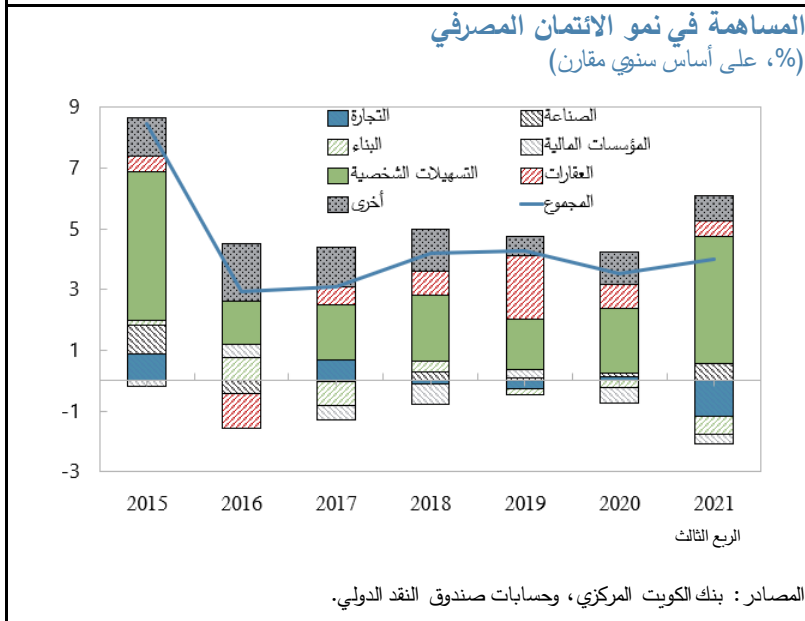
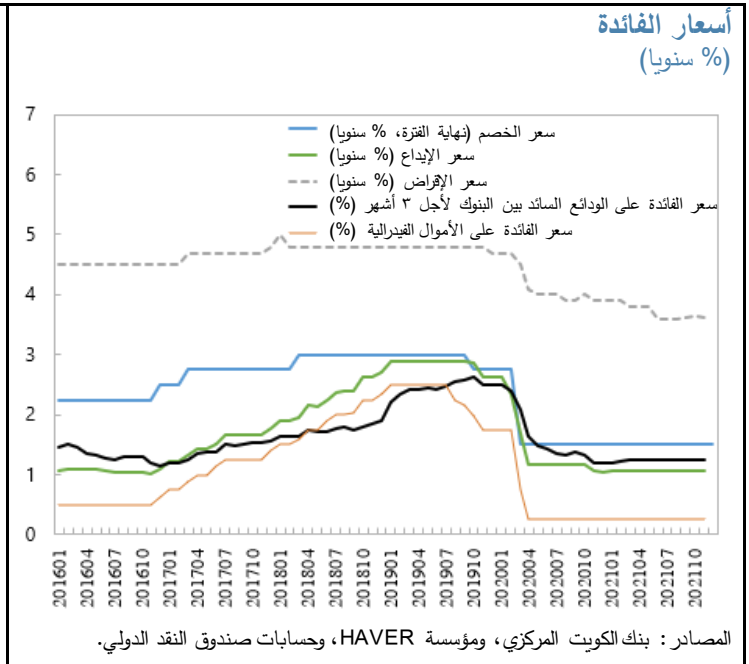
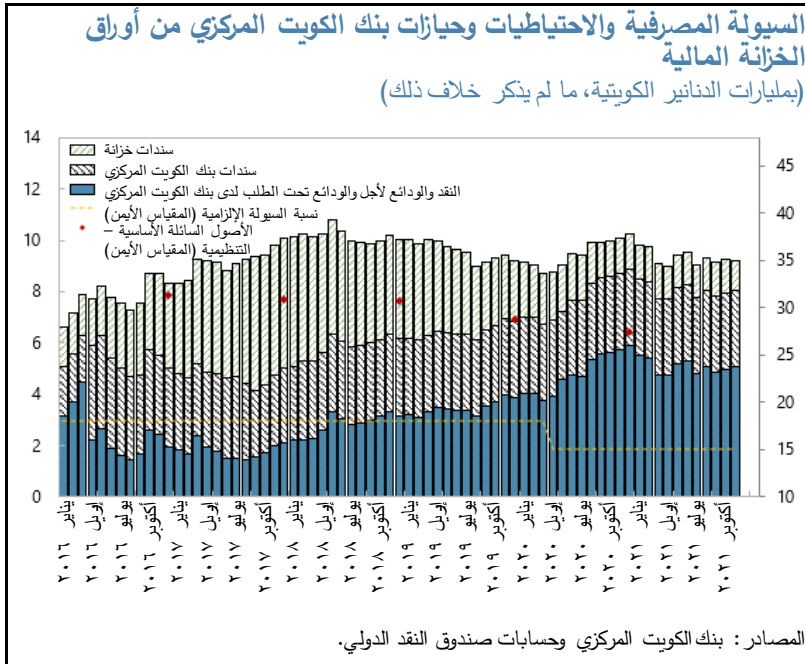


^١ تبدأ السنة المالية العامة في ١ إبريل وتنتهي في ٣١ مارس.

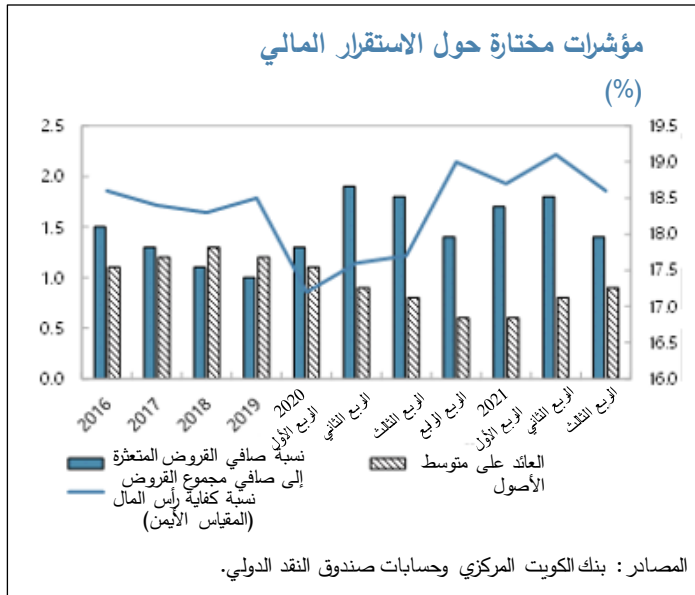
^٢ في أغسطس ٢٠٢٠، سن مجلس الأمة الكويتي تشريعا يقضي بتحويل ١٠٪ من الإيرادات (غير شاملة دخل الاستثمار) إلى صندوق الأجيال القادمة، فقط في حالة وجود فائض في الموازنة خلال السنة المالية ذاتها.

^٣ تعترف السلطات الاحتفاظ بتخصيص حقوق السحب الخاصة الجديد البالغ نحو ٢,٦ مليار دولار ضمن الاحتياطيات الدولية.

٧- ويواصل الائتمان تعافيه مستفيدا من الأوضاع النقدية التيسيرية. فمع ظهور الجائحة وقيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، خفّض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار ١٢٥ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠، مما نتج عنه اتجاه هبوطي مطرد في أسعار الفائدة على القروض. وتضافرت الأوضاع النقدية التيسيرية مع السيولة الوفيرة، وتأجيل سداد أقساط القروض، وتخفيف الإجراءات الاحترازية الأخرى، لتدعم عودة نمو الائتمان إلى ٣,٦٪ (على أساس سنوي مقارن) في عام ٢٠٢٠، وزيادته إلى ٦,٢٪ على أساس سنوي مقارن في ديسمبر ٢٠٢١، مدفوعا في الغالب باقتراض الأسر المعيشية. ومع ذلك، فإن الإقراض للأعمال التجارية (باستثناء المؤسسات المالية غير المصرفية) كان ضعيفا.

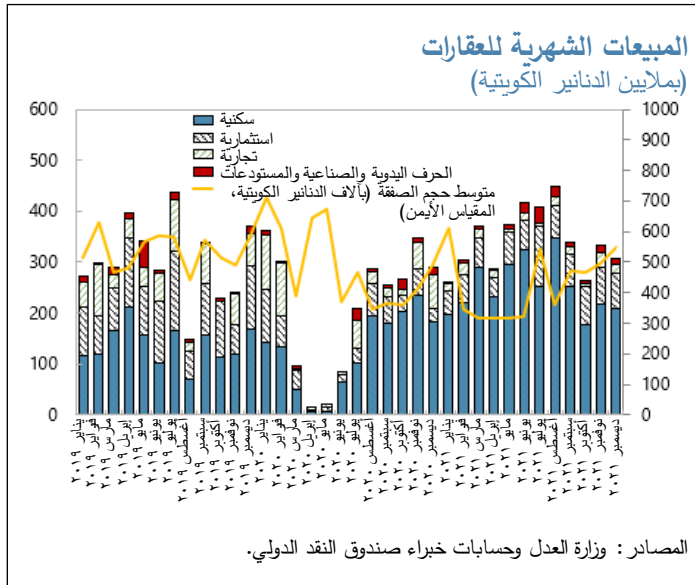


٨ - وتمكن القطاع المالي الكويتي من اجتياز الأزمة بشكل جيد، إذ تتمتع البنوك برسمة جيدة وسيولة مرتفعة. واعتباراً في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، بلغت نسبة كفاية رأس المال المصرفي ١٨,٦٪، وهي أعلى كثيراً من الحد الأدنى الإلزامي. وبلغت القروض المتعثرة غير شاملة المخصصات المحددة ١,٤٪، وبلغت نسبة مجموع المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة مستوى مرتفعاً قدره نحو ٢٠٠٪. وتراجعت ربحية البنوك مقارنة بعام ٢٠١٩ لكنها شهدت تحسناً في عام ٢٠٢١. ورغم انخفاض عائد البنوك على متوسط الأصول من ١,٢٪ في ٢٠١٩ إلى ٠,٦٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، مما يعكس ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط

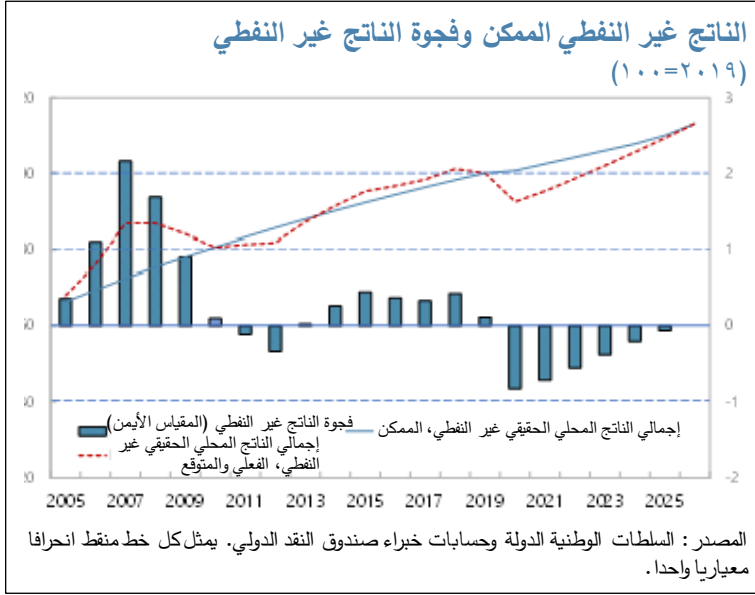


وتأجيل سداد أقساط القروض، فقد زاد إلى ٠,٩٪ اعتباراً من الربع الثالث من ٢٠٢١ مع تعافي النشاط الاقتصادي. وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر ١١٠٪ ونسبة تغطية السيولة ١٧٤,٥٪ في الربع الأول من ٢٠٢١. وقام بنك الكويت المركزي بمعايرة ثلاثة سيناريوهات لاختبار القدرة على تحمل الضغوط الشديدة، والتي أظهرت أن النظام المصرفي لا يزال يتحلى بالصلابة في وجه الصدمات المعاكسة الصعبة.^٤

٩ - وشهدت سوق العقارات السكنية تعافياً سريعاً، بينما استمر التباطؤ في العقارات الاستثمارية والتجارية. شهدت قيمة المعاملات العقارية جموداً في بداية وقوع الجائحة، لكنها تعافت بقوة بعد ذلك مدفوعة بالأوضاع التمويلية المواتية. وشهدت المبيعات السكنية تعافياً أسرع من العقارات الاستثمارية والتجارية، والتي تتخلف عنها من حيث حجم المعاملات وقيمتها. ويشهد متوسط قيمة الصفقات تقلباً، ولكنه بدأ يتخذ اتجاهها عاماً صعودياً في الأشهر الأخيرة.



^٤ بناء على نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في الربع الثاني من عام ٢٠٢١. السيناريوهات الثلاثة هي: (١) صدمة قطاعية في شكل انهيار سوق العقارات؛ (٢) صدمة على نطاق البلد تأخذ شكل انكماش شديد في المالية العامة يؤثر على قطاعات متعددة؛ (٣) صدمة عالمية تتمثل في طول أمد أزمة كوفيد-١٩.



١٠- من المتوقع أن يستقر الاقتصاد على المدى المتوسط، حيث يُقدر نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن يرتفع قليلا إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢، مع تعافي النشاط الاقتصادي المحلي تدريجيا جنبا إلى جنب مع البيئة العالمية. وعلى الرغم من الارتفاع الحاد مؤخرا في عدد حالات أوميكرون، استمرت الأنشطة الاقتصادية بشكل عام حتى الآن بسبب القيود الأقل صرامة المفروضة على التنقل. ومن المتوقع أن ينتعش إنتاج النفط مع تخفيف القيود على حصة أوبك+ والعودة في عام ٢٠٢٢ إلى مستوى ما قبل الجائحة. وإجمالا، من

المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢,٧٪ على المدى المتوسط. ويتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى ٣,٤٪ عام ٢٠٢١ بسبب الزيادات في أسعار المواد الغذائية وتكاليف الخدمات المتعلقة بالسفر، وأن يصل إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢ انعكاسا لتأثير الانقطاعات في سلسلة التوريد العالمية، ومن المتوقع أن يتراجع في المدى المتوسط إلى حوالي ٢,٤٪.

١١- ويتوقع أن تؤدي الزيادة الكبيرة في عائدات النفط وخطوات احتواء الإنفاق دون ٢٢ مليار دينار كويتي إلى تحسن ملموس في ميزان المالية العامة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣. فعلى جانب الإنفاق، يشير مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى زيادة اسمية معتدلة في حجم أجور العاملين في القطاع العام (١,٧٪ مقارنة بموازنة العام السابق، مما سيتطلب تدابير ملموسة للحد من زيادات التوظيف والأجور) إلى جانب انخفاض إعانات الدعم بنسبة ١٢,٤٪ وتراجع الاستثمار العام بنسبة ١٦,٤٪. أما على جانب الإيرادات، فالموازنة العامة تفترض سعرا لبرميل النفط قدره ٦٥ دولارا، وهو ما يبدو متحفظا، بينما يُتوقع أن تزيد الإيرادات غير النفطية بنحو ١٥٪ بعد التعافي الاقتصادي المتوقع. وإجمالا، تتوقع الموازنة أن يتراجع عجز المالية العامة (غير شامل دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الهيئات العامة) إلى ٣,١ مليار دينار كويتي (٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي). وبناء على ذلك، يتوقع خبراء الصندوق فائضا بنسبة ١٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي (شامل دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الهيئات العامة وبافتراض سعر للنفط يبلغ ٧٨,٩ دولار في المتوسط). ومع ذلك، سيؤدي استمرار ضغوط الإنفاق والتراجع المتوقع في أسعار النفط لاحقا إلى خفض رصيد المالية العامة إلى عجز نسبته ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط، مما يترك فجوة كبيرة في استمرارية أوضاع المالية العامة، مع انخفاض فائض الحساب الجاري إلى ١٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

١٢- ويحيط بالتوقعات قدر كبير من أوجه عدم اليقين، مع ميل ميزان المخاطر إلى الجانب السلبي (الملحق ٤). فاستمرار جائحة كوفيد-١٩ لفترة طويلة يمكن أن يؤثر على التعافي الاقتصادي الناشئ. والجدير بالذكر أن الانتشار السريع لمتحور أوميكرون

الجديد يشير إلى تجدد التحديات العالمية في السيطرة على الجائحة. وقد يترتب على تأخر إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية تفاقم مخاطر السياسات المالية العامة المُسايِرة للدورات الاقتصادية، وتقويض ثقة المستثمرين، وإعاقة مسيرة التقدم نحو المزيد من التنوع الاقتصادي وارتفاع التنافسية، وتفاقم الضغوط الاجتماعية. ومن شأن تقلب أسعار النفط أن يؤثر بشكل كبير على التوقعات وموازين الاقتصاد الكلي (الشكل البياني ٦). وقد تأتي مخاطر تجاوز التوقعات في شكل انتعاش أقوى مما كان متوقعا في النشاط العالمي، مما قد يعزز أيضا عائدات النفط. وبإمكان إيجاد حل للجمود السياسي وتنفيذ ضبط مالي قوي أن يحسنا بشكل كبير من مزاج المستثمرين.

١٣ - آراء السلطات: أبدت السلطات اتفاقها بوجه عام مع تقييم الخبراء للتوقعات والمخاطر وتقييم القطاع الخارجي. فقد رأت إمكانات كبيرة لتجاوز التوقعات فيما يتعلق بانتعاش أسعار النفط مما يساعد على تعزيز عائدات النفط وتخفيف ضغوط الموازنة العامة على المدى القصير. وأكدت أن المركز المالي القوي للكويت سيسمح لها بالتغلب على الصدمات الخارجية وتلبية احتياجات التمويل في حالة التأخر في الموافقة على قانون الدين العام المعدل. وسوف تواصل السلطات مراقبة تطور جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على الاقتصاد عن كثب، مع الحفاظ على استمرارية أوضاع الاقتصاد الكلي ودعم التعافي الناشئ.

المناقشات على مستوى السياسات

ركزت مناقشات السياسات على: (١) دعم التعافي الاقتصادي على المدى القصير؛ (٢) تعزيز استمرارية المركز الخارجي واستمرارية أوضاع المالية العامة؛ (٣) حماية الاستقرار المالي؛ (٤) الإصلاحات الهيكلية الشاملة الرامية لتعزيز نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي والتوظيف.

ألف - سياسات المدى القريب

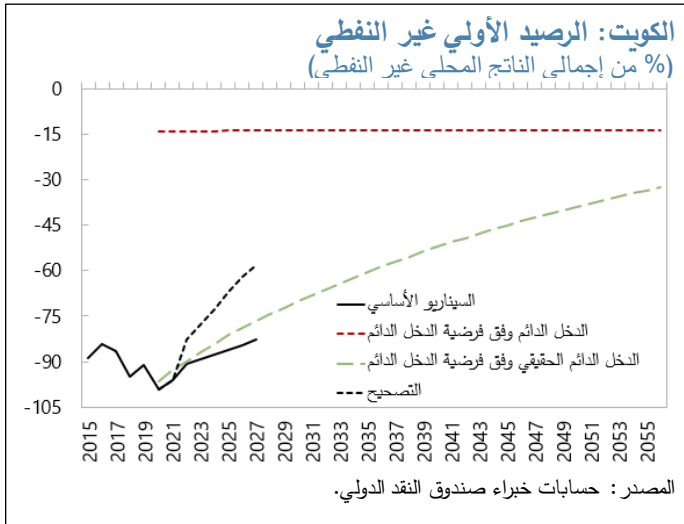
١٤ - تبدو الندوب الاقتصادية محدودة حتى الآن، وإن كان ذلك قد يتغير إذا طالت الجائحة. فقطاع النفط يتحلى بالصلابة، وتشير المعلومات المتاحة إلى أن تدابير دعم السياسات قد احتوت حالات الإفلاس في القطاعات الأشد تضررا ودعمت الفئات الأكثر ضعفا. وفي حين أن تدابير دعم السياسات كانت موجهة توجيها جيدا ومدروسة بعناية، كان من الممكن توجيه المكافآت للعاملين في القطاع العام المشاركين في الاستجابة لكوفيد-١٩ بشكل أفضل. كذلك يبدو أن خروج الوافدين يمكن الرجعة فيه مع تخفيف تدابير احتواء كوفيد-١٩ تدريجيا. ومع زيادة التعافي، يتم تدريجيا إلغاء تدابير دعم المالية العامة والتدابير النقدية وتدابير دعم القطاع المالي. وتجدر الإشارة إلى انتهاء فترتي تأجيل سداد أقساط القروض، وتركز موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بشكل ملائم على ترشيد النفقات. وفي ظل أوجه عدم اليقين بشأن الجائحة، من شأن مراقبة الموقف الصحي والاقتصادي عن كثب مع التخطيط للإلغاء المنسق لتدابير الدعم المتبقية أن يساعدا على ضمان عودة الأمور إلى طبيعتها بسلاسة. ويمكن الاستعانة بتدابير داعمة إضافية إذا ما استدعى الموقف ذلك، لكنها يمكن أن تستهدف بشكل متزايد تلك الشركات شديدة التضرر التي تتوفر لها مقومات الاستمرار والشركات الأكثر ضعفا، مع ضرورة أن تكون تلك التدابير مؤقتة لتجنب زيادة عجز المالية العامة بشكل دائم.

١٥ - يعد إقرار قانون الدين العام ضروريا لإصدار الدين الحكومي ودعم انتظام عمليات المالية العامة. فمشروع قانون الدين المعروف حاليا على مجلس الأمة يتوخى حدا أقصى للديون يبلغ ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما يتيح مجالا لمزيد من الاقتراض مع توسع حجم الاقتصاد وهو ما يبدو مناسباً. وأكد خبراء الصندوق على أن قانون الدين ينبغي أن يوفر مرونة كافية لإدارة الديون بشكل مناسب وتجنب النص على قيود مثل آجال استحقاق الديون أو أحجام التمويل أو استخداماته، والتي من الأفضل إدارتها على المستوى التشغيلي. كما ينبغي أن يوضح القانون صلاحيات الاقتراض الخاصة بالكيانات العامة بخلاف الحكومة المركزية— على سبيل المثال الشركات المملوكة للدولة—مع تحديد سلطتها القانونية إن وجدت، وعلاقتها بحساب الحد الأقصى للدين.

١٦ - يواصل بنك الكويت المركزي تركيز استجابات السياستين النقدية والمالية على دعم الاقتصاد مع احتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وبالنظر إلى التشديد المتوقع للسياسة النقدية الأمريكية في عام ٢٠٢٢، قد تحتاج السياسة النقدية الكويتية إلى التشديد نوعاً ما للحد من تدفقات رأس المال للخارج. ومع ذلك، فإن ربط العملة بسلة عملات غير معلنة يوفر هامشاً إضافياً من استقلالية السياسة النقدية مقارنة بنظم ربط سعر الصرف بعملة واحدة، ومن ثم يمكن أن يتخذ بنك الكويت المركزي موقفاً أكثر تيسيراً لدعم النشاط الاقتصادي. وقد انتهت فترتا تأجيل سداد أقساط القروض لمدتي ٦ أشهر في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ دون تأثير يُذكر لأن معظم المستفيدين هم موظفون حكوميون يتلقون رواتبهم بشكل طبيعي طوال الجائحة. ومع ذلك، فإن طول أمد الجائحة يمكن أن يفاقم من حدة أوجه الضعف في قطاع الشركات. ويواصل بنك الكويت المركزي مراقبة مخاطر الائتمان عن كثب من خلال إجراء تقييم استشرافي لجودة أصول البنوك، كما يواصل ضمان كفاية احتياطات رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في حال تحققها.

١٧ - آراء السلطات: تمضي السلطات قدماً في جهود إقرار قانون الدين العام. وأبدت اتفاقها بشأن الحاجة إلى مواصلة دعم الأسر المعيشية الضعيفة والقطاعات المتضررة حسب الحاجة، وأن يكون هذا الدعم محدود المدة لتجنب زيادة العجز المالي بشكل دائم. وسوف يظل بنك الكويت المركزي يقظاً وسريعاً في معايرة سياساته، واكتشاف أي علامات مبكرة لحدوث تدهور محتمل في جودة الأصول، وضمان كفاية الاحتياطات الوقائية.

باء - تعزيز استمرارية أوضاع المالية العامة واستمرارية المركز الخارجي



١٨ - يتعارض مسار المالية العامة الأساسي مع الاستمرارية على المدى الطويل واعتبارات العدالة بين الأجيال، وتنخفض الاحتياطات الوقائية بشكل كبير على المدى المتوسط. وفي حالة عدم بذل جهود إضافية لضبط أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يتحسن الرصيد الأولي غير النفطي من سالب ٩٨,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى سالب ٨٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السنة المالية ٢٠٢٧/٢٠٢٨، وهو أقل بكثير من المستويات المقدره في مختلف سيناريوهات فرضية الدخل الدائم، مما

يوضح أن الكويت لا تدخر بشكل كافٍ للأجيال القادمة، مع وجود فجوة تبلغ ٥٪ في المتوسط على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٧. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يرتفع الدين الحكومي إلى ٤٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧ مقابل ٨,٨٪ حالياً، وإن كان صافي الأصول المالية سيظل مرتفعاً (الملحق ٥). وهناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بشكل قوي لتعزيز الاستمرارية والحد من مخاطر التعرض للصدمات المستقبلية، ولا سيما بالنظر إلى التوقعات القاتمة على المدى الطويل لأسواق النفط في ظل تغير المناخ.

١٩ - وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير على صعيدي الإنفاق والإيرادات كليهما لتحقيق الضبط المطلوب لأوضاع المالية العامة. فعلى جانب الإنفاق، سيكون من الأهمية البالغة إلغاء إعانات الدعم تدريجياً، ومعالجة تضخم فواتير أجور العاملين في القطاع العام، وتعزيز كفاءة الإنفاق على البنية التحتية، وإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تدابير متعلقة بالإيرادات غير النفطية للحد من التعرض لمخاطر تقلب أسعار النفط والاستعداد للتحويل في مجال الطاقة على المستوى العالمي. ويجب النظر من جديد في خطط تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضرائب انتقائية. وثمة أيضاً مجال لزيادة الإيرادات من ضريبة دخل الشركات من خلال توسيعها لتشمل الشركات المحلية. وتتسق تدابير المالية العامة المتوخاة في برنامج عمل الحكومة مع الإصلاحات المذكورة أعلاه، وإن كانت التدابير المفصلة والمحددة زمنياً لا تزال غير موجودة.

٢٠ - ويتطلب التصدي لضغوط الإنفاق المالي بشكل أساسي مع دعم التحسينات المستمرة في النمو الذي يقوده القطاع الخاص - إصلاح آليات إعادة توزيع الثروة النفطية.

- تتحقق إعادة توزيع الثروة النفطية على المواطنين - عائد المواطنة - حالياً من خلال وظائف القطاع العام المضمونة برواتب أعلى من السوق، ودعم الأجور للكويتيين العاملين في القطاع الخاص، وإعانات عامة أخرى على المواد الغذائية والمنتجات البترولية والكهرباء والمياه وما إلى ذلك، ومنافع اجتماعية سخية. ونتيجة لذلك، فإن حوالي ٨٠٪ من العمالة الكويتية لديها وظائف في القطاع العام، وهي نسبة أعلى بكثير من المعايير الدولية، في حين أن التوظيف في القطاع الخاص يعتمد إلى حد كبير على العمالة الوافدة منخفضة المهارات. ويمثل هذا سوء توزيع كبيراً للموارد البشرية حيث يصطف المواطنون المتعلمون جيداً للحصول على وظائف في القطاع العام المتضخم بالفعل، مما يُفاقم الضغوط على المالية العامة بينما يترك القطاع الخاص دون أن يلحق بركب التنمية.

- كان هناك اتفاق واسع على أن معالجة هذه المعوقات تتطلب فصلاً واضحاً بين عائد المواطنة وعائد العمل (الأجور). فعائد المواطنة يمكن إدارته بشكل عادل وقابل للاستمرار من خلال نظام المنافع الاجتماعية بعد إصلاحه، مما يسمح لسياسات سوق العمل أن تكون قائمة على آليات السوق بالكامل وتخفيف الضغط على الإنفاق العام. وهناك خيارات ممكنة لإصلاح عائد المواطنة من شأنها أيضاً تيسير التأييد الاجتماعي لمستويات أعمق من الإصلاحات المالية العامة (بما في ذلك الأجور

^٥ يفترض منهج الدخل الدائم (perpetuity method) في إطار فرضية الدخل الدائم أن التحويل للموازنة العامة يساهي الإيرادات المتأتمية من مقبوضات الفوائد على رصيد الأصول. ويسمح منهج الدخل الدائم الحقيقي (real perpetuity method) في إطار فرضية الدخل الدائم للجبل الحالي بإنفاق حصة أكبر من الثروة النفطية (أي تسجيل مستويات أكبر من العجز) مع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في حين يُتوقع أن تكون الأجيال القادمة في وضع أفضل.

والإعانات والإنفاق الاجتماعي) والإصلاحات الهيكلية. هذه الخيارات تشمل مخطط الدخل الأساسي الشامل أو شبكة أمان اجتماعي على النمط النرويجي تقوم على الوصول المتاح لجميع المواطنين بدلا من الاستهداف القائم على الحاجة (أو الأجر). وستكون هناك حاجة إلى مشاورات عامة واسعة النطاق للاستقرار على المخطط المناسب للكويت.

٢١ - ناقش خبراء الصندوق مع السلطات سيناريو توضيحيا للتصحيح (جدول ١ في المتن). في إطار هذا السيناريو، تشمل تدابير الإيرادات المقررة على المدى المتوسط تطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة ٥٪، وفرض ضرائب انتقائية على التبغ، والتوسع في ضريبة الشركات لتشمل الشركات المحلية، واعتماد ضريبة على الممتلكات. أما على جانب الإنفاق، فمن المفترض أن يتم تنفيذ برنامج إصلاح المنافع الاجتماعية القائم على تنفيذ مخطط الدخل الأساسي الشامل، مما يسهل خفض المطرد لفاتورة أجور القطاع العام؛ ودعم الوقود والكهرباء والمياه؛ وإعانات أجور المواطنين العاملين في القطاع الخاص، مع ترشيد البرامج الاجتماعية القائمة. وتشير التقديرات إلى أن هذه التدابير سوف تحقق إيرادات إضافية تبلغ ٦,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي ووفورات في الإنفاق تبلغ ٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧/٢٠٢٨. وهذا التصحيح سوف يتجاوز الفجوة البالغة ٥٪ في الرصيد الأولي غير النفطي مقارنة بحالة الدخل الدائم الحقيقي في إطار فرضية الدخل الدائم في المدى المتوسط ويقترّب من هدف أكثر طموحا لرصيد الدخل الدائم. بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن يتم تنفيذ إصلاحات هيكلية لتقوية أسواق العمل والمنتجات، مما يزيد النمو في نهاية المدى المتوسط. وقد أبدت السلطات اتفاقها بوجه عام مع التحليل.

٢٢ - وهناك حاجة إلى إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة مع ركيزة مالية عامة واضحة لدعم عملية تصحيح أوضاع المالية العامة. بما أن تنفيذ إصلاحات المالية العامة من المرجح أن يستغرق عدة سنوات، فإن هناك حاجة إلى إطار متوسط الأجل للمالية العامة يدعم عملية صنع السياسات السليمة والتقييم الدقيق لخيارات الإصلاح. علاوة على ذلك، نظرا لحساسية رصيد المالية العامة الكلي تجاه أسعار النفط والحاجة إلى الاستعداد للتحوّل المناخي، فإن تحديد هدف للميزان الأولي الهيكلي غير النفطي يمكن أن يشكل ركيزة مالية عامة مناسبة لدعم عملية تصحيح أوضاع المالية العامة وتجنب السياسات المُسايِرة للاتجاهات الدورية. وسيطلب تفعيل مثل هذا الإطار تعزيز الموظفين والموارد والقدرات الفنية والدعم رفيع المستوى لوحدة المالية العامة الكلية في وزارة المالية.

الجدول ١ في النص - سيناريوهات تصحيح توضيحية

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

/٢٠٢٧	/٢٠٢٦	/٢٠٢٥	/٢٠٢٤	/٢٠٢٣	/٢٠٢٢	/٢٠٢١	/٢٠٢٠	/٢٠١٩	
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٣,٦	٣,٣	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٨,٢	١,٣	٨,٩-	٠,٦-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (سنة تقويمية)
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١٢,٠	٠,٣-	٩,٨-	٠,١-	نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي
٥,٥	٥,٠	٤,٤	٣,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٧,٥-	١,١-	نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٥٥,٦	٥٢,٧	٥٠,٤	٤٨,٨	٤٨,٠	٤٧,٧	٤٢,٨	٣٤,٦	٣٩,١	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات النناير الكويتية)
٥٥,٦	٥٢,٧	٥٠,٥	٤٩,١	٤٨,٤	٤٨,٣	٤٣,٨	٤١,٠	٤٢,١	إجمالي الناتج المحلي الاسمي الممكن (بمليارات النناير الكويتية)
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٦-	٠,٨-	١,١-	٢,٤-	١٥,٧-	٧,١-	فجوة الناتج (% من إجمالي الناتج المحلي الممكن)
٩,٤	١٠,٧	١١,٨	١٢,٠	١٣,٥	١٦,١	٣,٨	١٦,٦-	٠,٨	رصيد المالية العامة الكلي
٣,٤	٢,٣	١,٤	١,٣	٤,٣	١,٨	١,٠	٣١,١	١٥,٥	إجمالي احتياجات التمويل
١٣,٧	١٣,٨	١٣,٦	١٣,٤	١٣,٠	١٣,٢	٨,٨	١١,٧	١١,٦	مجموع الدين الإجمالي (سنة تقويمية)
٥٠١,٥	٥٠٥,٦	٥٠٧,١	٥٠٠,٦	٤٨٤,٥	٤٦١,٨	٥٣٥,٩	٥٨٥,٩	٤١٩,٤	صافي الأصول المالية الحكومية (سنة تقويمية)
٣٠,٣-	٣١,٧-	٣٣,٧-	٣٥,٦-	٣٦,٧-	٣٧,٣-	٤٥,٩-	٥٦,٠-	٤٩,٧-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي/١
٣٠,٣-	٣١,٨-	٣٣,٦-	٣٥,٤-	٣٦,٤-	٣٦,٩-	٤٤,٧-	٤٦,٥-	٤٥,٨-	الرصيد الأولي الهيكلي غير النفطي/٢
١٠,٨	١٠,٦	٩,٧	٨,٧	٧,٩	٧,٢	٤,٢	٥,٠	٤,٧	الإيرادات الأولية الهيكلية غير النفطي/٣/٤
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ضريبة القيمة المضافة
٢,٣	٢,٣	١,٧	١,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ضريبة الشركات
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الضريبة العقارية و/أو ضريبة الدخل الشخصي على الأثرياء
٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ضرائب انتقائية
٥,١	٤,٩	٤,٨	٤,٦	٤,٥	٤,٣	٤,٢	٥,٠	٤,٧	أخرى/٥
٤١,١	٤٢,٣	٤٣,٣	٤٤,١	٤٤,٣	٤٤,٠	٤٨,٩	٥١,٥	٥٠,٥	الإئفاق الأولي الهيكلي/٦/٣
١٢,٧	١٤,٠	١٥,١	١٦,١	١٦,٩	١٧,٦	٢٠,١	٢١,٩	٢٠,٦	تعويضات الموظفين
٦,١	٦,١	٦,١	٦,٠	٥,٩	٥,٦	٦,٧	٧,٧	٨,٤	مشتريات/استخدام السلع والخدمات
٦,١	٦,٣	٦,٦	٦,٨	٧,١	٧,٣	١٢,٤	١١,٩	١١,١	الإعانات والمنافع الاجتماعية
١,٨	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,١	٤,٨	٤,٠	٣,٧	منها الإعانات المرتبطة بالنفط
٦,٧	٦,٦	٦,٥	٦,٤	٦,٢	٦,٠	٥,٤	٤,٣	٥,٥	النفقات الرأسمالية
٩,٥	٩,٣	٩,٠	٨,٨	٨,٢	٧,٦	٤,٤	٥,٨	٥,٠	مصروفات غير مصنفة في مكان آخر
٧,٢	٧,٠	٦,٥	٥,٨	٥,٠	٤,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	منها تكلفة إضافية من إصلاح شبكة الأمان
١٠,٥	٩,٧	٨,٠	٦,٣	٤,٧	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التصحيح المالي فيما يتعلق بالسيناريو الأساسي/٣
٦,٤	٦,١	٥,١	٤,١	٣,٤	٢,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ضبط الإيرادات
٤,١-	٣,٥-	٢,٩-	٢,٢-	١,٤-	٠,٥-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ضبط المصروفات

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ لا يشمل دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الكيانات العامة.

٢/ يشير الرصيد الهيكلي والإيرادات الهيكلية والإئفاق الهيكلي إلى التصحيح على أساس الدورة الاقتصادية، بفرض أن مرونة الإيرادات تساوي واحدا ومرونة الإئفاق تساوي صفرا.

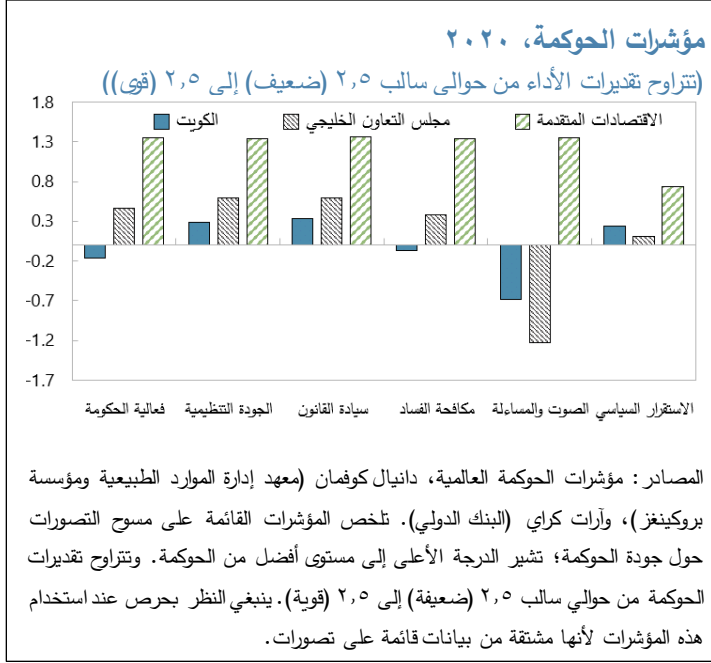
٣/ % من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الممكن.

٤/ تشمل الافتراضات المتعلقة بتدابير الإيرادات ما يلي: ضريبة قيمة مضافة بنسبة ٥٪، وضرائب انتقائية على المشروعات المحلاة بالسكر والتبغ في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وتوسيع تغطية ضريبة الأرباح لتشمل الشركات المحلية بدءاً من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

٥/ تشمل تعويضات الأمم المتحدة (العراق)، والإيرادات غير الضريبية، وضريبة الدخل على الشركات الأجنبية، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية.

٦/ الافتراضات الخاصة بتدابير الإئفاق تشمل: ضبط فاتورة الأجور (الخفض التدريجي لعدد موظفي القطاع العام إلى المستوى الذي يمكن مقارنته بالاقتصادات المتقدمة في غضون ١٥ سنة)؛ الإلغاء التدريجي لإعانات الأجور للمواطنين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص على المدى المتوسط؛ خفض إعانات دعم المياه والكهرباء؛ التوحيد التدريجي لمختلف بنود الإئفاق الاجتماعي؛ التكلفة الإضافية من إصلاح شبكة الأمان.

٢٣ - ومن شأن تعزيز الإدارة المالية العامة وحوكمة المالية العامة أن يحسن المساءلة وفعالية السياسات ويعزز جهود ضبط الأوضاع المالية العامة. فدولة الكويت ينظر إليها باستمرار على أنها تعاني من ضعف فعالية الحكومة والجودة التنظيمية.



• هناك حاجة إلى مزيد من الإفصاحات في التقارير المالية العامة ربع السنوية ونشر الميزانية العمومية للهيئة العامة الاستثمار لتحسين شفافية المالية العامة. فالافتقار إلى المعلومات الدقيقة حول الأصول السيادية ساهم مساهمة ملحوظة في زيادة المخاوف بشأن مخاطر تمويل المالية العامة. ومن شأن زيادة الشفافية أن تساعد كذلك في تسهيل الوصول إلى التأييد الشعبي للإصلاحات، وتعزيز التوقعات بشأن تنفيذها.

• تدعيم تنفيذ قانون المشتريات العامة المعتمد في عام ٢٠١٧. ولتحقيق هذه الغاية، تعترم الحكومة مراجعة

ممارسات المشتريات وتعزيز الإجراءات المتبعة في هذا الصدد بمساعدة البنك الدولي، بما في ذلك المشتريات الإلكترونية، والعقود الإطارية، وعقود الخدمات المستندة إلى الأداء، وتحديد الاحتياجات، وتقدير التكاليف.

• وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية لتعزيز إدارتها بطريقة موحدة، وذلك عن طريق المساعدة على تتبع الانكشاف للمخاطر السيادية مبكراً، وتصميم التدابير الملائمة للتخفيف من حدتها.

٢٤ - آراء السلطات: أبدت السلطات اتفاقها بوجه عام بشأن الحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة وتقوية إدارة المالية العامة والحوكمة المالية. وسوف يتم الاسترشاد ببرنامج عمل الحكومة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، الذي يتسق مع توصيات خبراء الصندوق، لتوجيه الإصلاحات الرئيسية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والموارد المالية العامة، وذلك بمجرد اعتماده من مجلس الأمة.

جيم- السياسات النقدية والمالية

٢٥ - لا يزال نظام ربط سعر الصرف الحالي بسلة عملات غير معلنة يمثل ركيزة ملائمة على مستوى السياسات، حيث يؤدي إلى خفض التضخم واستقراره مع إتاحة استقلالية كبيرة للسياسة النقدية. وفي حين أن إضفاء مزيد من المرونة على سعر الصرف يمكن أن يدعم تنمية القطاعات التجارية غير النفطية بمرور الوقت، فإن التحرك بعيداً عن نظام الربط سيعود بمنافع محدودة على التنافسية في المدى القصير ويتخلى عن ركيزة اسمية فعّالة. ومن شأن الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية تيسير التصحيح الخارجي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل الإصلاحات إضافة المزيد من التحسين على إدارة السياسة النقدية وتعميق الأسواق النقدية والأسواق الرأسمالية.

٢٦ - رجب خبراء الصندوق بخطوة إنشاء لجنة الاستقرار النقدي التي اضطلع بها البنك المركزي في الآونة الأخيرة. فقد أنشئت اللجنة في يونيو ٢٠٢١ لتعزيز إدارة السياسة النقدية، بما في ذلك تعديل مجموعة أدوات السياسة النقدية وتحديثها وتحسين جودة البيانات وتفصيلها. كما تضطلع اللجنة بمهمة ضمان الرقمنة المناسبة لتحسين سرعة وعمق التحليل وقدرات التنبؤ وتنشيط التفاعلات الداخلية مع لجان بنك الكويت المركزي الأخرى (على سبيل المثال، لجنة الاستقرار المالي) لتحقيق تنسيق وتوافق أكثر سلاسة لإجراءات التدخل. ويواصل بنك الكويت المركزي تحسين إطاره المستخدم في إدارة السيولة من خلال تمديد أفق التنبؤ إلى ما بعد المستقبل القريب إلى ستة أشهر لتوقع الضغوط المحتملة على مستوى النظام بشكل أفضل.

٢٧ - يواصل البنك المركزي تدعيم الأدوات الاحترازية الكلية، والإطار التنظيمي، وشبكات الأمان المالي.^٦

- تبدو مجموعات الأدوات الاحترازية الكلية والتنظيمية كافية. فالمراجعات المنتظمة للنطاق التنظيمي والأدوات الاحترازية الكلية يمكن أن تضمن أن تواصل أدوات السياسات هذه إحداث التوازن بين الاستقرار المالي والتعافي. ومن شأن وضع اللمسات النهائية على أطر الاحتياطات الرأسمالية الوقائية المضادة للاتجاهات الدورية وأطر عمل البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية أن يعزز الإشراف على المخاطر النظامية وإدارتها. وقام بنك الكويت المركزي بتدعيم تقنياته الخاصة باختبار القدرة على تحمل الضغوط مؤخرًا من خلال استكمال المنهج القائم من أسفل إلى أعلى بالمنهج من أعلى إلى أسفل. ويحظى قيام البنك المركزي بإنشاء لجنة الاستقرار المالي بالترحيب، وهي خطوة الهدف منها تحسين كفاءة الرقابة وتوجيه قرارات السياسة الاحترازية الكلية.
- وأنشأ بنك الكويت المركزي هيئة مركزية للرقابة الشرعية في أواخر عام ٢٠٢٠، وهي خطوة مهمة مرحب بها لضمان التفسير المتوافق مع الشريعة الإسلامية داخل البنوك الإسلامية على المستوى الوطني. وقد تم عرض مشروع قانون تسوية الأوضاع المصرفية على الحكومة لمراجعته بينما يتواصل العمل على الإطار القانوني لإدخال نظام للتأمين على الودائع. ويواصل البنك المركزي جهوده لتشجيع تمويل المشروعات الخضراء والتكنولوجيا المالية لتحقيق قدر أكبر من الشمول المالي مع احتواء المخاطر.

٢٨ - ويمكن أن يساهم التخفيف التدريجي للحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض التجارية في توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان ليشمل شريحة أوسع من قطاع الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي حين أن الحد الأقصى لسعر الفائدة لا ينطبق على البنوك الإسلامية، فإن هذه البنوك في الواقع العملي تتابع عن كثب معدلات الإقراض السائدة في السوق التي تتقاضاها البنوك التقليدية. وبالتالي، فإن الحد الأقصى لسعر الفائدة يحد من قدرة البنوك على تسعير المخاطر بشكل ملائم في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتعين أن يأخذ توقيت التخفيف ووتيرته في الاعتبار عدة عوامل من بينها تعزيز قاعدة بيانات

^٦ راجع الملحق ٣، تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٩.

معلومات الائتمان وكذلك التوسع في القروض المقدمة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوفي الشروط.

٢٩- رجب خبراء الصندوق بالتقدم المحرز في تعزيز اللوائح المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات والشفافية وحوكمة الشركات في سوق رأس المال. فقد أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية عدة قرارات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بتعديل اللوائح التنفيذية الحالية لإنشاء نظام أكثر شفافية وقوة لحوكمة الشركات من خلال فرض القواعد المتعلقة بالمساهمين ومجالس الإدارة وتوضيحها. ويمكن أن تركز الإجراءات الإضافية على تعميق سوق السندات بالعملة المحلية بعد إقرار قانون الدين العام وسنّه.

٣٠- ويُعدّ التنفيذ الفعال للأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً بالغ الأهمية لتعزيز نظام الكويت لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فبعد إصدار لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديدة للبنوك، تم نشر اللوائح المحدثة لشركات الصرافة في يونيو ٢٠٢٠. وبالتعاون مع وحدة التحريات المالية الكويتية، نظم بنك الكويت المركزي دورات تدريبية وحلقات تطبيقية للعاملين في القطاع المالي. وينبغي أن تركز جهود التنفيذ الإضافية على ضمان امتثال المؤسسات المالية للوائح الجديدة. وتقوم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى، بإجراء التقييم الوطني للمخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن المتوقع أن تخضع الكويت لعملية التقييم المتبادل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٢٢.

٣١- آراء السلطات: ترى السلطات أن نظام ربط سعر الصرف الحالي بسلة عملات غير معلنة لا يزال يمثل ركيزة ملائمة على مستوى السياسات نظراً لهيكل الاقتصاد المعتمد على النفط. وأبدت اتفاقها بشأن الحاجة إلى مواصلة الجهود لإضافة مزيد من التحسين على إدارة السياسة النقدية وتعميق الأسواق النقدية والرأسمالية، وأكدت أن قيام البنك المركزي مؤخراً بإنشاء لجنتي الاستقرار النقدي والمالي هو خطوة في هذا الاتجاه.

دال- المؤسسات—تعزيز النمو غير النفطي والتوظيف

٣٢- هناك حاجة إلى مجموعة شاملة من الإصلاحات جيدة التسلسل لمعالجة المعوقات الهيكلية العميقة الجذور التي تعترض النمو. فبالنظر إلى التركيبة السكانية في الكويت، سيدخل أكثر من ١٠٠ ألف شاب إلى قوة العمل على المدى المتوسط. ومع أخذ حالات التقاعد في الاعتبار، سيلزم توفير حوالي ٦٤ ألف فرصة عمل جديدة. وفي ظل الضغوط على المالية العامة التي تحد من التوظيف في القطاع العام، سيتعين مضاعفة نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لتوفير فرص كافية في القطاع الخاص للباحثين عن عمل. وستكون هناك حاجة لإصلاحات على صعيد المنافع الاجتماعية، تدعمها مواءمة لسياسات سوق العمل عبر جميع القطاعات بما يتماشى مع ظروف السوق، وذلك لأجل دعم التنافسية وجذب الاستثمار الخاص والحد من الضغط على التوظيف في القطاع العام. كما ينبغي تعزيز قدرة العمالة الوافدة على التنقل، بما في ذلك من خلال معالجة الصعوبات العملية التي يواجهها الوافدون في تغيير الوظائف وتمديد الإقامة، لجذب العمالة الماهرة وزيادة الإنتاجية. وي طرح برنامج عمل الحكومة أجندة إصلاح طموحة على المستوى الهيكلي والمالي لمعالجة اختلالات المالية العامة والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتعزيز النمو القابل للاستمرار والشامل للجميع. وتُعدّ الإجراءات التي يجري النظر فيها متوافقة مع المشورة المقدمة من خبراء الصندوق. واتفقت السلطات

على أنه من الأمور البالغة الأهمية المضي قدما في اتخاذ تدابير إصلاحية ملموسة ومتسلسلة جيدا والتنفيذ القوي مصحوبة بمشاورات عامة وواسعة.

٣٣ - ومن شأن تدابير تحسين مناخ الأعمال أن تضيف إلى الآراء التقييمية الإيجابية الصادرة بشأن إصلاحات سوق العمل والمنافع الاجتماعية.

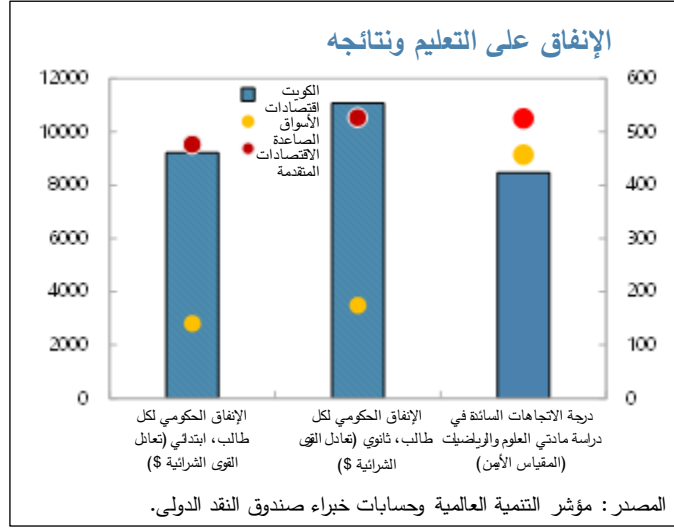
- ويدعم سن قانون الإفلاس الجديد في عام ٢٠٢٠ إجراءات الإفلاس للشركات، بما في ذلك من خلال التأكيد على إعادة الهيكلة المبكرة لديون الشركات التي تواجه مديونية حرجة. وسوف يسهل ذلك إعادة تخصيص الموارد من خلال السماح للشركات التي لا تمتلك مقومات البقاء بالخروج على نحو أكثر كفاءة.
- والخطوة التي اتخذت مؤخرا لإنشاء المجلس التأديبي التابع لجهاز حماية المنافسة للتعامل مع شكاوى الأعمال التجارية فيما يخص المنافسة العادلة هي موضع ترحيب. ومن الآن فصاعدا، من المهم تعزيز الوعي العام بهذا المجلس وبناء سجل قوي في ضمان تهيئة فرص متساوية أمام منشآت الأعمال.
- ومما يستحق الترحيب ما جرى من تحسينات مؤخرا في مناخ ممارسة الأعمال، ولا سيما في تيسير الإجراءات وتشجيع استخدام المنصات الإلكترونية.
- ولمعالجة القضية ذات الأهمية البالغة المتمثلة في نقص الأراضي اللازمة للتنمية، ستكون هناك حاجة لخارطة طريق لإصلاح الأراضي، بما في ذلك تقديم آليات قائمة على السوق تتسم بالشفافية لتخصيص الأراضي وتوفير المعلومات للجمهور بشأن تخصيص الأراضي.
- ويمكن النظر في تقديم مزيد من الدعم لحاضنات الأعمال لمساعدة الشركات البادئة وتعزيز الابتكار عن طريق توفير خدمات مثل التدريب على إدارة الأعمال والتسويق.
- أنشأت السلطات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على قدرة الأجانب على امتلاك الشركات والحصول على الأراضي.

٣٤ - وسيكون التصدي الصارم للفساد وتحسين كفاءة الحكومة أمرين بالغي الأهمية في استمرارية التأييد الشعبي للإصلاحات. ولا يتطلب التصدي للفساد معالجة حالات الفساد بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب وحسب، بل يتطلب أيضا وضع وتطبيق إطار قوي لمكافحة الفساد. وتهدف استراتيجية السلطات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٤) إلى التصدي إلى مختلف أشكال الفساد عن طريق تعزيز سيادة القانون، وتدعيم الشفافية والمساءلة المؤسسيين، وتحسين دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وفي إطار الجهود المبذولة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، صدرت في يناير ٢٠٢١ لائحة تنفيذية بشأن حق الاطلاع على المعلومات طبقا للقانون رقم ١٢، وهو أمر أساسي لتعزيز الشفافية وتقليل الفرص المتاحة للفساد. وصدرت مشروعات

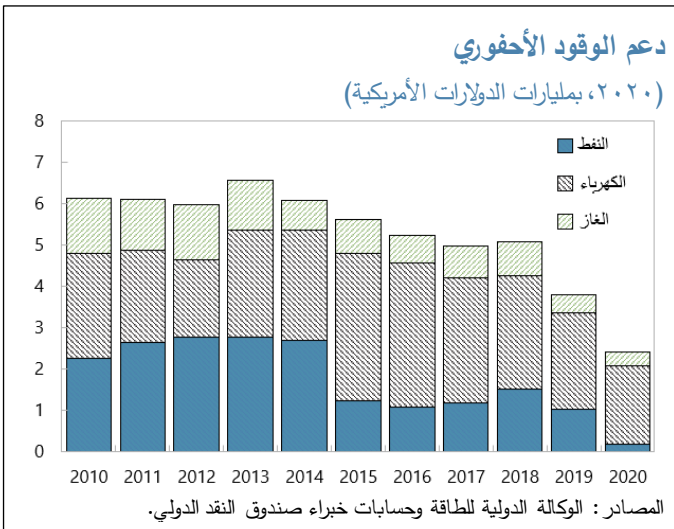
الكويت

قوانين تتعلق بمعالجة تضارب المصالح وتجريم الرشوة في القطاع الخاص وحماية المبلغين عن المخالفات وقُدِّمت إلى مجلس الأمة. وتعكف حاليا الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بدولة الكويت على إعداد خطة تنفيذية بالاستناد إلى استراتيجية مكافحة الفساد. وقد شكّلت لجنة رفيعة المستوى للإشراف على سير التنفيذ. ومن الآن فصاعداً، ستكون هناك حاجة إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية مكافحة الفساد وخطة عملها لإرسال إشارة واضحة للجمهور بشأن تصميم السلطات على مكافحة الفساد.

٣٥ - وهناك مجال لتحسين جودة التعليم وتوسيع نطاق التدريب المهني. فرغم أن دولة الكويت قد قطعت أشواطاً طويلة في

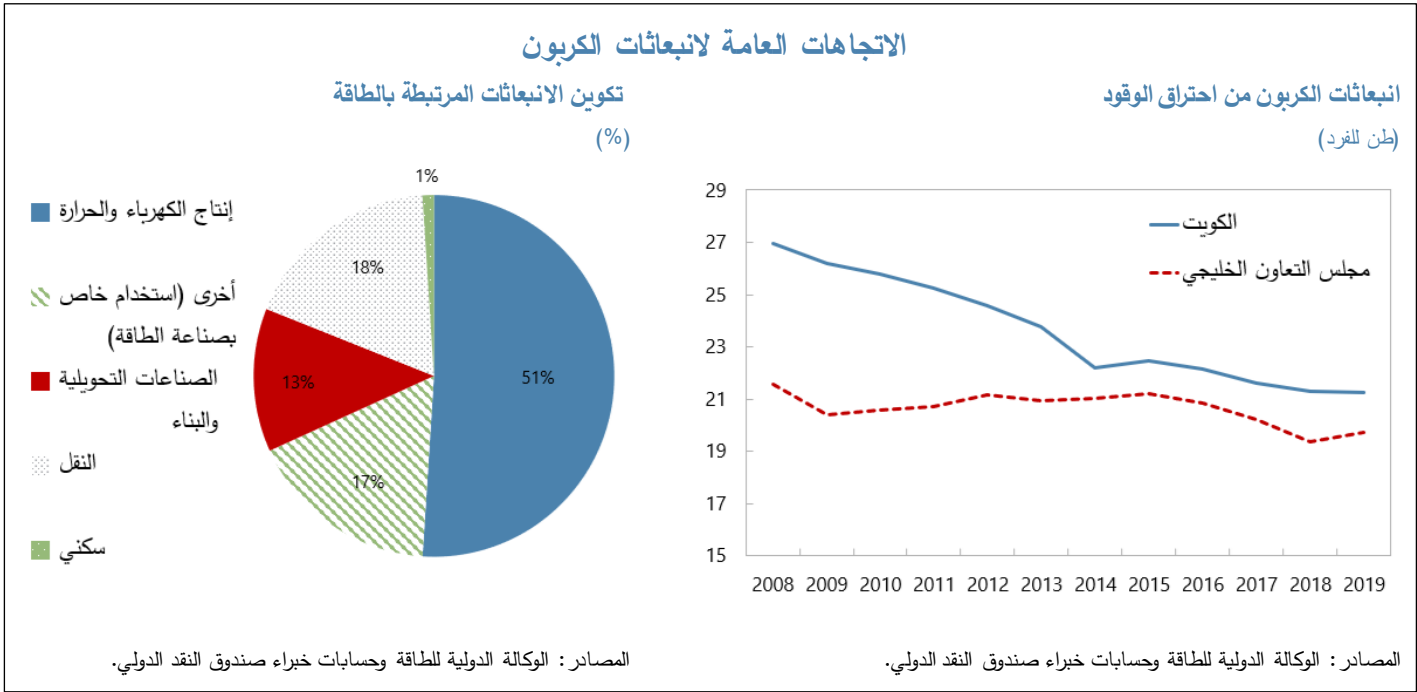


زيادة مستوى التحصيل الدراسي في العقود المنصرمة، هناك مجال لتحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم وتعزيز الجودة والملاءمة. وفي حين أن الإنفاق العام لدولة الكويت على التعليم في المتوسط يماثل مستواه في الاقتصادات المتقدمة، فإن النتائج على أساس درجات الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم أقل من متوسطاتها في الاقتصادات المتقدمة. وهناك مجال لتحسين جودة التعليم وتوافق الوظائف مع المهارات، بما في ذلك من خلال توسيع التدريب المهني. وتركز إصلاحات التعليم المتوخاة في إطار برنامج عمل الحكومة بحق على هذه القضايا.



٣٦ - ويتطلب تغير المناخ تكيفا مستمر وجهودا للتخفيف من آثاره. وقد أعربت الحكومة في خطة التكيف الوطنية ٢٠١٩-٢٠٣٠ عن التزامها بأن يتسق النمو الاقتصادي مع التنمية منخفضة الكربون القادرة على تحمل تغيرات المناخ. وللحد من الانبعاثات المتعلقة بالكهرباء، قامت السلطات بتحويل معظم محطات توليد الكهرباء من استخدام النفط إلى استخدام الغاز الطبيعي. ومن شأن تسريع وتيرة إصلاحات دعم الوقود الأحفوري أن يساعد على تقليل الانبعاثات الكربونية. وسيساعد دعم البنية التحتية الخضراء وتعزيز مستويات كفاءة استخدام الطاقة أيضا في التصدي لتغير المناخ، وبإمكانهما كذلك جذب مستثمري القطاع

الخاص والمساهمة في النمو والتنويع الاقتصادي. كما توفر آثار تغير المناخ السلبية طويلة المدى على قطاع النفط حوافز قوية للكويت لتسريع الإصلاحات لتعزيز نمو القطاع الخاص غير النفطي.



٣٧ - **آراء السلطات:** أكدت السلطات عزمها على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والمالية العامة. وبينما أقرت بالتحديات التي يشكلها المأزق السياسي، ظلت متفائلة بأن تجدد الجهود الرفيعة المستوى سييسر التوصل إلى توافق في الآراء حول الإصلاحات. وقد تم تقديم العديد من مشروعات قوانين الإصلاح المهمة إلى مجلس الأمة، وستكون جاهزة للتنفيذ بمجرد اعتمادها. وبينما تسعى السلطات لتحقيق التنمية منخفضة الكربون التي تتمتع بالصلابة في مواجهة تغيرات المناخ، أكدت أيضا على أن الانتقال يجب أن يمضي بوتيرة محسوبة نظرا لاعتماد الاقتصاد الكويتي الكبير على إنتاج النفط.

هاء - الإحصاءات

٣٨ - تشكل بيانات الاقتصاد الكلي عالية الجودة المتوفرة في الوقت المناسب، بما في ذلك بيانات التضخم والحسابات القومية، مدخلات بالغة الأهمية لتحليل الأوضاع الاقتصادية وتوجيه السياسات الاقتصادية. ومن ثم، هناك حاجة إلى تدعيم الإدارة المركزية للإحصاء على مستوى الموظفين والموارد والصلاحيات. وتجدر الإشارة إلى توقف جمع بيانات التضخم خلال الفترة مايو-أغسطس ٢٠٢١ بسبب تحديات فنية مختلفة؛ ولم تُنشر بيانات إجمالي الناتج المحلي عن الربع الأول من عام ٢٠٢١ بنهاية عام ٢٠٢١؛ وهناك فترات تأخر طويلة في نشر بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي حسب المصروفات؛ ووردت تقارير تفيد بأن بيانات إجمالي الناتج المحلي حسب الدخل قد توقفت.

٣٩ - أدى استمرار الجمود السياسي إلى إعاقة الإصلاحات وزيادة مواطن الضعف على مستوى الاقتصاد الكلي، لكن هناك جهوداً جديدة تُبذل على مستوى رفيع تبشر بالأمل في إيجاد حل للأزمة. فهناك العديد من مشروعات قوانين الإصلاح المهمة، بما في ذلك قانون جديد للدين العام وغيره من التشريعات الرئيسية المحددة في برنامج الحكومة الجديد تنتظر موافقة مجلس الأمة دون جدول زمني واضح لاعتمادها. ومع ذلك، فإن الجهود التي يقودها أمير البلاد لحل المأزق السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة يمكن أن تمهد الطريق لتسريع زخم الإصلاح.

٤٠ - جاءت استجابة السلطات لأزمة كوفيد-١٩ سريعة وحازمة، مما أدى إلى احتواء حالات الإصابة والحد من الأضرار الاقتصادية، وهو ما سهل التعافي التدريجي من الجائحة. فقد أدت تدابير الاحتواء الصارمة والدعم الصحي لمكافحة أزمة كوفيد-١٩ إلى الحد من حالات الإصابة والوفيات رغم موجات تفشي العدوى. وكانت تدابير المالية العامة والتدابير النقدية وتدابير الدعم المالي التي قدمتها الحكومة وبنك الكويت المركزي قد خففت الأعباء عن كاهل الأسر المعيشية والمؤسسات والقطاع المالي. نتيجة لذلك، تبدو التدويع الاقتصادية محدودة بشكل عام على الرغم من الانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، ولا تزال عملية التعافي التدريجي جارية.

٤١ - وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، هناك حاجة إلى ضبط شامل لأوضاع المالية العامة بغية ترسيخ استمرارية أوضاع المالية العامة ودعم العدالة بين الأجيال. ومسار التصحيح الذي من شأنه أن يسد فجوة المدخرات بين الأجيال ويقلل من احتياجات التمويل يقتضي إصلاحات على جانبي الإيرادات والإنفاق على السواء. ويمكن أن تشمل تدابير الإيرادات تطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة ٥٪، وضرائب انتقائية على التبغ، والتوسع في ضرائب الشركات لتغطي الشركات المحلية، وتطبيق الضريبة العقارية أو ضريبة الدخل الشخصي على الأثرياء. وعلى جانب الإنفاق، سيكون من الضروري تقليص فاتورة الأجور وتشديد إعانات الدعم والمنافع الاجتماعية. ويُعدُّ التواصل المستمر والتشاور الأوسع مع الأطراف المعنية ضروريين لضمان التأييد الشعبي للإصلاحات.

٤٢ - ويلزم بذل جهود لوضع إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة يستند إلى ركيزة مالية عامة واضحة وتعزيز حوكمة المالية العامة وشفافيتها. فمن شأن وجود إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة أن يحد من السياسات المساييرة للاتجاهات الدورية، ويعزز مصداقية المالية العامة، ويقلل المخاطر على المالية العامة، ويحسن القدرة على إدارة الصدمات المعاكسة. وبالنظر إلى حساسية رصيد المالية العامة الكلي تجاه أسعار النفط، من الممكن أن يشكل وجود هدف للرصيد الأولي الهيكلي غير النفطي ركيزة مالية عامة مناسبة لدعم ضبط أوضاع المالية العامة. ومن شأن تعزيز حوكمة المالية العامة وشفافيتها أن يحسن الإدارة المالية العامة بشكل ملموس.

٤٣ - لا يزال نظام ربط سعر الصرف بسلة عملات غير معلنة يمثل ركيزة ملائمة على مستوى السياسات، حيث يؤدي إلى خفض التضخم واستقراره مع إتاحة استقلالية كبيرة للسياسة النقدية. وينبغي مواصلة الإصلاحات لإضافة المزيد من التحسين على إدارة السياسة النقدية وتعميق رسوخ سوق النقد وأسواق المال. وجاء المركز الخارجي في عام ٢٠٢١ أضعف من المستوى الذي تدل

عليه ضمنا الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوب فيها. ومن شأن ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية تيسير التصحيح الخارجي.

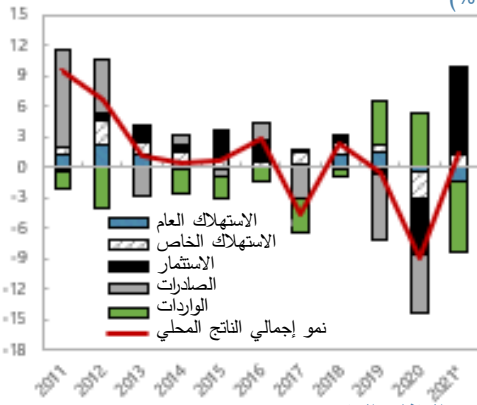
٤٤ - ساعد المنهج الرقابي الحكيم المستدام من جانب بنك الكويت المركزي على تعزيز صلابة النظام المصرفي بشكل كبير قبل تفشي الجائحة، حيث ظلت احتياطات رأس المال والسيولة وفيرة في النظام المصرفي طوال الأزمة، وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى صلابة عالية تجاه الصدمات المعاكسة. ومستقبلا، فإن قيام بنك الكويت المركزي بالتقييم الاستراتيجي المستمر لجودة الأصول المصرفية والتدابير المصاحبة له لدعم احتياطات رأس المال والسيولة القوية سيكون مهما لحماية صلابة النظام المالي. وينبغي إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة المفروض على القروض التجارية أو تخفيفه بشكل كبير مع استمرار الجهود التي ترمي إلى تعزيز البنية التحتية للمعلومات الائتمانية والدعم الحكومي الموجه لتيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

٤٥ - ويُعدُّ تفعيل أجندة الإصلاح الهيكلي أمرا حيويا لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع. ففي ظل الضغوط على المالية العامة التي تحد من التوظيف في القطاع العام، يجب مضاعفة نمو الاقتصاد غير النفطي لتوفير فرص كافية في القطاع الخاص للباحثين عن عمل. وهناك حاجة إلى مجموعة شاملة من الإصلاحات جيدة التسلسل، بما في ذلك لشبكة الأمان الاجتماعي وسوق العمل والإطار التنظيمي وبيئة الأعمال، للتصدي للتحديات الهيكلية العميقة الجذور التي تحول دون تحقيق القطاع الخاص الانطلاقة المنشودة. ومن شأن تنفيذ إصلاح واسع النطاق يعالج التحديات في مجالات متعددة ضمن إطار متماسك أن يكون أكثر فعالية من منهج مجزأ. وهناك حاجة إلى مشاورات مستمرة للحصول على تأييد شعبي واسع للإصلاح. ومن شأن تحسين جودة التعليم والتوسع في التدريب المهني أن يعززا رأس المال البشري ويساعدا على تنمية ريادة الأعمال لتحفيز النمو المستمر والشامل للجميع. وسوف يعمل التنفيذ الفعال لاستراتيجية مكافحة الفساد وخطة عملها على بيان تصميم السلطات على محاربة الفساد. ومن شأن التصدي لتحديات المناخ (على سبيل المثال، تحول التفضيلات من الوقود الأحفوري)، بما في ذلك من خلال دعم البنية التحتية الخضراء مع تعزيز معايير كفاءة الطاقة، أن يساهم في النمو غير النفطي والتنويع الاقتصادي.

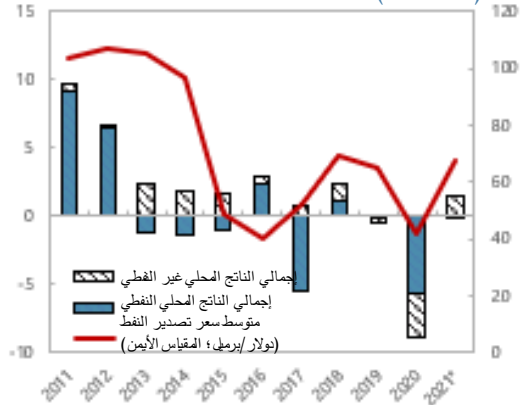
٤٦ - ويوصي الخبراء بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع الكويت على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.

الشكل البياني ١ - آخر التطورات الاقتصادية

المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي (%)

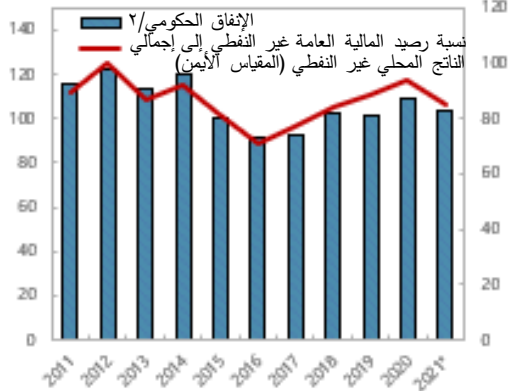


نمو إجمالي الناتج المحلي (% مساهمة)



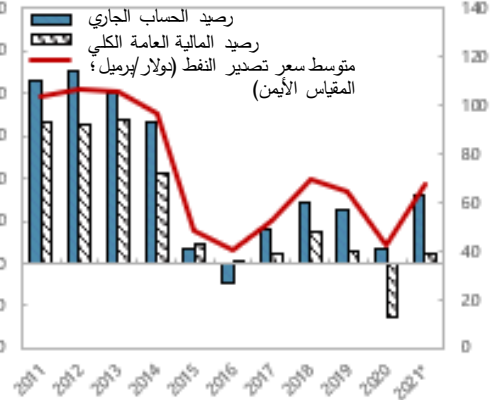
الإنفاق الحكومي

(% من إجمالي الناتج المحلي غير البترولي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

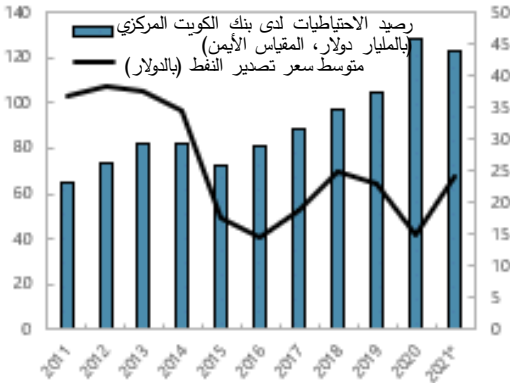


أرصدة المالية العامة والحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

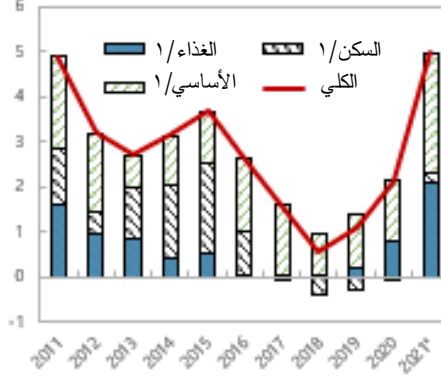


مجموع الاحتياطيات الدولية وأسعار النفط



التضخم الكلي والأساسي

(التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: السلطات الوطنية؛ ونظام نشرات المعلومات (INS)؛ ومؤسسة Haver؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

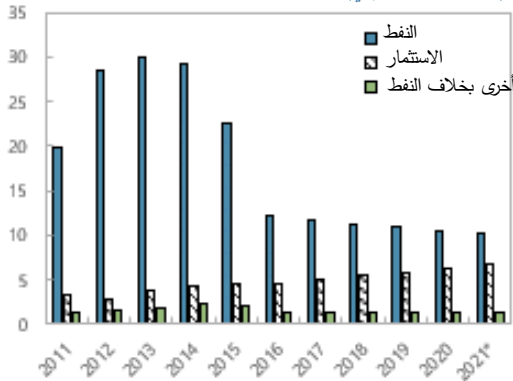
* متوقع.

١/ المساهمة في التضخم الكلي لمؤشر أسعار المستهلكين.

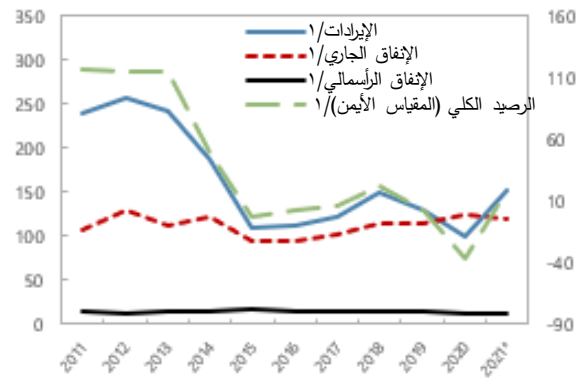
٢/ السنة التقويمية.

الشكل البياني ٢ - التطورات المالية العامة

الإيرادات الحكومية
(بالمليار دينار كويتي)

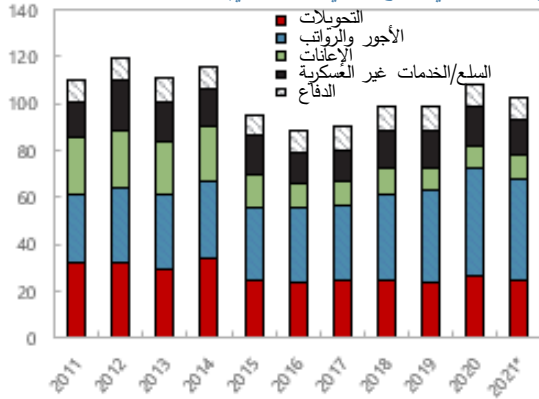


الإنفاق والإيرادات والرصيد الكلي
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



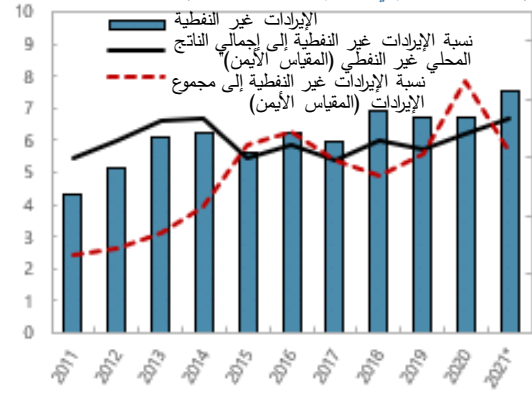
تكوين الإنفاق الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



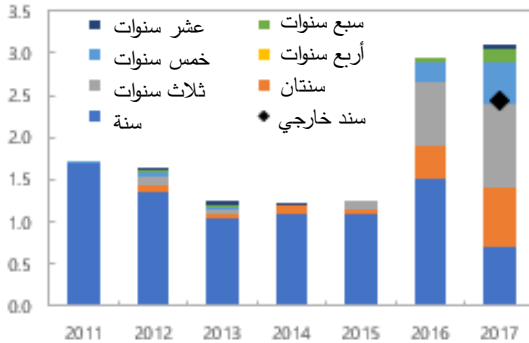
الإيرادات غير النفطية

(بالمليار دينار كويتي، ما لم يذكر خلاف ذلك)



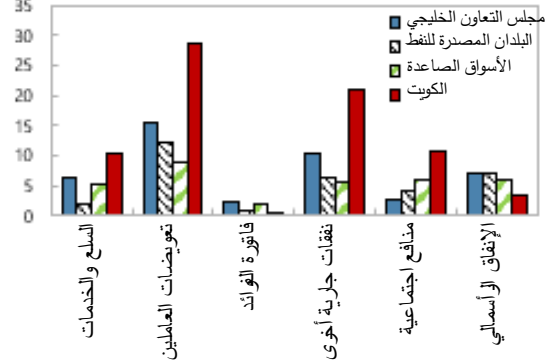
إصدار سندات محلية وخارجية، ٢٠١١-٢٠١٧

(بالمليار دينار كويتي، تاريخ الاستحقاق عند الإصدار)



مقارنة الإنفاق، ٢٠٢٠

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: آفاق الاقتصاد العالمي؛ السلطات الوطنية؛ بنك الكويت المركزي؛ وزارة المالية؛ حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
* توقعات.

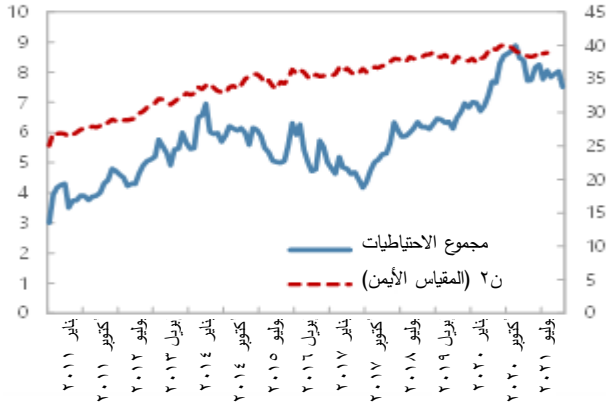
١/ سنة تقويمية لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛ وسنة مالية للإيرادات والنفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والرصيد الكلي.

٢/ لم يصدر أي دين حكومي منذ أكتوبر ٢٠١٧.

الشكل البياني ٣- التطورات النقدية

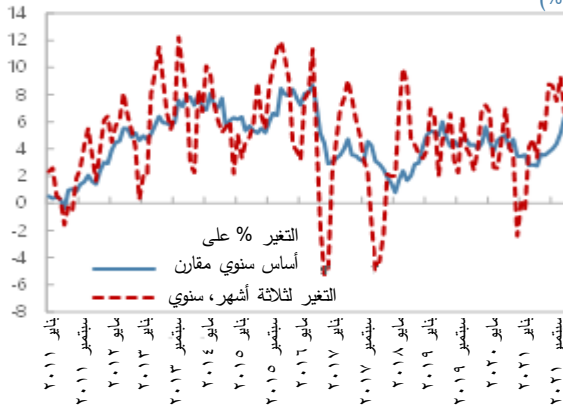
مجموع الاحتياطات المصرفية

(بمليارات الدنانير الكويتية)



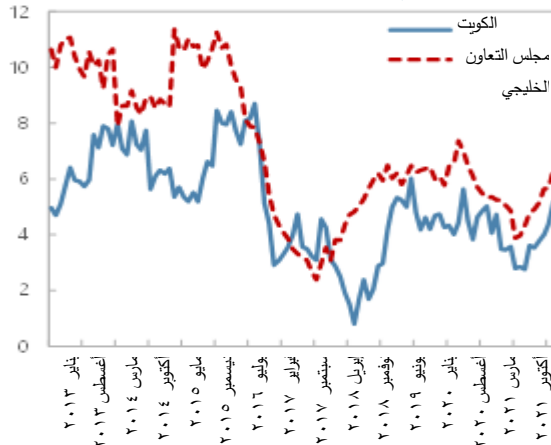
مجموع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص

(%)



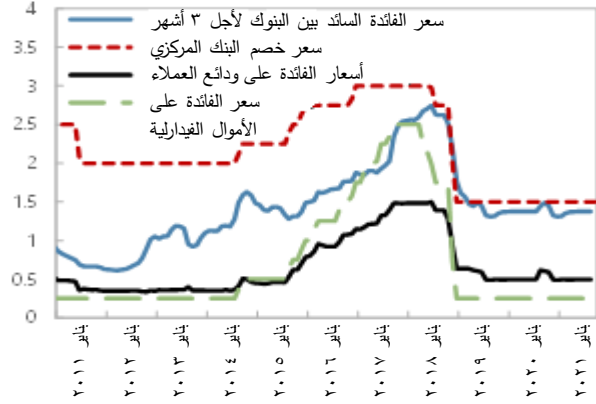
نمو ائتمان القطاع الخاص

(على أساس سنوي، %)



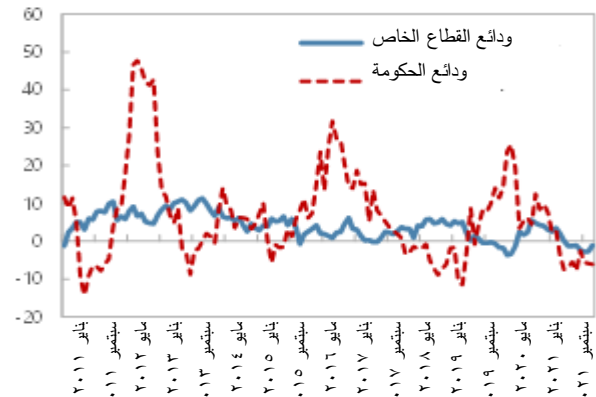
أسعار الفائدة

(%)



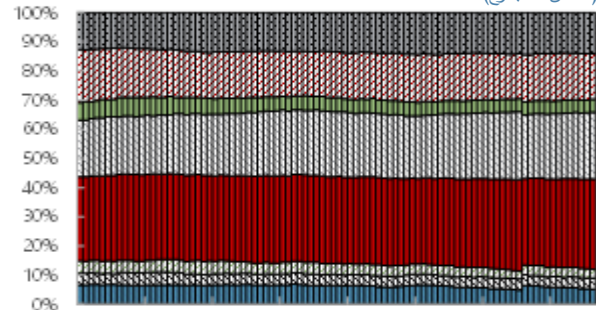
لوائح لدى البنوك المحلية

(على أساس سنوي مقارن؛ %)



التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة

(% من المجموع)



- | | |
|-----------------------------------|---|
| ■ المجموع | ■ التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة للمقيمين: العقارات |
| ■ التسهيلات الشخصية: قروض التسييط | ■ التسهيلات الشخصية: شراء الأوراق المالية |
| ■ البناء | ■ التسهيلات الشخصية |
| ■ الصناعة | ■ التجارة |

المصدر: السلطات الوطنية؛ ومؤسسة Haver؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

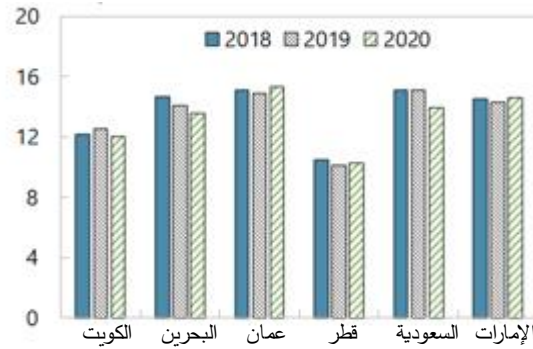
١/ متوسط مرجح.

الشكل البياني ٤ - تطورات القطاع المالي والأصول

نسبة كفاية رأس المال (%)



نسبة الرفع المالي (%)



العائد على الأصول (%)



إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض (%)



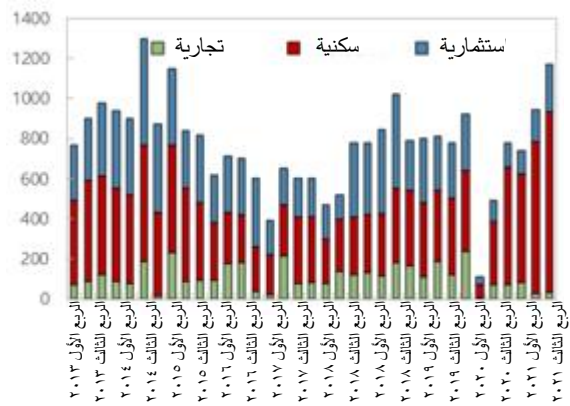
أسعار الأسهم

(مؤشر؛ ١٠٠ = ٢٠١٢ / ١٠)



مبيعات العقارات

(بملايين الدنانير الكويتية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

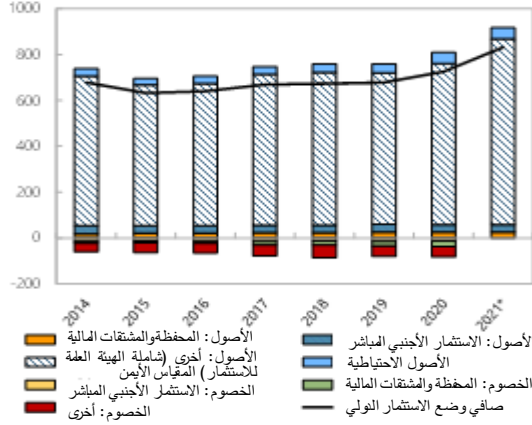


المصادر: السلطات الوطنية؛ وبلومبرغ؛ وبنك الكويت الوطني؛ ومؤسسة Haver؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ البنوك المحلية فقط. تشمل القروض فيما بين البنوك.

الشكل البياني ٥ - تطورات القطاع الخارجي

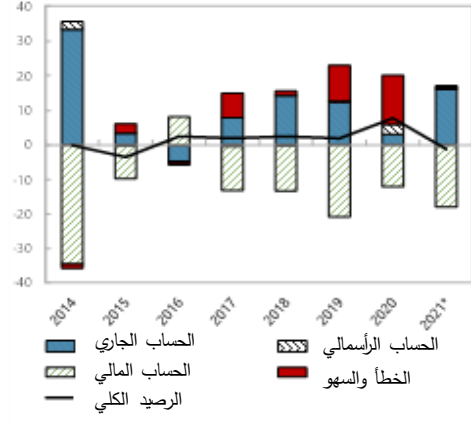
وضع الاستثمار الدولي

(مليار دولار)



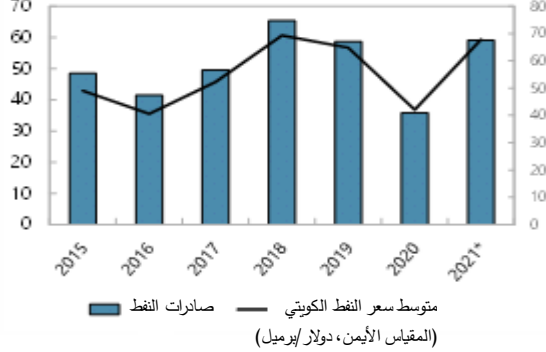
ميزان المدفوعات

(% من إجمالي الناتج المحلي)



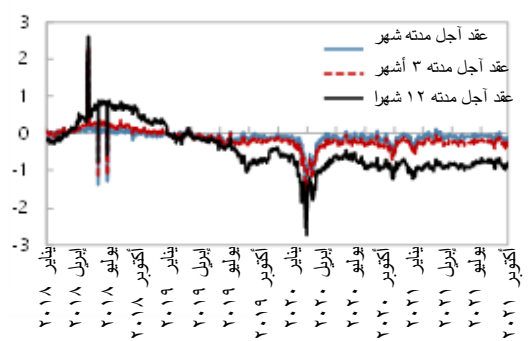
الصادرات النفطية

(بمليارات الدولارات)



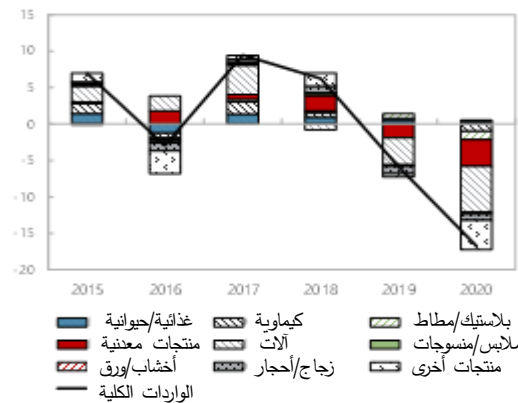
علاوة العقود الآجلة فوق سعر الصرف الفوري

(% من السعر الفوري)



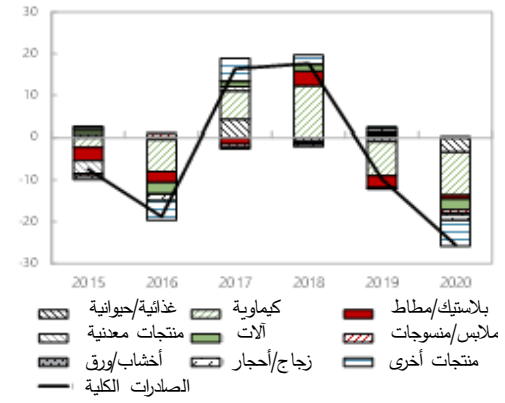
واردات السلع

(المساهمات بالنقاط المئوية)



صادرات السلع غير النفطية

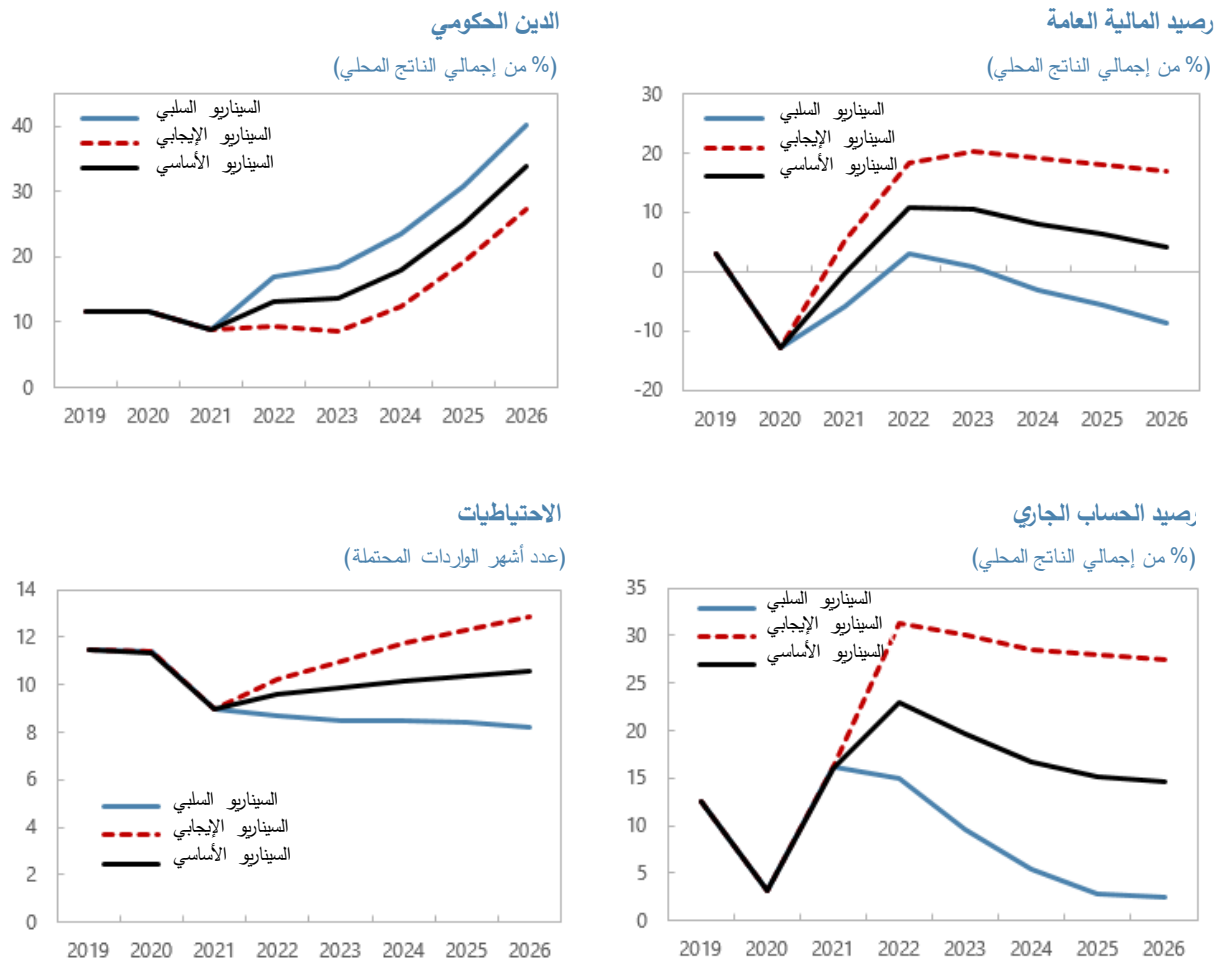
(المساهمات بالنقاط المئوية)



* تقديرات.

الشكل البياني ٦ - سيناريو أسعار النفط الإيجابي/السليبي/١

(% من إجمالي الناتج المحلي)

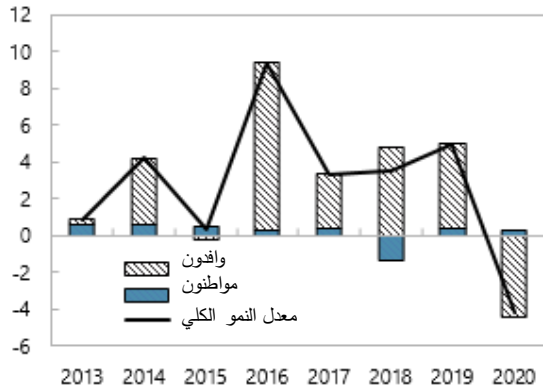


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

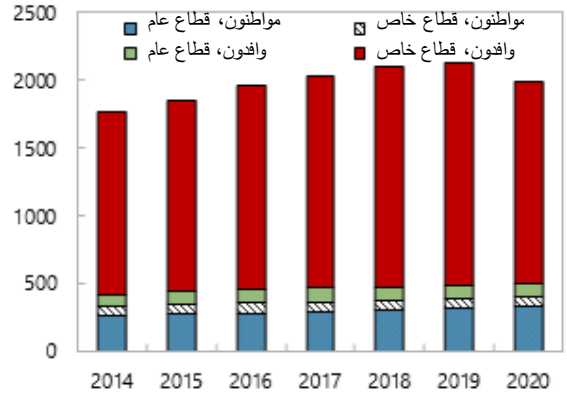
١/ يفترض سيناريو أسعار النفط المنخفضة أن يقل سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن سعر النفط في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦. يفترض سيناريو أسعار النفط المرتفعة أن يزيد سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن سعر النفط في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لنفس الفترة الزمنية. يفترض كلا السيناريوهين عدم حدوث أي تغيير في الإنفاق الحكومي أو حصة الإيرادات غير النفطية أو الاقتراض الخارجي مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويُفترض بلوغ سعر النفط ٤,٣٩ دولار للسيناريو السليبي و٢,٩٣ دولار للسيناريو الإيجابي مقابل ٣,٦٦ دولار في السيناريو الأساسي في عام ٢٠٢٦.

الشكل البياني ٧ - مؤشرات سوق العمل

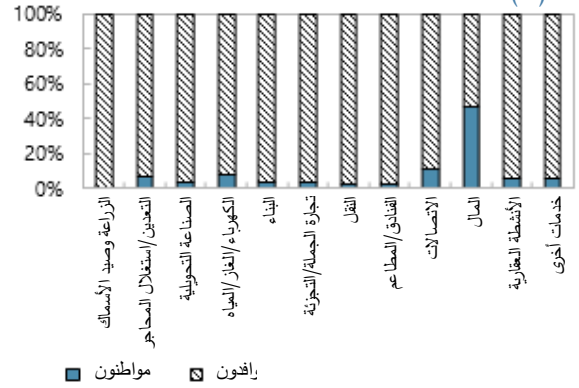
نمو التوظيف والمساهمة فيه (%)



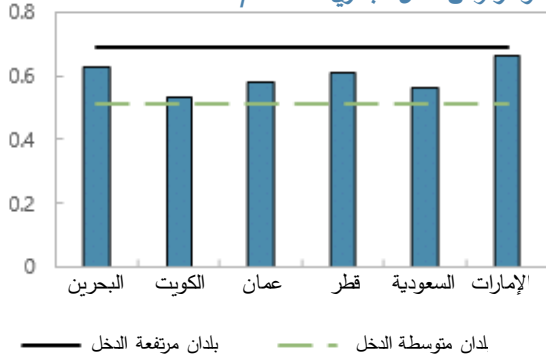
التوظيف حسب القطاع والجنسية (بـالآلاف)



توزيع العاملين في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي والجنسية، ٢٠٢٠ (%)

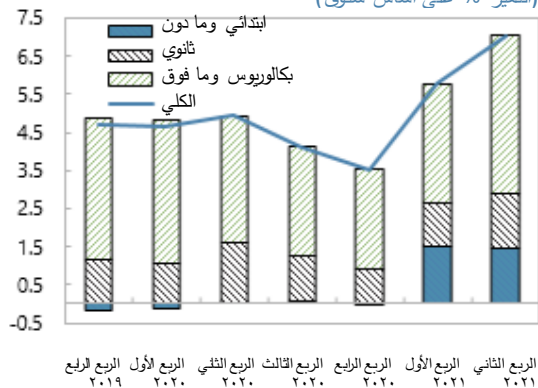


مؤشر رأس المال البشري، ٢٠٢٠ / ١



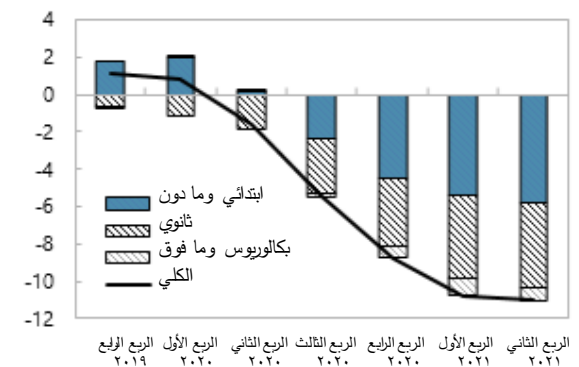
المواطنون: تغير التوظيف حسب التعليم

(التغير % على أساس سنوي)



الوافدون: تغير التوظيف حسب التعليم

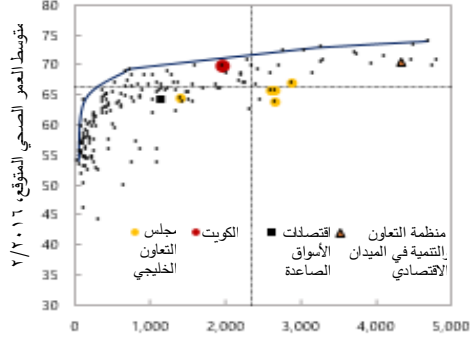
(التغير % على أساس سنوي مقارنة)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقدير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ / متوسط أجور القطاع العام على متوسط أجور القطاع الخاص لجميع الموظفين، بمن فيهم الوافدين. ونتيجة لنقص البيانات، لا تضبط هذه المقاييس أثر خصائص الموظفين، مثل المستويات التعليمية الأعلى للمواطنين ويعمل معظمهم في القطاع العام. ومن ناحية أخرى، فتقديرات الأجور العامة في الكويت لا تتضمن كل مزايأ موظفي القطاع العام.
 ٢ / يُعرّف مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي على أنه مقدار رأس المال البشري الذي يتوقع أن يحصله الطفل المولود اليوم عند بلوغه ١٨ عاماً، وذلك في ضوء معيار الصحة والتعليم السائدة حالياً في بلد الميلاد.

الشكل البياني ٨ - المؤسسات والحكومة ومؤشرات مناخ الأعمال

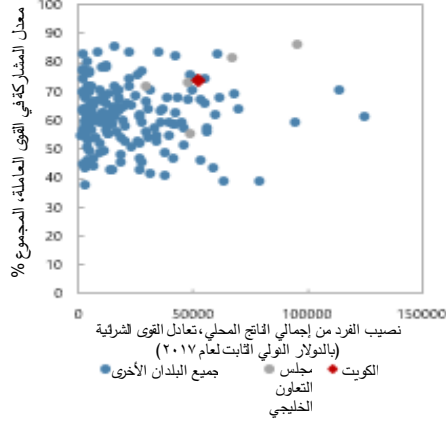
منحنى كفاءة الخدمات الصحية، أحدث قيمة متاحة
(صفر - ٥.٠٠٠ على أساس تعادل القوى الشرائية بالدولار) / ١



مجموع الإنفاق على الصحة للفرد، على أساس تعادل القوى الشرائية بالدولار

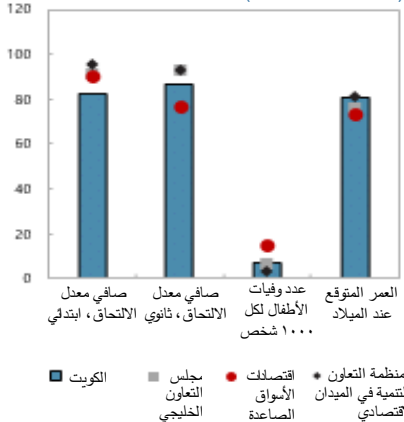
معدل المشاركة في القوى العاملة

(متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٥-٢٠١٩)



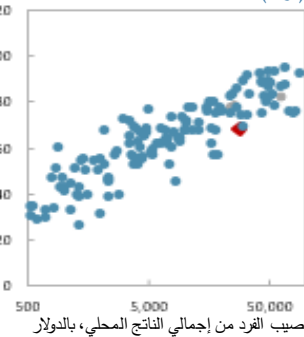
مؤشرات الصحة والتعليم

(أحدث البيانات المتاحة)



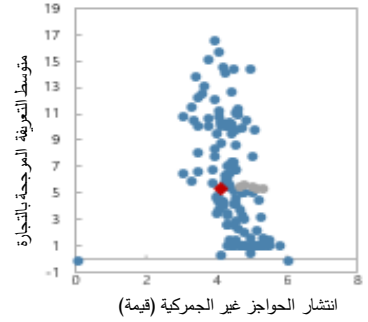
جودة البنية التحتية، ٢٠١٩

(درجة)



القيود التجارية لعام ٢٠١٩ / ٢

(قيمة)



جميع البلدان الأخرى
الكويت
التعاون الخليجي
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
اقتصادات الأسواق الصاعدة

المصادر : مؤشرات الحكومة العالمية، دانيال كوفمان (معيد إدارة الموارد الطبيعية ومؤسسة بروكينغز) وأرت كرتي (فيلك الولي)؛ آفاق الاقتصاد العالمي؛ أداة تقييم الإنفاق، إدارة شؤون لمالية العامة، صندوق النقد الدولي؛ منظمة لصحة العالمية. وتلخص المؤشرات القائمة على المسح التصورات حول جودة الحكومة؛ تشير الدرجة الأعلى إلى مستوى حوكمة أفضل. تتراوح تقديرات الحوكمة من حوالي ٢.٥ (ضعيفة) إلى ٧.٥ (قوية). ينبغي توخي الحذر عند استخدام هذه المؤشرات لأنها مشتقة من بيانات قائمة على تصورات.

١ / الشروط هي متوسطات مجلس التعاون الخليجي.
٢ / تستند المؤشرات الخاصة بتصنيف المتعلق بانتشار الحواجز التجارية والمكونات الفرعية إلى التقييم الكمي والنوعي للمنتدى الاقتصادي العالمي لبيئة التجارة. ينبغي تفسير هذه المؤشرات بحذر بسبب العدد المحدود من المستجيبين، والتغطية الجغرافية المحدودة، والافتراضات الموحدة بشأن موعات الأعمال، وتوافر المعلومات. بالنسبة إلى انتشار الحواجز غير الجمركية، ١ = مقيدة بشدة؛ ٧ = غير مقيدة على الإطلاق.
٣ / متوسط عدد سنوات التعليم المكتمة للسكان البالغين من العمر ٢٥ عاما فأكثر.

الجدول ١ - الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧

توقعات												
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	أولية ٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
قطاع النفط والغاز												
٧١,٩	٧١,٥	٧٠,٥	٧١,٤	٧٤,٦	٧٨,٩	٥٩,١	٣٥,٨	٥٨,٧	٦٥,٣	٤٩,٦	٤١,٥	مجموع صادرات النفط والغاز (بمليارات الدولارات)
٦٥,٥	٦٦,٣	٦٨,١	٧٠,٩	٧٥,٣	٨٢,٤	٦٩,١	٤١,٥	٦٤,٠	٦٨,٧	٥١,٦	٣٩,٥	متوسط سعر تصدير النفط الخام (ولار أمريكي/برميل)
٣,٠	٢,٩٤	٢,٨٨	٢,٨٣	٢,٧٧	٢,٧٢	٢,٤٣	٢,٤٤	٢,٦٨	٢,٧٤	٢,٧٠	٢,٩٥	إنتاج النفط الخام (ملايين البراميل/اليوم)
(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)												
الحسابات القومية والأسعار												
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (أسعار السوق، بمليارات الننانير الكويتية)												
٥٣	٥١	٥٠	٤٩	٤٩	٤٩	٤١	٣٢	٤١	٤٢	٣٧	٣٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (أسعار السوق، بمليارات الدولارات)
١٧٤	١٦٩	١٦٤	١٦١	١٦١	١٦٣	١٣٥	١٠٦	١٣٦	١٣٨	١٢١	١٠٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي/١
٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٨,٢	١,٣	٨,٩-	٠,٦-	٢,٤	٤,٧-	٢,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بما في ذلك المصافي)
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١٢,٠	٠,٣-	٩,٨-	٠,١-	٢,١	٩,٠-	٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي/١
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٧,٥-	١,١-	٢,٩	١,٧	١,٤	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٤,٤	٣,٤	٢,١	١,١	٠,٦	١,٥	٣,٥	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٠	٤,١	٣,٠	١,٢	٠,٤	١,١	٢,٦	(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)
عمليات الموازنة/٢												
٤٨,٦	٥٠,٤	٥٢,٥	٥٣,٧	٥٥,١	٥٦,٩	٥٣,٨	٤٤,٩	٥٥,٩	٦١,٧	٥٣,٣	٥٣,٦	إيرادات
٣٠,٩	٣٢,٦	٣٤,٧	٣٦,٠	٣٧,٨	٤٠,٠	٣٦,٠	٢٥,٤	٣٩,٣	٤٤,٣	٣٨,٠	٣٤,٤	نفط
١٧,٧	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٧	١٧,٣	١٦,٨	١٧,٨	١٩,٥	١٦,٧	١٧,٤	١٥,٣	١٩,٢	غير النفط، ومنها:
١٣,٢	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٢,٩	١٢,٦	١٣,٦	١٤,٥	١١,٩	١٢,٣	١١,٠	١٥,٥	دخل الاستثمار
٤٩,٨	٤٩,٣	٤٨,٧	٤٨,١	٤٦,٦	٤٤,٥	٥٠,١	٦١,٥	٥٥,١	٥٣,٢	٥١,٠	٥٢,٢	نفقات/٣
٤٣,٥	٤٣,١	٤٢,٥	٤١,٨	٤٠,٥	٣٨,٧	٤٤,٦	٥٦,٥	٤٩,٣	٤٦,٩	٤٤,٤	٤٥,٦	مصروفات
٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,١	٥,٩	٥,٥	٥,٠	٥,٩	٦,٣	٦,٦	٦,٥	رأسمالية
١,٢-	١,١	٣,٨	٥,٦	٨,٥	١٢,٣	٣,٧	١٦,٦-	٠,٨	٨,٥	٢,٣	١,٥	الرصيد
الرصيد (بعد التحويل إلى صندوق الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار)												
١٤,٤-	١٢,٢-	٩,٥-	٧,٦-	٤,٤-	٠,٣-	٩,٩-	٣١,١-	١٥,٥-	٨,٨-	١٢,٩-	١٧,٩-	التحويل المحلي (صاف)
٣,٤	٣,٧	٢,٦	١,٨	١,٥	٠,٣-	٣,٤	١,٨-	٤,٤-	٢,٨-	١,٨	٦,٥	الاقتراض الخارجي والسحب من صندوق الاحتياطي العام (صاف)
١١,٠	٨,٥	٦,٩	٥,٨	٢,٩	٠,٦	٦,٦	٣٢,٩	١٩,٩	١١,٥	١١,١	١١,٤	الرصيد غير النفطي غير شامل دخل الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)/٤
٨٤,٥-	٨٥,٢-	٨٦,٠-	٨٧,٥-	٨٨,٩-	٩٠,١-	٩٥,٣-	٩٨,٧-	٩٤,٢-	٩٥,٥-	٨٦,٦-	٨٣,٦-	غير شامل الإعانات والمنافع المتعلقة بالنفط (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٧٧,٨-	٧٨,٣-	٧٨,٩-	٨٠,٠-	٨٠,٧-	٨١,١-	٨٥,١-	٩٠,٤-	٨٦,٨-	٨٥,٦-	٧٧,٦-	٧٤,٦-	مجموع الدين الإجمالي (سنة تقويمية)/٥
٤٢,٢	٣٣,٧	٢٥,٠	١٧,٩	١٣,٦	١٣,٢	٨,٨	١١,٧	١١,٦	١٥,١	٢٠,٥	١٠,٠	أصول الهيئة العامة للاستثمار المقردة
٥٣٥,٧	٥٣٤,٤	٥٣٠,٠	٥١٧,٧	٤٩٧,٤	٤٧٢,١	٥٤٤,٨	٥٩٧,٦	٤٣١,٠	٤٠٥,٣	٤٦٠,٤	٤٧٦,٦	صافي الأصول المالية الحكومية
٤٩٣,٥	٥٠٠,٧	٥٠٥,٠	٤٩٩,٨	٤٨٣,٨	٤٥٨,٩	٥٣٥,٩	٥٨٥,٩	٤١٩,٤	٣٩٠,٢	٤٣٩,٩	٤٦٦,٦	(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)
المال والائتمان												
٠,٥	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٧,٦	١٣,٧-	٨,٧	٦,٢	١٠,٠	٣,١-	٨,٧	صافي الأصول الأجنبية/٦
٥,٥	٥,٥	٥,٩	٥,٨	٥,٧	٦,٨	٦,٢	٣,٦	٤,٤	٣,٩	٢,٨	٢,٥	المطالبات على القطاع غير الحكومي
...	١,١	١,٤	٢,٨	٢,٣	١,٥	١,١	سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل ٣ أشهر (متوسط السنة، %)
...	٢٧,٠	١١,٧-	٢٣,٧	١١,٨	١٢,٨	٠,٢-	المؤشر غير المرجح لسوق الأوراق المالية (التغير السنوي %)

(بمليارات الدولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك)

القطاع الخارجي												
٨٠,٦	٧٩,٦	٧٨,٢	٧٨,٧	٨١,٥	٨٥,٤	٦٤,٥	٤٠,١	٦٤,٧	٧٢,١	٥٥,٢	٤٦,٥	صادرات البضائع
٨,٦	٨,١	٧,٧	٧,٢	٦,٨	٦,٥	٥,٤	٤,٣	٦,٠	٦,٨	٥,٦	٥,٠	ومنهما: الصادرات غير النفطية
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	١٩,٥	٢٥,٩	٢٨,٠-	١١,٩-	١٩,٩	١١,٧	١٥,٧-	النسبة المئوية للتغير السنوي
٤٣,٤-	٤١,٣-	٣٩,٤-	٣٧,٤-	٣٥,٥-	٣٣,٤-	٣٠,١-	٢٤,٦-	٢٩,٤-	٣١,١-	٢٩,٥-	٢٧,٠-	واردات البضائع
٢,٦-	٢,٥-	٤,٠-	٦,٤-	٨,٣-	١١,٤	٥١,٣	١٩,٢-	٣,٨	١٧,٠	٢٧,١	١٢,٥-	معدل التبادل التجاري (%، التغير السنوي بالنسبة المئوية)
٢٤,٩	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٦,٩	٣١,٥	٣٧,٣	٢١,٨	٣,٤	١٧,١	١٩,٩	٩,٦	٥,١-	الحساب الجاري
١٤,٣	١٤,٧	١٥,١	١٦,٧	١٩,٦	٢٢,٩	١٦,١	٣,٢	١٢,٥	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-	% من إجمالي الناتج المحلي
٦٧,٨	٦٥,٢	٦١,٨	٥٧,٩	٥٤,٠	٥٠,٥	٤٥,١	٤٨,٣	٣٩,٩	٣٧,٢	٣٣,٦	٣١,٢	الأصول الاحتياطية الدولية/٧
١٠,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٠,١	٩,٩	٩,٦	٩,٠	١١,٣	١١,٥	٨,٠	٦,٤	٦,٦	بأشهر واردات السلع والخدمات في العام المقبل
...	٣,٢٩	٣,٢٧	٣,٢٩	٣,٣١	٣,٣٠	٣,٣١	بنود للتذكير:
...	٠,٥-	٠,٣-	٢,٦	٠,٢	٠,٤	١,٨	سعر الصرف (دولار لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)
...	٠,١-	٠,١	١,٧	١,٩-	٠,٥	٣,٢	سعر الصرف الفعلي الاسمي (التغير %)
...	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: بيانات مقدمة من السلطات؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ محسوب بأسعار السوق.

٢/ بناء على دورة السنة المالية التي تبدأ في ١ إبريل وتنتهي في ٣١ مارس.

٣/ أعيد تصنيف بنود المصروفات اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

٤/ باستثناء إعادة رسملة صندوق المعاشات التقاعدية.

٥/ لا يشمل ديون صندوق الثروة السيادي الكويتي المتعلق بعمليات إدارة الأصول.

٦/ باستثناء حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.

٧/ لا تشمل الأصول الخارجية التي تمتلكها الهيئة العامة للاستثمار.

الجدول ٢أ- الكويت: ملخص التمويل الحكومي، ٢٠١٦ / ٢٠١٧ - ٢٠٢٧ / ٢٠٢٨

توقعات		تقديرات										
/٢٠٢٧	/٢٠٢٦	/٢٠٢٥	/٢٠٢٤	/٢٠٢٣	/٢٠٢٢	/٢٠٢١	/٢٠٢٠	/٢٠١٩	/٢٠١٨	/٢٠١٧	/٢٠١٦	
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
(بمليارات الدنانير الكويتية)												
٢٦,٠	٢٦,١	٢٦,٤	٢٦,٤	٢٧,٠	٢٨,٠	٢٣,٢	١٥,٥	٢١,٩	٢٥,٧	٢٠,٢	١٨,٢	الإيرادات (تشمل المنح) (أ)
١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٦	الضرائب
٢٥,١	٢٥,١	٢٥,٥	٢٥,٦	٢٦,٢	٢٧,٣	٢٢,٧	١٥,٠	٢١,٢	٢٥,٠	١٩,٦	١٧,٧	إيرادات أخرى
١٦,٥	١٦,٩	١٧,٤	١٧,٧	١٨,٥	١٩,٧	١٥,٥	٨,٨	١٥,٤	١٨,٤	١٤,٤	١١,٧	النفط والغاز
٧,١	٦,٨	٦,٧	٦,٥	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٠	٤,٧	٥,١	٤,٢	٥,٣	دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الكيانات العامة/١
١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٤	١,١	٠,٧	أخرى/٢
٢٦,٧	٢٥,٥	٢٤,٥	٢٣,٦	٢٢,٨	٢١,٩	٢١,٦	٢١,٣	٢١,٦	٢٢,٢	١٩,٣	١٧,٧	مجموع الإنفاق (ب = ج + د) /٣
٢٣,٣	٢٢,٣	٢١,٣	٢٠,٦	١٩,٨	١٩,١	١٩,٣	١٩,٥	١٩,٣	١٩,٥	١٦,٨	١٥,٥	المصروفات (ج)
١١,١	١٠,٧	١٠,٣	٩,٩	٩,٥	٩,١	٨,٨	٩,٠	٨,٧	٨,١	٦,٧	٦,٤	تعويضات الموظفين
٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٣,٠	٣,١	٣,٥	٣,٦	٢,٨	٢,٣	مشريات/استخدام السلع والخدمات
١,٨	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٠	فائدة
٥,٦	٥,٤	٥,٢	٥,١	٥,١	٥,١	٥,٤	٤,٩	٤,٧	٥,١	٤,٨	٤,٥	الإعانات والمنافع الاجتماعية
١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٦	١,٢	١,٢	١,٦	١,٥	١,٦	الإعانات
١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٦	١,٢	١,٢	١,٦	١,٥	١,٦	الإعانات المرتبطة بالنفط
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الإعانات الأخرى
٤,١	٤,٠	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٥	٣,٣	٢,٩	المنافع الاجتماعية
٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,١	المدفوعات لصندوق الضمان الاجتماعي
٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,١	التحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	إعادة رسملة الصندوق
١,٥	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	١,٢	١,٣	١,١	٠,٨	المنافع الاجتماعية الأخرى
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٢	مرتبطة بالنفط
١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	أخرى
١,٨	١,٨	١,٧	١,٨	١,٨	١,٧	١,٩	٢,٤	٢,١	٢,٤	٢,٢	٢,٣	المصروفات غير المصنفة في مكان آخر
٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٤	١,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٢	صافي اقتناء الأصول غير المالية (د)
٠,٦-	٠,٥	١,٩	٢,٨	٤,٢	٦,١	١,٦	٥,٨-	٠,٣	٣,٥	٠,٩	٠,٥	صافي الإقراض / الاقتراض [= أ-ب]
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٧	٢,١	١,٦	١,٣	التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة
٧,١	٦,٨	٦,٧	٦,٥	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٠	٤,٧	٥,١	٤,٢	٥,٣	دخل الاستثمار
٧,٧-	٦,٣-	٤,٨-	٣,٧-	٢,١-	٠,١-	٤,٣-	١٠,٨-	٦,١-	٣,٧-	٤,٩-	٦,١-	الرصيد الكلي (بعد التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار) /٤
١٧,٢-	١٦,٣-	١٥,٥-	١٤,٩-	١٤,٣-	١٣,٧-	١٣,٩-	١٤,٥-	١٥,١-	١٤,٩-	١٣,٥-	١١,٢-	الرصيد غير النقطي
٢٤,٣-	٢٣,٢-	٢٢,٢-	٢١,٤-	٢٠,٦-	١٩,٩-	١٩,٨-	١٩,٦-	١٩,٧-	٢٠,٠-	١٧,٧-	١٦,٥-	غير شامل دخل الاستثمار
٢٤,٣-	٢٣,٢-	٢٢,٢-	٢١,٤-	٢٠,٦-	١٩,٩-	١٩,٨-	١٩,٦-	١٩,٧-	٢٠,٠-	١٧,٧-	١٦,٥-	غير شامل إعادة رسملة المعاشات التقاعدية
٢٢,٣-	٢١,٣-	٢٠,٣-	١٩,٦-	١٨,٧-	١٧,٩-	١٧,٧-	١٧,٩-	١٨,٢-	١٧,٩-	١٥,٨-	١٤,٧-	غير شامل الإعانات والمنافع المرتبطة بالنفط
٧,٧	٦,٣	٤,٨	٣,٧	٢,١	٠,١	٤,٣	١٠,٨	٦,١	٣,٧	٤,٩	٦,١	التمويل (صافي)
١,٨	١,٩	١,٣	٠,٩	٠,٧	٠,١-	١,٥	٠,٦-	١,٧-	١,٢-	٠,٧	٢,٢	محلي
٥,٩	٤,٤	٣,٤	٢,٨	١,٤	٠,٣	٢,٨	١١,٤	٧,٨	٤,٨	٤,٢	٣,٩	خارجي
٣,٩	٣,١	٣,٥	٢,٨	١,٤	٠,٣	١,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤	السندات الخارجية
٢,٠	١,٢	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤	١١,٤	٧,٨	٤,٨	٤,٢	١,٥	الأموال الاحتياطية

المصادر: وزارة المالية؛ وبنك الكويت المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ غير متضمن في عرض الميزانية الوطنية. من تقدير خبراء صندوق النقد الدولي.

٢/ تشمل تعويضات الأمم المتحدة (العراق).

٣/ اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧، أعيد تصنيف بنود الإنفاق.

٤/ لا يشمل النسبة البالغة ١٠٪ من مجموع الإيرادات المحولة إلى صندوق الأجيال القادمة ودخل الاستثمار.

الجدول ٢ب - الكويت: ملخص التمويل الحكومي، ٢٠١٦ / ٢٠١٧ - ٢٠٢٧ / ٢٠٢٨

توقعات			تقديرات									
/٢٠٢٧	/٢٠٢٦	/٢٠٢٥	/٢٠٢٤	/٢٠٢٣	/٢٠٢٢	/٢٠٢١	/٢٠٢٠	/٢٠١٩	/٢٠١٨	/٢٠١٧	/٢٠١٦	
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
(% من إجمالي الناتج المحلي)												
٤٨,٦	٥٠,٤	٥٢,٥	٥٣,٧	٥٥,١	٥٦,٩	٥٣,٨	٤٤,٩	٥٥,٩	٦١,٧	٥٣,٣	٥٣,٦	الإيرادات (تشمل المنح)
١,٨	١,٨	١,٨	١,٧	١,٦	١,٥	١,٣	١,٦	١,٧	١,٦	١,٥	١,٦	الضرائب
٤٦,٨	٤٨,٦	٥٠,٧	٥٢,٠	٥٣,٥	٥٥,٤	٥٢,٥	٤٣,٣	٥٤,٣	٦٠,٠	٥١,٨	٥٢,٠	إيرادات أخرى
٣٠,٩	٣٢,٦	٣٤,٧	٣٦,٠	٣٧,٨	٤٠,٠	٣٦,٠	٢٥,٤	٣٩,٣	٤٤,٣	٣٨,٠	٣٤,٤	النفط والغاز
١٣,٢	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٢,٩	١٢,٦	١٣,٦	١٤,٥	١١,٩	١٢,٣	١١,٠	١٥,٥	دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الكيانات العامة/١
٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٣,٤	٣,١	٣,٥	٢,٨	٢,٠	أخرى/٢
٤٩,٨	٤٩,٣	٤٨,٧	٤٨,١	٤٦,٦	٤٤,٥	٥٠,١	٦١,٥	٥٥,١	٥٣,٢	٥١,٠	٥٢,٢	مجموع الإنفاق/٣
٤٣,٥	٤٣,١	٤٢,٥	٤١,٨	٤٠,٥	٣٨,٧	٤٤,٦	٥٦,٥	٤٩,٣	٤٦,٩	٤٤,٤	٤٥,٦	المصرفات
٢٠,٨	٢٠,٧	٢٠,٤	٢٠,٠	١٩,٤	١٨,٥	٢٠,٤	٢٦,٠	٢٢,١	١٩,٥	١٧,٨	١٨,٧	تعويضات الموظفين
٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٥	٦,٨	٩,١	٩,١	٨,٦	٧,٤	٦,٧	مشتريات/استخدام السلع والخدمات
٣,٣	٢,٨	٢,٣	١,٩	١,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٧	١,٠	٠,٦	٠,١	فائدة
١٠,٤	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٣	١٢,٥	١٤,١	١١,٩	١٢,٢	١٢,٨	١٣,٢	الإعانات والمنافع الاجتماعية
٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٨	٣,٦	٣,١	٣,٨	٤,١	٤,٧	الإعانات
٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٦	٧,٥	٧,٣	٨,٧	١٠,٥	٨,٨	٨,٤	٨,٧	٨,٥	المنافع الاجتماعية
٤,٩	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٤,٦	٤,٤	٥,٦	٦,٨	٥,٨	٥,٣	٥,٨	٦,٢	المنفوعات لصندوق الضمان الاجتماعي
٤,٩	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٤,٦	٤,٤	٥,٦	٦,٨	٥,٨	٥,٣	٥,٨	٦,٢	التحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	إعادة رسملة الصندوق
٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,٧	٣,٠	٣,١	٢,٩	٢,٣	المنافع الاجتماعية الأخرى
٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	١,١	١,١	١,٢	٠,٩	١,٢	٠,٨	٠,٦	المرتبطة بالنفط
١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٨	٢,٠	٢,٦	٢,١	١,٩	٢,١	١,٧	أخرى
٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٤,٤	٦,٨	٥,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٩	المصرفات غير المصنفة في مكان آخر
٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,١	٥,٩	٥,٥	٥,٠	٥,٩	٦,٣	٦,٦	٦,٥	صافي اقتناء الأصول غير المالية
١,٢-	١,١	٣,٨	٥,٦	٨,٥	١٢,٣	٣,٧	١٦,٦-	٠,٨	٨,٥	٢,٣	١,٥	صافي الإقراض/الإقراض
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤	٤,٩	٤,٢	٣,٨	التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة
١٣,٢	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٢,٩	١٢,٦	١٣,٦	١٤,٥	١١,٩	١٢,٣	١١,٠	١٥,٥	دخل الاستثمار
١٤,٤	١٢,٢	٩,٥	٧,٦	٤,٤	٠,٣	٩,٩	٣١,١	١٥,٥	٨,٨	١٢,٩	١٧,٩	الرصيد الكلي (بعد التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار)؛/٤
٣٢,٠-	٣١,٦-	٣٠,٩-	٣٠,٣-	٢٩,٣-	٢٧,٧-	٣٢,٣-	٤٢,٠-	٣٨,٥-	٣٥,٨-	٣٥,٧-	٣٢,٠-	الرصيد غير النفطي
٤٥,٣-	٤٤,٨-	٤٤,٢-	٤٣,٥-	٤٢,٢-	٤٠,٣-	٤٥,٩-	٥٦,٥-	٥٠,٤-	٤٨,١-	٤٦,٧-	٤٨,٥-	غير شامل دخل الاستثمار
٤٥,٣-	٤٤,٨-	٤٤,٢-	٤٣,٥-	٤٢,٢-	٤٠,٣-	٤٥,٩-	٥٦,٥-	٥٠,٤-	٤٨,١-	٤٦,٧-	٤٨,٥-	غير شامل إعادة رسملة المعاشات التقاعدية
٤١,٧-	٤١,٢-	٤٠,٥-	٣٩,٨-	٣٨,٣-	٣٦,٣-	٤١,٠-	٥١,٨-	٤٦,٤-	٤٣,١-	٤١,٨-	٤٢,٣-	غير شامل الإعانات والمنافع المرتبطة بالنفط
١٤,٤	١٢,٢	٩,٥	٧,٦	٤,٤	٠,٣	٩,٩	٣١,١	١٥,٥	٨,٨	١٢,٩	١٧,٩	التمويل (صاف)
٣,٤	٣,٧	٢,٦	١,٨	١,٥	٠,٣-	٣,٤	١,٨-	٤,٤-	٢,٨-	١,٨	٦,٥	محلي
١١,٠	٨,٥	٦,٩	٥,٨	٢,٩	٠,٦	٦,٦	٣٢,٩	١٩,٩	١١,٥	١١,١	١١,٤	خارجي
٧,٣	٦,١	٧,٠	٥,٧	٢,٩	٠,٥	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,١	السندات الخارجية
٣,٧	٢,٤	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,١	٣,٢	٣٢,٩	١٩,٩	١١,٥	١١,١	٤,٣	الأموال الاحتياطية
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)												
٩٠,٧	٩٥,٨	١٠٢,٢	١٠٨,٠	١١٦,٢	١٢٧,١	١١١,٧	٧٨,٤	١٠٤,٥	١٢٢,٤	٩٨,٩	٩٢,٥	الإيرادات (تشمل المنح)
٩٢,٩	٩٣,٨	٩٤,٩	٩٦,٧	٩٨,٢	٩٩,٦	١٠٤,٠	١٠٧,٤	١٠٣,٠	١٠٥,٦	٩٤,٦	٨٩,٩	مجموع الإنفاق
٢,٢-	٢,٠	٧,٣	١١,٣	١٨,٠	٢٧,٥	٧,٧	٢٩,٠-	١,٥	١٦,٨	٤,٣	٢,٥	صافي الإقراض/الإقراض
٥٩,٨-	٦٠,٠-	٦٠,٢-	٦١,٠-	٦١,٧-	٦٢,٠-	٦٧,٠-	٧٣,٤-	٧١,٩-	٧١,١-	٦٦,٢-	٥٦,٨-	الرصيد غير النفطي
٨٤,٥-	٨٥,٢-	٨٦,٠-	٨٧,٥-	٨٨,٩-	٩٠,١-	٩٥,٣-	٩٨,٧-	٩٤,٢-	٩٥,٥-	٨٦,٦-	٨٣,٦-	غير شامل دخل الاستثمار
٨٤,٥-	٨٥,٢-	٨٦,٠-	٨٧,٥-	٨٨,٩-	٩٠,١-	٩٥,٣-	٩٨,٧-	٩٤,٢-	٩٥,٥-	٨٦,٦-	٨٣,٦-	غير شامل إعادة رسملة المعاشات التقاعدية
٧٧,٨-	٧٨,٣-	٧٨,٩-	٨٠,٠-	٨٠,٧-	٨١,١-	٨٥,١-	٩٠,٤-	٨٦,٨-	٨٥,٦-	٧٧,٦-	٧٤,٦-	غير شامل الإعانات والمنافع المرتبطة بالنفط
بنود للتكرار:												
٨١,٢	٨١,٨	٨٢,٧	٨٤,١	٨٥,٤	٨٦,٤	٩٢,٧	٩٨,٦	٩٢,٠	٩٣,٢	٨٢,٣	٧٨,٧	المصرفات (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٨١,٢	٨١,٨	٨٢,٧	٨٤,١	٨٥,٤	٨٦,٤	٩٢,٧	٩٨,٦	٩٢,٠	٩٣,٢	٨٢,٣	٧٨,٧	المصرفات باستثناء إعادة رسملة صندوق المعاشات التقاعدية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٦,٧	٦,٨	٧,١	٧,٥	٨,١	٩,٠	١٠,٢	٨,٣	٧,٥	٩,٩	٩,٠	٩,٠	الإعانات والمنافع المتعلقة بالنفط (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٦٦,٠	٦٦,١	٦٧,٢	٦٩,٤	٧٣,٦	٧٩,٥	٧١,١	٤٨,٥	٥٩,١	٦٨,٢	٥٦,٦	٤٣,٥	سعر النفط الخام الكويتي، بالدولار للبرميل
٤٢,٢	٣٣,٧	٢٥,٠	١٧,٩	١٣,٦	١٣,٢	٨,٨	١١,٧	١١,٦	١٥,١	٢٠,٥	١٠,٠	مجموع الدين الإجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: وزارة المالية؛ وبنك الكويت المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ غير متضمن في عرض الميزانية الوطنية. من تغيير خبراء صندوق النقد الدولي.

٢/ تشمل تعويضات الأمم المتحدة (العراق).

٣/ اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧، أعيد تصنيف بنود الإنفاق.

٤/ لا يشمل النسبة البالغة ١٠٪ من مجموع الإيرادات المحولة إلى صندوق الأجيال القادمة وندخل الاستثمار.

الجبول ٢٠١٦ - ٢٠٢٧ ميزان المدفوعات، الكويت

توقعات											
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
(بمليارات النولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
٢٤,٩	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٦,٩	٣١,٥	٣٧,٣	٢١,٨	٣,٤	١٧,١	١٩,٩	٩,٦	٥,١-
٣٧,٢	٣٨,٣	٣٨,٨	٤١,٣	٤٦,٠	٥٢,٠	٣٤,٣	١٥,٥	٣٥,٣	٤١,٠	٢٥,٧	١٩,٥
٨٠,٦	٧٩,٦	٧٨,٢	٧٨,٧	٨١,٥	٨٥,٤	٦٤,٥	٤٠,١	٦٤,٧	٧٢,١	٥٥,٢	٤٦,٥
٧١,٩	٧١,٥	٧٠,٥	٧١,٤	٧٤,٦	٧٨,٩	٥٩,١	٣٥,٨	٥٨,٧	٦٥,٣	٤٩,٦	٤١,٥
٨,٦	٨,١	٧,٧	٧,٢	٦,٨	٦,٥	٥,٤	٤,٣	٦,٠	٦,٨	٥,٦	٥,٠
٢,١	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٧	١,٦	١,٣	١,١	١,٤	١,٥	١,٢	١,١
٤٣,٤-	٤١,٣-	٣٩,٤-	٣٧,٤-	٣٥,٥-	٣٣,٤-	٣٠,١-	٢٤,٦-	٢٩,٤-	٣١,١-	٢٩,٥-	٢٧,٠-
٢١,٢-	٢٠,٦-	٢٠,١-	١٩,٥-	١٩,٠-	١٨,٤-	١٤,٢-	١٠,٢-	١٧,٨-	٢٤,٦-	٢٠,٢-	٢٠,٠-
٣,٦-	٣,٥-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٢-	٣,١-	٣,٦-	٢,٣-	٢,٧-	٣,١-	٤,٢-	٣,٦-
١٣,٣-	١٢,٩-	١٢,٥-	١٢,٢-	١١,٩-	١١,٥-	٧,٢-	٥,٠-	١١,٠-	١٢,١-	٩,٩-	١١,٩-
٤,٣-	٤,٣-	٤,١-	٤,٠-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٣-	٢,٩-	٤,١-	٩,٤-	٦,١-	٤,٦-
٢٧,٠	٢٥,٢	٢٣,٩	٢٢,٩	٢٢,١	٢١,٢	١٨,٩	١٥,٧	١٩,٢	١٨,٣	١٨,٨	١٢,٨
٣٠,٥	٢٨,٥	٢٧,٠	٢٥,٩	٢٥,١	٢٤,٠	٢١,٦	١٨,٦	٢٢,٧	٢١,٣	٢١,١	١٨,٠
٢٥,٣	٢٤,٣	٢٣,٣	٢٢,٤	٢١,٤	٢٠,٤	١٧,٧	١٥,٣	١٦,٣	١٣,٨	١٧,٧	١٤,٢
٥,٣	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٩	٣,٣	٦,٤	٧,٥	٣,٤	٣,٨
٣,٥-	٣,٣-	٣,١-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٠-	٢,٣-	٥,٢-
٠,٩-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢,٦-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٣-	٥,٢-
١٨,٢-	١٨,١-	١٧,٨-	١٧,٧-	١٧,٦-	١٧,٦-	١٧,٣-	١٧,٥-	١٩,٦-	١٤,٩-	١٤,٧-	١٧,٣-
٢٢,٣-	٢١,٣-	٢٠,٩-	٢٣,١-	٢٨,٠-	٣١,٨-	٢٥,٠-	٩,٨-	٢٨,١-	١٨,٣-	١٥,٩-	٨,٦
٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٣,٠	٠,٣	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥-
٢٣,١-	٢٢,١-	٢١,٦-	٢٣,٩-	٢٨,٧-	٣٢,٣-	٢٥,٧-	١٢,٨-	٢٨,٤-	١٨,١-	١٥,٥-	٩,١
٣,٣-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٤-	٧,٨-	٣,٠	٣,٥-	٨,٧-	٤,١-
٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٧,٦-	٢,٧	٣,٧-	٩,٠-	٤,٥-
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٤
١٩,٦-	١٩,٠-	١٩,٠-	٢١,٨-	٢٧,٢-	٣١,٣-	٢٥,٠-	٥٣,٢-	٣٩,٤-	٢,٨	١,٠٣-	١٨,٨-
٠,٢-	٠,٢	٠,٧	١,٣	١,٨	٢,٤	٢,٦	٤٨,٣	٨,٠	١٧,٦-	٣,٦	٣٢,١
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤,٨	١٣,٨	٢,٠	٨,٧	٠,٧-
٢,٦	٣,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٥	٥,٤	٣,٢-	٨,٣	٢,٧	٣,٦	٢,٤	٢,٨
نموذج للتكثيف											
١٤,٣	١٤,٧	١٥,١	١٦,٧	١٩,٦	٢٢,٩	١٦,١	٣,٢	١٢,٥	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-
٢٧,٠-	٢٧,٦-	٢٧,٨-	٢٧,٦-	٢٦,٨-	٢٥,٦-	٢٧,٥-	٣,٠٦-	٣,٠٦-	٣٢,٩-	٣٣,١-	٤٢,٥-
١٥,٥	١٤,٩	١٤,٥	١٤,٢	١٣,٧	١٣,١	١٤,٠	١٤,٨	١٤,١	١٣,٣	١٥,٦	١١,٧
٦٧,٨	٦٥,٢	٦١,٨	٥٧,٩	٥٤,٠	٥٠,٥	٤٥,١	٤٨,٣	٣٩,٩	٣٧,٢	٣٣,٦	٣١,٢
١٠,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٠,١	٩,٩	٩,٦	٩,٠	١١,٣	١١,٥	٨,٠	٦,٤	٦,٦
٠,٦	١,٤	١,٣-	٤,٣-	٥,٤-	٣٣,٧	٦٥,٠	٣٩,١-	١٠,١-	٣١,٨	١٩,٦	١٤,٥-
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	١٩,٥	٢٥,٩	٢٨,٠-	١١,٩-	١٩,٩	١١,٧	١٥,٧-
٥,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٥	٦,٣	١٠,٧	٢٢,٤	١٦,٢-	٥,٥-	٥,٤	٩,٣	١,٦

المصادر: بنك الكويت المركزي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الهيئة العامة للاستثمار، ومؤسسة البترول الكويتية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وشركة الخطوط الجوية الكويتية، وبنك الائتمان الكويتي.

٢/ بنك الكويت المركزي، والبنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والقطاع الخاص غير المالي.

٣/ يشمل تعويضات الحرب التي تقدمها الأمم المتحدة.

٤/ يشمل تدفقات القطاع الخاص الأخرى غير المصنفة.

٥/ تشمل حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣- الكويت: ميزان المدفوعات، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧

توقعات												
مقدرة						أولية						
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)												
١٤,٣	١٤,٧	١٥,١	١٦,٧	١٩,٦	٢٢,٩	١٦,١	٣,٢	١٢,٥	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-	الحساب الجاري
٢١,٣	٢٢,٧	٢٣,٧	٢٥,٦	٢٨,٦	٣٢,٠	٢٥,٤	١٤,٦	٢٥,٩	٢٩,٧	٢١,٣	١٧,٨	السلع (الميزان التجاري)
٤٦,٢	٤٧,٢	٤٧,٦	٤٨,٨	٥٠,٦	٥٢,٥	٤٧,٦	٣٧,٨	٤٧,٥	٥٢,٢	٤٥,٧	٤٢,٥	الصادرات
٤١,٣	٤٢,٣	٤٢,٩	٤٤,٣	٤٦,٤	٤٨,٥	٤٣,٦	٣٣,٨	٤٣,١	٤٧,٣	٤١,١	٣٧,٩	صادرات النفط
٥,٠	٤,٨	٤,٧	٤,٥	٤,٢	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٤,٩	٤,٧	٤,٦	الصادرات غير النفطية بما في ذلك إعادة التصدير ومنها: إعادة التصدير
١,٢	١,٢	١,٢	١,١	١,١	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,١	١,٠	١,٠	الواردات
٢٤,٩-	٢٤,٥-	٢٤,٠-	٢٣,٢-	٢٢,٠-	٢٠,٥-	٢٢,٣-	٢٣,٢-	٢١,٦-	٢٢,٥-	٢٤,٤-	٢٤,٧-	خدمات
١٢,١-	١٢,٢-	١٢,٢-	١٢,١-	١١,٨-	١١,٣-	١٠,٥-	٩,٧-	١٣,١-	١٧,٨-	١٦,٧-	١٨,٣-	النقل
٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,٠-	٢,٠-	١,٩-	٢,٧-	٢,٢-	٢,٠-	٢,٣-	٣,٥-	٣,٣-	التأمين
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	السفر
٧,٦-	٧,٦-	٧,٦-	٧,٦-	٧,٤-	٧,١-	٥,٣-	٤,٧-	٨,١-	٨,٧-	٨,٢-	١٠,٩-	خدمات أخرى
٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٨-	٣,٠-	٦,٨-	٥,١-	٤,٢-	دخل الاستثمار
١٥,٥	١٤,٩	١٤,٥	١٤,٢	١٣,٧	١٣,١	١٤,٠	١٤,٨	١٤,١	١٣,٣	١٥,٦	١١,٧	المقبوضات
١٧,٥	١٦,٩	١٦,٤	١٦,١	١٥,٦	١٤,٨	١٦,٠	١٧,٥	١٦,٧	١٥,٤	١٧,٥	١٦,٥	الحكومة العامة/١
١٤,٥	١٤,٤	١٤,٢	١٣,٩	١٣,٣	١٢,٥	١٣,١	١٤,٤	١٢,٠	١٠,٠	١٤,٧	١٣,٠	القطاعات الأخرى/٢
٣,٠	٢,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٩	٣,١	٤,٧	٥,٤	٢,٨	٣,٥	المدفوعات
٢,٠-	٢,٠-	١,٩-	١,٩-	١,٨-	١,٧-	٢,٠-	٢,٨-	٢,٦-	٢,١-	١,٩-	٤,٨-	الحكومة العامة
٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أخرى
١,٥-	١,٥-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	١,٨-	٢,٥-	٢,٤-	٢,١-	١,٩-	٤,٧-	التحويلات الجارية
١٠,٤-	١٠,٧-	١٠,٨-	١١,٠-	١٠,٩-	١٠,٨-	١٢,٨-	١٦,٥-	١٤,٤-	١٠,٧-	١٢,٢-	١٥,٨-	الحساب الرأسمالي والمالي
١٢,٨-	١٢,٦-	١٢,٧-	١٤,٤-	١٧,٤-	١٩,٥-	١٨,٥-	٩,٣-	٢٠,٦-	١٣,٢-	١٣,٢-	٧,٨	الحساب الرأسمالي/٣
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٦	٢,٨	٠,٢	٠,٢-	٠,٤-	٠,٤-	الحساب المالي
١٣,٢-	١٣,١-	١٣,٢-	١٤,٨-	١٧,٨-	١٩,٨-	١٩,٠-	١٢,١-	٢٠,٨-	١٣,١-	١٢,٨-	٨,٣	استثمار مباشر
١,٩-	٢,٠-	٢,٠-	٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,٥-	٧,٣-	٢,٢	٢,٥-	٧,٢-	٣,٨-	في الخارج
٢,٠-	٢,١-	٢,١-	٢,٢-	٢,٢-	٢,١-	٢,٦-	٧,٢-	٢,٠	٢,٧-	٧,٥-	٤,١-	في الكويت
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٤	استثمار الحافظة (صاف)
١١,٢-	١١,٣-	١١,٦-	١٣,٥-	١٦,٩-	١٩,٣-	١٨,٥-	٥٠,٣-	٢٩,٠-	٢,٠	٨,٦-	١٧,٢-	استثمارات أخرى (صاف)
٠,١-	٠,١	٠,٤	٠,٨	١,١	١,٥	١,٩	٤٥,٦	٥,٩	١٢,٧-	٣,٠	٢٩,٣	صافي السهو والخطأ/٤
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣,٩	١٠,١	١,٤	٧,٢	٠,٦-	الرصيد الكلي
١,٥	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٣,٣	٢,٤-	٧,٩	٢,٠	٢,٦	٢,٠	٢,٦	

المصادر: بنك الكويت المركزي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الهيئة العامة للاستثمار، ومؤسسة البترول الكويتية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية،

وشركة الخطوط الجوية الكويتية، وبنك الائتمان الكويتي.

٢/ بنك الكويت المركزي، والبنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والقطاع الخاص غير المالي.

٣/ يشمل تعويضات الحرب التي تقدمها الأمم المتحدة.

٤/ يشمل تدفقات القطاع الخاص الأخرى غير المصنفة.

الجنول ٤ - الكويت: المسح النقدي، ٢٠١٦ - ٢٠٢٧

نهاية الفترة	مقدرة											توقعات		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧		
	(بملايين الدنانير الكويتية)													
الأصول الأجنبية (صاف)/١	١٦,٩٩٨	١٦,٤٧٣	١٨,١٢١	١٩,٢٤٢	٢٠,٩٠٨	١٨,٠٤٤	١٩,٤٢٢	١٩,٩٨١	٢٠,٥٨١	٢١,١٩٤	٢١,٦١٩	٢١,٧٢٣		
البنك المركزي	٨,٦٩٣	٩,٣٣٠	١٠,٤٠٨	١١,٢٦٧	١٣,٨١٣	١٢,٠٣٤	١٣,٦٨٨	١٤,٧٦٢	١٥,٩١٧	١٧,١٠٨	١٨,١٥٩	١٨,٩٣٩		
البنوك المحلية	٨,٣٠٥	٧,١٤٣	٧,٧١٣	٧,٩٧٦	٧,٠٩٤	٦,٠١٠	٥,٧٣٤	٥,٢١٩	٤,٦٦٣	٤,٠٨٥	٣,٤٦٠	٢,٧٨٥		
الأصول المحلية (صاف)	١٨,٧٦٠	٢٠,٦٥٩	٢٠,٤٨٥	١٨,٨٨٧	١٨,٦٥٩	٢١,٢١٧	٢٢,٤٣٩	٢٤,٢١٦	٢٦,١٣٢	٢٨,٢٠٦	٣٠,٤٥٠	٣٣,١٦٠		
المطالبات على الحكومة (صاف)	٤,٣٩٢	٣,٤٥١	٤,٣٥٥	٦,٧٦٨	٨,٣٤٣	٧,٦٣٥	٦,٨٣٣	٨,١٢٣	٨,٥٤٧	٨,٨١٣	٨,٦٤٣	٧,٨٨١		
البنك المركزي (صاف)	٩٧٨	١,٧٥٥	١,٥٨٤	١,٧٥١	١,٧٥٧	١,٤٠٠	١,٩٠٠	٢,٩٠٠	٣,٩٠٠	٤,٩٠٠	٥,٩٠٠	٦,٩٠٠		
المطالبات	٩٧٨	١,٧٥٥	١,٥٨٤	١,٧٥١	١,٧٥٧	١,٤٠٠	١,٩٠٠	٢,٩٠٠	٣,٩٠٠	٤,٩٠٠	٥,٩٠٠	٦,٩٠٠		
الودائع	٣,٤١٤	١,٦٩٦	٢,٧٧١	٥,٠١٧	٦,٥٨٦	٦,٢٣٥	٤,٩٣٢	٥,٢٢٣	٤,٦٤٦	٣,٩١٣	٢,٧٤٢	٩٨٠		
البنوك المحلية (صاف)	٣,٢٨٧	٥,٠٥٩	٣,٨٦٢	٢,٣٧١	١,٣٥٧	١,١٣٨	٢,٥٨٨	٢,٤٤٨	٣,١٧٨	٤,٠٦٨	٥,٣٩٨	٧,٣٢٣		
المطالبات	٣,٢٨٧	٥,٠٥٩	٣,٨٦٢	٢,٣٧١	١,٣٥٧	١,١٣٨	٢,٥٨٨	٢,٤٤٨	٣,١٧٨	٤,٠٦٨	٥,٣٩٨	٧,٣٢٣		
أوتو الدين العام	٦,٧٠١	٦,٧٥٥	٦,٦٣٣	٧,٦٤٨	٧,٩٤٣	٧,٣٣٣	٧,٥٢٠	٧,٦٧٠	٧,٨٢٤	٧,٩٨٠	٨,١٤٠	٨,٣٠٣		
الودائع	٣٦,١٦٩	٣٧,١٩٩	٣٨,٦٦٤	٤٠,٣٥٨	٤١,٧٩٧	٤٤,٣٧٠	٤٧,٣٨٨	٤٩,٣٨٨	٥٠,٠٩٤	٥١,١٢٧	٥٢,٢٢٠	٥٣,٤٨٤		
المطالبات على القطاع غير الحكومي	٣٤,٣٠٧	٣٥,٣٧٢	٣٦,٨٥٥	٣٨,٤٢٨	٣٩,٧٦٧	٤٢,٢٨٧	٤٥,١٦٣	٤٧,٧٤٢	٥٠,٥٢٢	٥٣,٤٩١	٥٦,٤٤٠	٥٩,٥٥٠		
التسهيلات الائتمانية	١,٨٦٢	١,٨٢٧	١,٨٠٩	١,٩٣٠	٢,٠٣١	٢,٠٨٣	٢,٢٢٥	٢,٣٥٢	٢,٤٨٩	٢,٦٣٥	٢,٧٨١	٢,٩٣٤		
الاستثمارات المحلية	١٣,٠١٨	١٣,٥٨٨	١٣,٨٢٤	١٤,٧٠٣	١٥,٥١٨	١٦,١٦٦	١٧,٧٥٥	١٨,١٦٦	١٨,٣٣٢	١٩,١٠٨	١٩,١٢٨	٢٠,٤٤٤		
بنود أخرى (صاف)	٣٥,٧٥٨	٣٧,١٣٢	٣٨,٦٠٦	٣٨,١٢٩	٣٩,٥٦٧	٣٩,٢٦١	٤١,٨٦١	٤٤,١٩٧	٤٦,٧١٣	٤٩,٣٩٩	٥٢,٠٦٨	٥٤,٨٨٣		
النقود بمعناها الواسع/٢	٩,٧٤٩	١٠,١٦٤	١٠,٣٧٩	١٠,٤٨٩	١٢,٧٧٤	١٢,٨٢٧	١٣,٦٩٤	١٤,٤٧٤	١٥,٣١٤	١٦,٢١١	١٧,١٠٣	١٨,٠٤٣		
النقود	٢٦,٠٠٩	٢٦,٩٦٨	٢٨,٢٢٧	٢٧,٦٤٠	٢٦,٧٩٢	٢٦,٤٣٤	٢٨,١٦٦	٢٩,٧٢٣	٣١,٣٩٩	٣٣,١٨٨	٣٤,٩٦٥	٣٦,٨٣٩		
أشباه النقود	٢,٩٢٢	٢,٧٣٤	٢,٦١٧	٢,٥٣٢	٢,٠٥٩	١,٣٧١	١,٣٩٨	١,٤٢٦	١,٤٥٥	١,٤٨٤	١,٥١٣	١,٥٤٤		
منها: ودائع بالعملة الأجنبية	٨,٧	٣,١	١٠,٠	٦,٢	٨,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧		
الأصول الأجنبية (صاف)	١١,٨	٧,٣	١١,٦	٨,٢	٢٢,٦	١٢,٩	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧		
البنك المركزي	٥,٧	١٤,٠	٨,٠	٣,٤	١١,١	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣		
البنوك المحلية	٥,٨	١٠,١	١٠,٨	٧,٨	١,٢	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧		
الأصول المحلية (صاف)	١٤,٨	٢١,٤	٢١,٤	٥٥,٤	٢٣,٣	٨,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥		
المطالبات على الحكومة (صاف)	٢,٥	٢,٨	٣,٩	٤,٤	٦,٢	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨		
المطالبات على القطاع غير الحكومي	١٥,٨	١٥,٥	١٧,٥	١٧,٠	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١		
بنود أخرى (صاف)	٣,٥	٣,٨	٤,٠	١,٢	٣,٨	٠,٨	٦,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩		
النقود بمعناها الواسع	٣,٨	٤,٣	٤,١	١,١	٢١,٨	٠,٤	٦,٨	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩	٥,٩		
النقود	٣,٤	٣,٧	٤,٧	٢,١	٣,١	١,٣	٦,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٥,٩		
أشباه النقود	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٦		
ومنها: ودائع بالعملة الأجنبية	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠		
الأصول الأجنبية (صاف)	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠		
البنك المركزي	١,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩		
البنوك المحلية	١,٣	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥		
الأصول المحلية (صاف)	٢,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦		
المطالبات على الحكومة (صاف)	٢,٥	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩		
المطالبات على القطاع غير الحكومي	٥,١	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢		
بنود أخرى (صاف)	١,٠	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢		
النقود بمعناها الواسع	٢,٥	٣,٨	٤,٠	١,٢	٣,٨	٠,٨	٦,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩		
النقود	٢,٥	٣,٧	٤,٧	٢,١	٣,١	١,٣	٦,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٥,٩		
أشباه النقود	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩		
منها: ودائع بالعملة الأجنبية	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩		
بنود للتذكير:	٥٤,٥	٥٤,٦	٥٤,٠	٥٤,١	٤٩,٥	٥٢,١	٥٢,٠	٥١,٨	٥١,٦	٥١,٥	٥١,٥	٥١,٦		
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي/ن٢ (%)	٨,٢	٧,٤	٦,٨	٦,٦	٥,٢	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٨		
الودائع بالعملة الأجنبية/ن٢ (%)	١٨٥,٦	١٨٣,٣	١٨٥,٦	١٨٨,٧	٢١٣,٣	٢١٦,٧	٢١٨,٨	٢١٧,٨	٢١٩,٨	٢٢٠,٧	٢٢٠,٧	٢٢٠,٧		
الائتمان الخاص/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)	١٨٥,٦	١٨٣,٣	١٨٥,٦	١٨٨,٧	٢١٣,٣	٢١٦,٧	٢١٨,٨	٢١٧,٨	٢١٩,٨	٢٢٠,٧	٢٢٠,٧	٢٢٠,٧		

المصادر : بنك الكويت المركزي ؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١/ لا تشمل حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.
 ٢/ لا تشمل الودائع لدى المؤسسات المالية، وهي ضئيلة.

الجدول ٥ - الكويت: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي ٢٠١١ - ٢٠٢١

(٪ ما لم يُذكر غير ذلك)/١

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١٨,٦	١٩,٠	١٨,٥	١٨,٣	١٨,٤	١٨,٦	١٧,٥	١٦,٩	١٨,٩	١٨,٥	١٨,٥	كفاية رأس المال
١٦,٥	١٦,٦	١٦,٧	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٧	١٦,١	١٥,٦	١٧,١	١٦,٤	١٦,٩	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٢,٩	١٣,٥	١٣,٣	١٢,٩	١٢,٨	١٢,٨	١١,٨	١١,١	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٤	نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة رأس المال إلى الأصول
٥,٤	٤,٨	٤,٩	٥,١	٤,٣	٣,٤	٢,٤	٢,٢	١,٥	١,٦	١,١	تكوين القروض ووجودتها
٩,٧	١٠,٥	١٠,٧	١١,٠	١١,٩	١١,٨	١١,٧	١٢,٨	١٣,٠	١٢,١	١٠,٥	النفط/الغاز
٧,٠	٦,٩	٦,٦	٦,٤	٦,٥	٦,٧	٦,٩	٧,٣	٧,٨	٧,٩	٧,١	التجارة
١٦,٩	١٧,٧	١٧,٠	١٥,٨	١٦,٦	١٦,٦	١٧,٥	١٨,٥	١٨,٩	١٩,٢	١٢,١	الصناعة
٣,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٥,٨	البناء
٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	العقارات
١٢,٠	١٢,١	١١,٨	١٢,٢	١١,٨	١٣,٣	١٤,٠	١١,٩	١٠,٤	١١,٢	١٣,١	قروض شراء الأسهم (الشركات)
٢,٠	٢,٠	٢,١	١,٩	٢,٠	٢,٦	٢,٩	٣,١	٤,٠	٤,٣	٦,١	الزراعة/صيد الأسماك
٩,٠	٩,٢	٩,٧	٩,٤	٨,٨	٩,٨	١٠,٥	٨,٠	٥,٧	٦,٧	٣,٧	منها: شركات الاستثمار
١,٧	١,٨	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨	٢,٢	٢,٢	١,٨	٢,٦	١,٧	منها: البنوك
٢٢,٣	٢٠,٦	١٩,٦	٢١,٧	٢٠,٩	٢٠,٧	٢٠,٥	٢٠,٢	٢٠,٠	١٩,٤	١٧,٠	الخدمات العامة
١٧,٩	١٧,٢	١٦,٥	١٧,٧	١٦,٨	١٦,١	١٥,٥	١٤,٨	١٤,٤	١٣,٢	١٢,٩	الأسر المعيشية
٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٢,٢	ومنها: قروض التقسيط
١,٢	١,٤	١,٥	١,٧	١,٨	٢,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٩	١,٤	منها: القروض الاستهلاكية
٣,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٧	١٠,٣	٩,٦	٩,٧	١٠,٧	٩,٥	١١,٨	منها: قروض شراء الأسهم (للأفراد)
١,٩	٢,٠	١,٥	١,٦	١,٩	٢,٢	٢,٤	٢,٩	٣,٦	٥,٢	٧,٣	أخرى
١,٤	١,٤	١,٠	١,١	١,٣	١,٥	١,٦	١,٩	٢,٥	٣,٨	٥,٣	نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
٢٣٢,٣	٢٢٢,١	٢٧٠,٦	٢٥٣,١	٢٣٠,٢	٢٣٦,٩	٢٠٤,٨	١٦٣,٩	١٣٤,٦	٩٥,١	...	نسبة القروض المتعثرة غير شاملة المخصصات المحددة إلى مجموع القروض
٧,٦	٩,٦	٥,٤	٦,٢	٧,٢	٨,٣	٩,٥	١١,٢	١٣,٩	٢١,٩	٢٨,٧	غير شاملة المخصصات المحددة
١,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٦,٣	٣,١	٢,٣	نسبة إجمالي القروض المتعثرة غير شاملة المخصصات المحددة إلى رأس المال الأساسي
١٠٩,٣	١٢٤,٥	٨٥,٧	١٠٤,٦	١٠٥,٥	٩٤,٧	١٠١,١	٩٧,١	٨٧,٢	٩٧,٨	١٠٥,٣	نسبة القروض للمساهمين والشركات الأم والمديرين إلى مجموع القروض
٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٠	١,٢	١,٤	٢,١	نسبة الاكتشافات الكبيرة إلى رأس المال الأساسي
٠,٩	٠,٦	١,٢	١,٣	١,٢	١,١	١,١	١,١	١,٠	١,٢	١,١	نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض
٧,٣	٤,٨	٩,٦	١٠,٧	٩,٥	٨,٥	٨,٨	٨,٧	٧,٤	٩,١	٨,١	الربحية
٥١,٧	٤٩,٦	٤٤,٣	٤٨,٨	٤٩,٥	٤٧,٦	٤٧,٦	٤٧,١	٤٩,٩	٤٨,١	٤٧,٦	العائد على متوسط الأصول
٢٢,٩	١٩,٦	١٩,٦	١٨,٩	٢١,٩	٢٢,١	٣٠,٥	٣٠,٨	٣٢,٨	٣٣,٤	٣٣,١	العائد على متوسط حقوق الملكية
٧,٨	٥,١	٥,٩	٤,٤	٦,٠	٦,٨	١٢,١	١٢,٥	١٠,٤	١٤,٩	١٠,٠	نسبة صافي دخل الفوائد إلى الدخل الإجمالي
٣٠,٥	٢٧,٥	٢٤,٣	٢٥,١	٢٧,٧	٢٩,٦	٣١,٨	٣٣,٤	٣٧,٢	٣٤,٠	٣٦,١	نسبة الدخل من غير الفوائد إلى الدخل الإجمالي
١,٣	١,٢	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٦	١,٩	١,٩	٢,١	نسبة دخل التجارة والعملاء الأجنبية إلى الدخل الإجمالي
٥٤,٩	٥٣,٣	٥٤,٥	٥٤,٤	٥٦,٠	٥٣,٤	٤٩,٣	٤٧,٣	٤١,٧	٣٩,٩	٣٦,٨	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى مجموع القروض
٢١,٥	٢١,٣	٢٢,٥	٢٣,٦	٢٣,٧	٢٤,١	٢٤,٣	٢٤,٧	٢٢,٥	٢٠,٩	٢٢,١	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٢٧,٨	٢٧,٥	٢٨,٨	٣٠,٧	٣٠,٩	٣١,٤	٣١,٧	٣٢,٧	٣٠,٣	٣٤,٦	٣٦,٣	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٢٧,٧	٢٩,٧	٣٠,٣	٣١,٢	٣١,٠	٣٠,١	٢٩,٨	٣٠,٧	٢٥,٤	٢٧,٥	٢٦,٥	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٣٥,٨	٣٨,٢	٣٨,٨	٤٠,٦	٤٠,٥	٣٩,١	٣٨,٩	٤٠,٦	٣٤,١	٤٥,٦	٤٣,٧	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٣٢,١	٣١,٧	٣١,٣	٣٠,١	٣٠,٦	٢٩,١	٣٠,٥	٢٦,٠	٢٨,٢	٢٨,١	٢٥,٨	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٤١,٧	٤١,٨	٣٩,٦	٣٧,٢	٣٧,٨	٣٣,٢	٣٨,٨	٣٧,٠	٣٠,٧	٣٤,٦	٣٣,٨	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٦٢,٠	٦٣,١	٥٩,٣	٥٧,٨	٥٩,١	٥٨,٤	٥٩,٢	٥٩,٤	٦٢,٢	٦٣,٣	٥٨,٣	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
١٠٢,٩	١٠٠,٧	١٠٥,٣	١٠٩,٠	١٠٦,٥	١٠٨,٩	١٠٨,٣	١٠٣,٦	٩٩,٥	١٠٠,٥	١١٠,٩	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٧٩,٤	٧٦,٤	٨٣,١	٨٨,١	٨٦,٣	٩٥,٧	٨٥,٣	٧٢,٨	٩١,٤	٨١,٥	٨٤,٦	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٣٠,٢	٣١,٣	٣٢,١	٣١,٤	٣٢,٢	٣٢,١	٢٨,٢	٢٨,٥	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٥,٤	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
٢٠,٤	٢٠,٥	٢٠,٧	٢٠,٩	٢١,٩	٢٤,٨	٢٨,١	٢٩,٦	٣٥,٣	٣٧,٥	٤٣,٧	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول

الحساسية تجاه مخاطر السوق

العمليات خارج الميزانية العمومية كنسبة مئوية من الأصول
نسبة اكتشاف حقوق الملكية إلى رأس المال

المصدر: بنك الكويت المركزي.

١/ البيانات على أساس موحد.

٢/ تشمل الأصول المسالمة الأساسية: النقد والمعادلات النقدية، والودائع لدى بنك الكويت المركزي، والأوراق المالية الحكومية، وأنون بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، وشهادات الإيداع لدى البنوك الأخرى التي تستحق في غضون ثلاثة أشهر.

الملحق ١ - أهم الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة كوفيد-١٩

التاريخ	تاريخ الانتهاء	الوصف
التدابير المالية العامة		
مارس ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢١	تخصيص أموال إضافية قدرها ٥٠٠ مليون دينار كويتي (أو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) لدعم الجهود المبذولة لمكافحة انتشار كوفيد-١٩.
مارس ٢٠٢٠	أكتوبر ٢٠٢٠	زيادة ميزانية القوى العاملة بمقدار ٢٤٠,٥ مليون دينار كويتي لتغطية الدعم المقدم للعمالة الوطنية لمدة ٦ أشهر.
مارس ٢٠٢٠	أكتوبر ٢٠٢٠	تأجيل اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة ٦ أشهر لشركات القطاع الخاص.
مارس ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢١	إلغاء الرسوم الحكومية على قطاعات مختارة بشرط أن تحوّل الوفرات إلى العملاء.
مارس ٢٠٢١	مارس ٢٠٢١	تخصيص مكافأة قيمتها ٦٠٠ مليون دينار كويتي لموظفي الخطوط الأمامية الذين يكفحون كوفيد-١٩ تقديراً لجهودهم.
التدابير النقدية		
مارس ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض سعر الخصم مرتين من ٢,٧٥٪ إلى ١,٥٪ (مستوى منخفض تاريخي).
مارس ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض أسعار فائدة عمليات إعادة الشراء لليلة واحدة وأسبوع واحد وشهر واحد إلى ١٪ و ١,٢٥٪ و ١,٧٥٪، على التوالي.
أكتوبر ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض بنك الكويت المركزي لأسعار أدوات السياسة النقدية الأخرى بنسبة ٠,١٢٥٪ لكامل منحنى أسعار الفائدة حتى عشر سنوات. ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء وسندات بنك الكويت المركزي ونظام الودائع لأجل وأدوات التدخل المباشر وأدوات الدين.
التدابير المالية والسلامة الاحترازية		
مارس ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢٠	أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً لجميع البنوك بتأجيل تقديم البيانات عن الربع الأول من عام ٢٠٢٠، والقيام بدلا من ذلك بتقديم التقارير الرقابية الدورية فقط.
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض نسبة كفاية رأس المال من ١٣٪ إلى ١٠,٥٪ (من خلال السماح للبنوك باستخدام احتياطي الحفاظ على رأس المال).
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض وزن المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من ٧٥٪ إلى ٢٥٪ مع استخدام تعريف جديد يتوافق مع تعريف الصندوق الوطني.
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	زيادة الحد الأقصى للإعراض من ٩٠٪ إلى ١٠٠٪.
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض نسبة تغطية السيولة من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪.
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض نسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪.
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	خفض نسبة السيولة الرقابية من ١٨٪ إلى ١٥٪.
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	زيادة حدود سلم الاستحقاق بنسبة ١٠٪ لجميع الفئات على النحو التالي: من ١٠٪ إلى ٢٠٪ لأجل ٧ أيام؛ من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ لأجل شهر واحد؛ من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ لأجل ٣ أشهر؛ من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ لأجل ٦ أشهر.
إبريل ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١	زيادة نسبة القرض إلى القيمة بالنسبة للعقارات على النحو التالي: تمويل شراء الأراضي: من ٥٠٪ إلى ٦٠٪؛ تمويل شراء العقارات: من ٦٠٪ إلى ٧٠٪؛ تمويل بناء العقارات: من ٧٠٪ إلى ٨٠٪.
إبريل ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	إرسال تعميم إلى البنوك بتخفيف حدود التركيز التمويلي للعملاء عند تقييم مقترح ائتمان يتضمن مشروعات مهمة اقتصاديا تضيف قيمة إلى الاقتصاد.
إبريل ٢٠٢٠	غير متاح	إصدار تعميم إلى البنوك بتنظيم عمليات إعادة شراء أرصدة البنوك وبيعها، ويتعين على البنوك تزويد بنك الكويت المركزي بوصف مفصل لكل معاملة على أساس أسبوعي.
يوليو ٢٠٢٠	٢٠٢٤	إصدار تعميم إلى جميع البنوك بناء على المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بحساب الخسائر المتكبدة بسبب تأجيل سداد أقساط قروض الأسر المعيشية لمدة ٦ أشهر. ونظرا لأن الخسائر ستخصص من الأرباح المحتجزة للبنوك، ولأجل حساب القاعدة الرأسمالية (بازل ٣) يمكن للبنوك قيد الخسائر تدريجيا (٢٥٪ سنويا خلال ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤).
يوليو ٢٠٢٠	أكتوبر ٢٠٢٠	إصدار تعميم للبنوك بشأن تأجيل المفروعات المقررة من العملاء المتأثرين بالجائحة، ينص على عدم تقاضي فائدة على الفائدة المستحقة/غير الممددة خلال فترة التأجيل.
فبراير ٢٠٢١	يحدد فيما بعد	مد الفترة التي تلتزم فيها البنوك بالمتطلبات التنظيمية المخففة من حيث السيولة وكفاية رأس المال (والتي تشمل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر ونسبة السيولة الرقابية واحتياطي الحفاظ على رأس المال) التي تم تخفيفها خلال إبريل ٢٠٢٠ لفترة ٦ أشهر تقضي في يونيو ٢٠٢١.
إبريل ٢٠٢١	يعتمد على التسويات الكاملة للقرض	في ضوء المادة (٢٠) من قانون (٢) ٢٠٢١ الذي ينص على مجموعة تدابير إعانة موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت من أزمة كوفيد-١٩، أصدر بنك الكويت المركزي التوجيهات والشروط المتعلقة بتنفيذ القانون.
إبريل ٢٠٢١	أكتوبر ٢٠٢١	وفقا للمادة (٢) من القانون (٣) ٢٠٢١، أصدر بنك الكويت المركزي التوجيهات والشروط المتعلقة بتنفيذ القانون الذي ينص على تأجيل الالتزامات المالية المستحقة على المواطنين الكويتيين مثل القروض (الاستهلاكية والقروض المسطحة) بالإضافة إلى الالتزامات على شركات الاستثمار والتمويل لمدة ستة أشهر بناء على طلبها.
يونيو ٢٠٢١	يحدد فيما بعد	أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً لجميع البنوك بمد الفترة التي تلتزم فيها البنوك بالمتطلبات التنظيمية المخففة من حيث السيولة وكفاية رأس المال (والتي تشمل نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر ونسبة السيولة الرقابية وسلم الاستحقاق واحتياطي الحفاظ على رأس المال) حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ باستثناء نسبة القرض إلى القيمة والتي تعود إلى الحدود الموضوعه قبل ٢٠٢٠.
الاستقرار المالي		
مارس ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢٠	يوصل بنك الكويت المركزي أداء مهامه المتعلقة بالعمليات الرئيسية والإجراءات الأمنية وأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات خلال فترة الإجازة المعتمدة من مجلس الوزراء المؤقت.
مارس ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	زيادة حد النفع اللاتلامسي من ١٠ دینارات كويتية إلى ٢٥ دینارا كويتيا.
مارس ٢٠٢٠	أكتوبر ٢٠٢٠	عدم تقاضي رسوم على معاملات نقاط البيع والسحوبات من أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت لمدة ٦ أشهر.
مارس ٢٠٢٠	أكتوبر ٢٠٢٠	أعلن اتحاد مصارف الكويت عن فترة تأجيل تصل إلى ٦ أشهر على القروض المصرفية بما في ذلك التنازل عن الفوائد والرسوم (إن وجدت للتأجيل) لعملاء التجزئة (المواطنين والوافدين) والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
إبريل ٢٠٢٠	يوليو ٢٠٢٠	صدرت تعليمات للبنوك بمراجعة محفظة كل عميل بشكل مناسب، وجميع المحافظ الاستثمارية بالإضافة إلى إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقييم الاستمرارية.
يوليو ٢٠٢٠	يحدد فيما بعد	إصدار تعميم للبنوك يقضي بتقديم تقرير ربع سنوي مدقق يوضح تكلفة تمويل الشركات المالية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الجائحة. يتعين تدقيق التقرير من جانب مدققين مستقلين وتوقيعه من المدير التنفيذي.

الملحق ٢ - تنفيذ توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٠

التوصيات	الحالة الراهنة
السياسة المالية العامة	
يمثل إصدار قانون الدين العام إحدى الأولويات حيث من شأن ذلك أن يساهم في مزيج تمويلي متوازن.	لم يصدر بعد: زادت المخاطر المحيطة بتمويل الموزنة العامة مع انخفاض الأصول السائلة في صندوق الاحتياطي العام. يتم تطبيق تدابير تمويل غير تقليدية، بما في ذلك مقايضة الأصول بين صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة في ظل تأخر اعتماد قانون الدين العام الجديد.
الاضطلاع بتصحيح أوضاع المالية العامة من خلال تقليص فاتورة أجور القطاع العام والإلغاء التدريجي للإعانات المعممة.	حتى الآن لم يتم سوى قدر ضئيل من التصحيح. ومع ذلك، شهدت فاتورة الأجور لعام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ زيادة بنسبة ٤,٢٪ (باستثناء الزيادة لمرة واحدة)، مما يمثل وتيرة أبطأ من نمو العام السابق.
تنويع مصادر إيرادات الحكومة من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضرائب انتقائية إضافية.	لم يتم حتى الآن.
أطر المالية العامة والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإحصائيات	
اعتماد إطار مالية عامة مستند إلى قواعد يفرض هدفا قائما على الأسعار للرصيد الهيكلي.	لم يتم القيام بذلك حتى الآن، إذ يتعين تعزيز وحدة المالية العامة الكلية وقرارات الموظفين بوزارة المالية.
تعزيز الشفافية المالية وتحديث نظام المشتريات العامة.	أحرز تقدم محدود حتى الآن.
تقوية أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد.	نشرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» استراتيجية البلاد ٢٠١٩-٢٠٢٤. تتظر المحاكم حاليا في قضايا فساد مهمة تتعلق بمسؤولين سابقين رفيعي المستوى. أصدرت السلطات لوائح جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك وشركات الصرافة. ويُعدُّ التنفيذ الفعال لأطر العمل هذه أمرا بالغ الأهمية لتعزيز النظام الكلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت.
سياسات القطاع النقدي/المالي	
تدعيم عمليات التفتيش التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لفروع البنوك المملوكة لأجانب.	يراجع بنك الكويت المركزي حاليا التدابير والمنهجية الحالية لتتماشى مع أفضل الممارسات التي تطبقها الجهات التنظيمية. تم تنفيذ تدابير مختلفة لضمان التزام الأقسام على مستوى المجموعات المصرفية في الكويت بمراقبة دقيقة لأنشطة الكيانات التابعة والفروع الأجنبية (داخل/خارج الميزانية العمومية). وطلبت إدارة الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي أن يكون نطاق تقرير الرقابة الداخلية الذي يقدمه مدققون مستقلون على مستوى المجموعات المصرفية مع التركيز على فعالية الرقابة الداخلية لكل فرع أجنبي.
التخفيف التدريجي للحدود القصوى المفروضة على سعر فائدة الإقراض.	أبقى بنك الكويت المركزي الحدود القصوى دون تغيير، وحدد أسعار الإقراض المصرفي عند ٢,٥٪ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من أزمة كوفيد-١٩.
إضافة المزيد من العمق لسوق السندات بالعملة المحلية	يظل هذا مرهونا بإقرار قانون الدين العام الجديد. استقبلت وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة أسواق المال بعثة مساعدة فية من صندوق النقد الدولي مؤلفة من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة الشؤون القانونية لتعميق سوق الدين المحلي.
الإصلاحات الهيكلية	
إضافة المزيد من التحسين على مناخ الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بكفاءة المحاكم في النزاعات التجارية وإنفاذ العقود.	يشهد مناخ الأعمال في الكويت تحسنا في مجمله. وصدر قانون الإعسار الجديد الذي يهدف إلى تحديث إجراءات الإفلاس؛ لكن اللائحة التنفيذية لم تُشَرَّ بعد في الجريدة الرسمية الكويتية.

الملحق ٣ - تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٩

الكويت: توصيات برنامج تقييم القطاع المالي	
التوصيات	الإجراءات التي اتخذتها السلطات
الرقابة المصرفية	
تعزيز صلاحيات بنك الكويت المركزي وقراراته لممارسة الرقابة الموحدة	فيما يتعلق بعمل بعض البنوك الإسلامية في إطار مجموعات معقدة، قد طلب بنك الكويت المركزي تصفية استثمارات وتبسيط هياكل مجموعاتها، وهذه المسألة تخضع لمراقبة بنك الكويت المركزي بشكل مستمر .
إنشاء المجمع الرقابية، وإبرام مذكرات تفاهم مع السلطات ذات الصلة، واستئناف برنامج التفتيش، وزيادة وتيرة وعمق عمليات التفتيش الميداني للفروع المملوكة لأجانب للبنوك الكويتية.	قام بنك الكويت المركزي في ٢ يوليو ٢٠١٩ بتحديث مذكرة التفاهم المبرمة مع وزارة التجارة والصناعة للتعاون والتنسيق في مجالات الرقابة. ويجري حالياً تجديد برنامج التفتيش بالكامل، بما في ذلك عمليات التفتيش الميداني للفروع المملوكة لأجانب للبنوك الكويتية، وذلك من خلال استعانة بنك الكويت المركزي بمستشارين معترف بهم دولياً.
المضي في إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في بنك الكويت المركزي	تم تنفيذها. في ضوء القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تشكيل هيئة عليا للرقابة الشرعية، وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي على إنشاء اللجنة العليا للرقابة الشرعية بتاريخ ١-٩-٢٠٢٠ في بنك الكويت المركزي ووضع المبادئ التوجيهية المنظمة لأعمالها، في إطار أحكام القوانين ذات الصلة.
الرقابة على أسواق رأس المال	
اعتماد منهج رقابي قائم على المخاطر؛ وتحديد المخاطر الناشئة والنظامية وإدارتها؛ ومراجعة البيئة التنظيمية بصفة دورية	في طور التنفيذ.
مراقبة المخاطر النظامية	
إنشاء لجنة للاستقرار المالي لها ولاية وصلاحيات واضحة لجمع المعلومات وتبادلها، وتقديم التوصيات، وتكليف بنك الكويت المركزي كسلطة احترازية كلية، بتزويده بتقويض واضح بشأن الاستقرار المالي.	تم تنفيذها. بناء على قانون «الاستقرار المالي وتعزيز أوضاع البنوك»، أنشئت لجنة الاستقرار المالي (يونيو ٢٠٢١) برئاسة بنك الكويت المركزي وتضم أعضاء ممثلين عن هيئة أسواق المال، ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة الاستثمار الكويتية.
سد فجوات البيانات في ديون الأسر المعيشية ووضع مؤشر لأسعار العقارات	وضع بنك الكويت المركزي مؤشراً لأسعار العقارات، ولكن هذا المؤشر مخصص للاستخدام الداخلي وليس متاحاً للجمهور. وتم الآن سد الفجوات في بيانات ديون الأسر المعيشية باستخدام بيانات مستمدة من شركة شبكة المعلومات الائتمانية (وكالة تقارير الائتمان).
إدارة السيولة النظامية	
توسيع إطار التنبؤ بالسيولة وتطويره	قام بنك الكويت المركزي بوضع وتطبيق «لوحة إدارة السيولة والتنبؤ بها» في نوفمبر ٢٠١٩، والتي تعزز القدرة على التنبؤ بأوضاع السيولة بشكل أكثر دقة وفي وقت مبكر، مما يؤدي بدوره إلى استخدام أكثر كفاءة لأدوات السياسة النقدية. ويعكف بنك الكويت المركزي على تطبيق الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة على نموذج التنبؤ بالسيولة للاستفادة من الدقة والكفاءة مما يسمح لبنك الكويت المركزي بوضع تنبؤات تصل إلى ٦ أشهر.
ضمان صلابة البنوك في وجه التغيرات المفاجئة في السيولة الزائدة والنظر في وضع أدوات أخرى	يمتلك بنك الكويت المركزي أدوات كافية لاستخدام البنوك في حالة وجود تغيرات في السيولة الزائدة، ويتحلى بالمرونة في تطبيق أدوات جديدة حسب الحاجة.
توسيع نطاق الضمانات لعمليات التزويد بالاحتياطيات واختبار التسهيلات بشكل دوري مع البنوك	يعكف بنك الكويت المركزي على إتاحة اختبارات عملية دورية حتى تتمكن البنوك من اختبار مختلف التسهيلات المتاحة لها.

التوصيات	الإجراءات التي اتخذتها السلطات
شبكات الأمان المالي	
تكليف بنك الكويت المركزي رسمياً باعتباره سلطة تسوية لأوضاع القطاع المصرفي، مع تفويضه بالحفاظ على الاستقرار المالي	تم تناوله في مشروع قانون تنظيم الإفلاس المصرفي وإعادة هيكلة البنوك المعروض على الحكومة لمراجعته.
إصدار وتنفيذ نظام تسوية الأوضاع الخاص بالبنوك	تم إعداد مشروع قانون تنظيم الإفلاس وإعادة هيكلة البنوك وعرضه على الحكومة لمراجعته.
وضع مقترحات لإلغاء الضمان الشامل على الودائع وإنشاء نظام للتأمين على الودائع، بما في ذلك المكون المتوافق مع الشريعة الإسلامية، بعد استيفاء الشروط المسبقة	أعد بنك الكويت المركزي مشروع قانون خاص بالتأمين على الودائع اعتمده الهيئة العليا للرقابة الشرعية، يأخذ في الاعتبار فترة انتقالية. وهو يخضع حالياً لمراجعة نهائية قبل عرضه على الحكومة.
تعميق أسواق رأس المال وتنميتها	
توسيع نطاق حوكمة برنامج تطوير السوق ليشمل هيئات وكيانات أخرى	في طور التنفيذ.
وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل	
تعزيز البنية التحتية للائتمان من خلال اعتماد قانون المعاملات المضمونة وقانون الإعسار، وإنشاء سجل إلكتروني للضمانات المنقولة وتحسين الإبلاغ ببيانات الائتمان المتعلق بالإقراض التجاري	صدر قانون الإفلاس رقم ٢٠٢٠/٧١ في أكتوبر ٢٠٢٠. وتم نقل مسؤولية الإبلاغ عن بيانات الائتمان المتعلقة بالإقراض التجاري إلى وكالة إعداد التقارير الائتمانية الخاصة (شركة شبكة المعلومات الائتمانية - CINET) وتحسينه.
البدء في التخفيف التدريجي للحدود القصوى على أسعار الفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	في الوقت الحالي، تنطبق الحدود القصوى لأسعار الفائدة على البنوك التقليدية فقط وليس البنوك الإسلامية. ولا يزال بنك الكويت المركزي يشعر بالقلق إزاء التداعيات المحتملة لذلك على الاستقرار المالي وحماية المستهلك. ومع ذلك، يمكن النظر في تخفيف الحدود القصوى على أسعار الفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الملحق ٤ - الكويت: مصفوفة تقييم المخاطر^١

استجابات السياسات

التأثير المتوقع

مصدر المخاطر والاحتمالية النسبية

المخاطر العالمية

مرتفعة

يتعين أن يستمر التحصين والدعم المقدم للنظام الصحي حسب الحاجة. وينبغي تقديم دعم إضافي موجه على مستوى السياسات حسب مقتضيات الموقف، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمخاطر الاستقرار المالي. ويتعين أن يكون سحب تدابير المالية العامة والتدابير النقدية وتدابير الدعم المالي منسقا ومعايرها بعناية إلى أن يترسخ مسار التعافي.

مرتفعة

يجب أن تركز السياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل للحد من مخاطر السياسات المالية العامة المساهمة للدورة الاقتصادية. وهناك حاجة إلى اليقظة المستمرة من جانب الجهات الرقابية لتحديد المخاطر الناشئة التي تهدد الاستقرار المالي. ويمكن تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية، وتتبع الاقتصاد، والحد من تأثير تقلبات أسعار النفط.

متوسطة

ينبغي لتدابير دعم السياسات التي يضطلع بها بنك الكويت المركزي أن تستهدف بشكل متزايد الشركات الضعيفة التي تمتلك مقومات البقاء. وهناك حاجة إلى مراقبة استباقية ووقائية مستمرة لمخاطر الاستقرار المالي، مما سيساعد أيضا على ضمان أن تعكس مخصصات البنوك بصورة فورية التغييرات في مستوى مخاطر المقرضين.

يمكن لعودة النقشي عالميا أن تؤثر على الكويت من خلال الطلب على النفط والتأثيرات على النتائج الاقتصادية/الصحية المحلية. فانخفاض الطلب على النفط سوف يؤثر سلبا على الأرصدة المالية العامة والخارجية. ومن شأن الانقطاعات في سلسلة التوريد العالمية بسبب استئناف عمليات الإغلاق أن تؤخر التعافي الاقتصادي، ومن المرجح أن تؤثر على توظيف العمالة الوافدة.

قد يؤدي ارتفاع سعر النفط إلى مراكز مالية عامة وخارجية قوية، لكن موقف المالية العامة قد يتحول إلى مسايرة الاتجاهات الدورية إذا لم تكن السياسة المالية العامة مستندة إلى ركيزة ثابتة بشكل ملائم. ومن شأن الانخفاض الكبير في أسعار النفط أن يؤثر على الأرصدة المالية العامة والخارجية، مما يزيد من إجمالي الاحتياجات التمويلية. وقد يؤثر انخفاض أسعار النفط على السيولة في النظام المصرفي، ويمرور الوقت يكون له تأثير سلبي على نمو الائتمان وجودة الأصول. كذلك، قد يؤثر انخفاض أسعار النفط على نمو القطاع غير النفطي من خلال تقليل الاستهلاك والاستثمار.

قد تواجه الشركات تكاليف اقراض أعلى وقد تتحول مشاكل السيولة إلى حالات إعسار، مما يؤدي إلى تدهور جودة أصول البنوك وتداعيات سلبية أخرى على النمو الاقتصادي. ويمكن أن تؤدي إعادة تسعير المخاطر إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يكون له أبلغ الأثر على أسواق الأسهم التي أصبحت أكثر انكشافا على مخاطر الأسواق العالمية مع إدراج الكويت في المؤشرات العالمية. ويمكن أن تؤثر الزيادات الحادة في أسعار الفائدة على أسواق العقارات، مما يشكل مخاطر على الاستقرار المالي.

متوسطة

تؤدي حالات تفشي متحورات كوفيد-١٩ المميتة والمعدية بشدة إلى نمو دون المستوى/متقلب، مع زيادة الاختلاف بين البلدان. فالتزايد السريع في حالات العلاج داخل المستشفيات والوفيات، بسبب انخفاض معدلات التحصين أو بسبب المتحورات المقاومة للقاحات، تؤدي إلى فرض حالات إغلاق وزيادة عدم اليقين بشأن مسار الجائحة.

متوسطة

تزايد أسعار الغذاء والطاقة وتقلبها: أسعار السلع الأساسية متقلبة وتتجه نحو الارتفاع وسط الطلب المحتجز واضطرابات العرض، والصراعات أو التحول غير الممهد إلى مصادر الطاقة المتجددة. ويؤدي ذلك إلى نوبات من تقلب الأسعار والقطاع الحقيقي، بما في ذلك أزمات الطاقة الحادة في بعض البلدان.

متوسطة

إطلاق توقعات التضخم في الولايات المتحدة و/أو الاقتصادات الأوروبية المتقدمة: يؤدي التعافي السريع في الطلب وسط استجابة متأخرة من جانب العرض إلى إطلاق توقعات التضخم، مما يدفع البنوك المركزية إلى تشديد السياسات بشكل مفاجئ. وما ينتج عن ذلك من تشديد حاد في الأوضاع المالية العالمية وارتفاع علاوات المخاطر يؤدي إلى انخفاضات في قيمة العملة، وحالات بيع في أسواق الأصول، وحالات إفلاس، والتخلف عن سداد الديون السيادية، فضلا عن تداعيات غير مرغوب بها.

استجابات السياسات	التأثير المتوقع	مصدر المخاطر والاحتمالية النسبية
	متوسطة	متوسطة
هناك حاجة إلى تحسين كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي مع ضمان التغطية الكافية، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفاً. وينبغي توخي الحرص عند معايرة وتنسيق وتبليغ عملية سحب دعم السياسات.	يمكن أن يتسبب السخط الاجتماعي في اضطرابات اقتصادية، وتقويض الثقة في صانعي السياسات، والتأثير على مزاج المستهلكين والمستثمرين، مما يضعف تنمية القطاع الخاص.	انتشار السخط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي: تتدلع التوترات الاجتماعية، حيث يؤدي غرض القيود على غير المحصنين من فيروس كورونا المستجد و/أو قيود التنقل و/أو سحب دعم السياسات المتعلق بالجائحة—وسط تزايد أسعار الضروريات وتباطؤ النمو وزيادة عدم المساواة—إلى ارتفاع معدلات البطالة وأعباء ديون الأسر المعيشية. ويتسبب عدم الاستقرار السياسي في تدفق رؤوس الأموال للخارج.
	متوسطة	مرتفعة
راجع الاستجابة الموصى بها لارتفاع وتقلب أسعار المواد الغذائية والطاقة أعلاه. من شأن تعزيز الرقابة على النظام المالي أن يساعد في تحديد المخاطر النظامية أو ضغوط السيولة في وقت مبكر. ويمكن اتخاذ تدابير نقدية واحترازية للتصدي إلى تدفق رأس المال للخارج في حالة حدوثه.	ستحدث الصدمة بشكل أساسي من خلال أسعار النفط، والتي من المرجح أن تزداد، والعديد الإقليمية. ويمكن أن تؤدي إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج، مما قد يؤثر على أسعار الأصول. ويمكن أن يؤدي استمرار الانقطاعات في سلسلة التوريد لفترة طويلة إلى ضغوط تضخمية.	التوترات الجيوسياسية وتراجع العولمة: تؤدي التوترات الجيوسياسية المكثفة والمخاطر الأمنية والصراعات إلى اضطرابات اقتصادية وسياسية، وهجرة غير منظمة، وعودة التصنيع إلى الداخل (Reshoring)، وتراجع التجارة العالمية، وانخفاض ثقة المستثمرين. وتزيد الانقطاعات في سلسلة التوريد وصددمات أسعار السلع الأساسية المصاحبة من الضغوط التضخمية.

المخاطر المحلية

متوسطة	مرتفعة
تنفيذ أبطأ وأقل فعالية للإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية.	قد يؤدي التأخر في الإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية إلى تضخيم خطر السياسات المالية المسايرة للدورة الاقتصادية، وتقويض ثقة المستثمرين، وإعاقة التقدم نحو المزيد من التنوع الاقتصادي وزيادة التنافسية.
هناك حاجة إلى جهود متواصلة في التشاور والتواصل مع الأطراف المعنية من القطاع الخاص ومجلس الأمة لضمان التأييد الشعبي. ويمكن لإصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي لضمان الحماية الكافية أن تعزز الدعم الاجتماعي. وتعزيز إطار المالية العامة لأجل زيادة الشفافية والمساءلة والكفاءة سوف يكون له دور فعال.	

١- تُبيّن مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تغير مسار السيناريو الأساسي (السيناريو الذي من المرجح أن يتحقق في رأي خبراء الصندوق) تغييراً جوهرياً. وتمثل الاحتمالية النسبية التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي («منخفضة» يُصَدّ بها الإشارة إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و«متوسطة» إلى احتمالية تتراوح بين ١٠ و ٣٠٪، و«مرتفعة» إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠ و ٥٠٪). تعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر ومستوى القلق في المجمل وقت عقد المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر غير المتنافية وتتحقق معاً.

الملحق ٥ - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

الجدول ١: الكويت - تحليل استدامة القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك، على أساس سنة تقويمية)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/

	متوقعة						فعلية		
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية	٤٢,٢	٣٣,٧	٢٥,٠	١٧,٩	١٣,٦	١٣,٢	٨,٨	١١,٧	٨,٥
مؤشر EMBIG (نقاط أساس) ^{٢/}	١٧٩								
مبادلات مخاطر الائتمان لخص سنوات (نقاط أساس)	٦,٩	٠,٣	٣,٦	٧,٠	٩,٨	٧,٤	٠,٦	١٣,٠	١٥,١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٨,٢	١,٣	٨,٩	٢,١
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	٠,٦	٠,٢	٠,٨	٢,٥	٣,٦	١١,١	٢٥,١	١٣,٩	١,٤
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	٣,٣	٢,٩	١,٨	٠,١	١,١	٢٠,٢	٢٦,٧	٢١,٥	٣,٦
سعر الفائدة الفعلي ^{٣/} (%)	٦,٧	٤,٩	٤,٦	٤,٥	٤,١	٣,١	٣,٢	٣,٤	٢,٧

حسب الوضع في ٢٧ يناير ٢٠٢٢

التصنيف

أجنبي

محلي

AA

AA-

A+

A+

AI

AI

٥٢

١٧٩

مبادلات مخاطر الائتمان لخص سنوات (نقاط أساس)

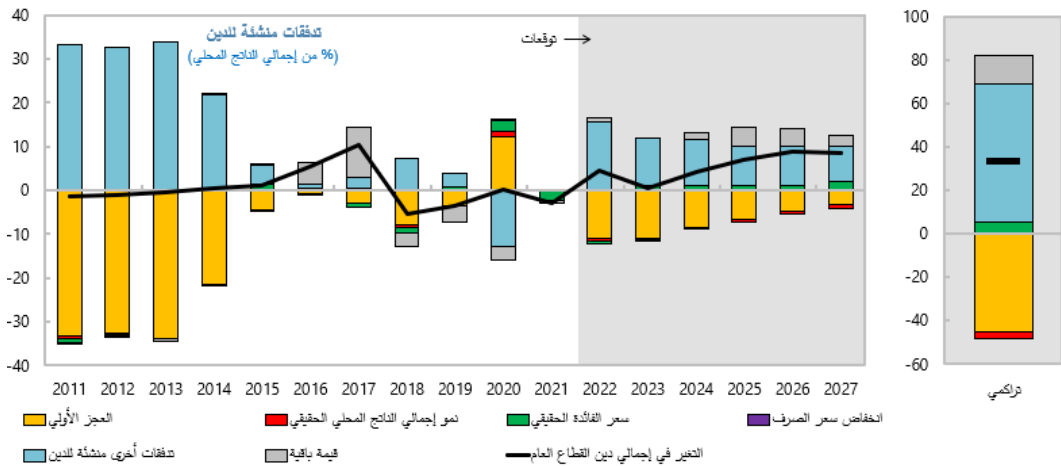
مؤشر EMBIG (نقاط أساس)^{٢/}

فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية

المساهمة في تغيرات الدين العام

الرصيد الأولي المحقق لاستقرار الدين ^{١/}	متوقعة						فعلية			
	تراكمي	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
١١,٥	٣٣,٤	٨,٥	٨,٧	٧,١	٤,٣	٠,٤	٤,٤	٢,٩	٠,١	٠,٦
	٢٣,٤	٨,٣	٦,٦	٥,٨	٤,٠	١,١	٢,٣	٢,٥	٣,٢	٠,٤
	٤٥,٢	٣,٢	٤,٩	٦,٨	٨,٤	١١,٠	١٠,٩	٠,٠	١٢,٣	١٥,٧
	٣١٧,٣	٤٩,٢	٥١,٠	٥٢,٩	٥٤,٢	٥٥,٧	٥٤,٣	٥١,٨	٥٢,٨	٦٢,٥
	٢٧٢,١	٤٦,٠	٤٦,١	٤٦,١	٤٥,٨	٤٤,٧	٤٣,٤	٥١,٨	٦٥,٠	٤٦,٨
	٢,١	١,١	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	١,٣	٢,٢	٣,٧	٠,٢
	٢,١	١,١	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	١,٣	٢,٢	٣,٧	٠,٢
	٥,٤	٢,٠	١,١	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٧	٢,٠	٢,٤	٠,١
	٣,٣	٠,٩	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٦	٠,١	١,٣	٠,١

	٦٦,٤	١٠,٤	١١,٠	١٢,٠	١١,٨	١١,٤	٩,٩	٠,٢	١٢,٨	١٥,٥
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	٦٦,٤	١٠,٤	١١,٠	١٢,٠	١١,٨	١١,٤	٩,٩	٠,٢	١٢,٨	١٥,٥
	١٠,٠	٠,٢	٢,١	١,٣	٠,٤	٠,٧	٦,٧	٠,٤	٣,١	١,٠



المصادر: بنك الكويت المركزي، ووزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يُعرّف القطاع العام على أنه الحكومة العامة.

٢/ بناء على البيانات المتاحة.

٣/ فرق سعر الفائدة بين السند طويل الأجل والسندات الأمريكية.

٤/ يُعرّف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية العام السابق.

٥/ مشتقة على أنها $(r - \pi(1 + g) - g + ae(1 + r)/(1 + g + \pi + g\pi))$ مضروبة في نسبة دين الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة؛ π = معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي؛ g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛

a = نسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية؛ e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياسا بالزيادة في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

٦/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية ٥ على أنها $r - \pi(1 + g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها $-g$.

٧/ تُشقق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية ٥ على أنها $ae(1 + r)$.

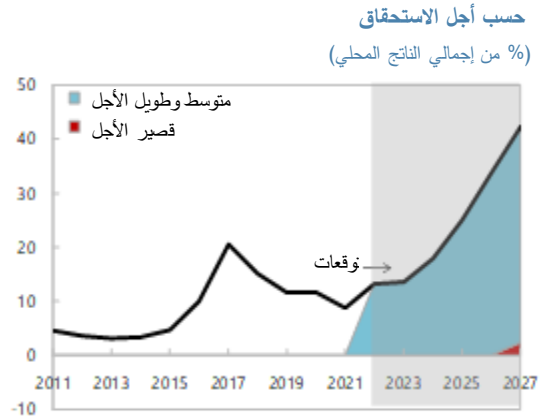
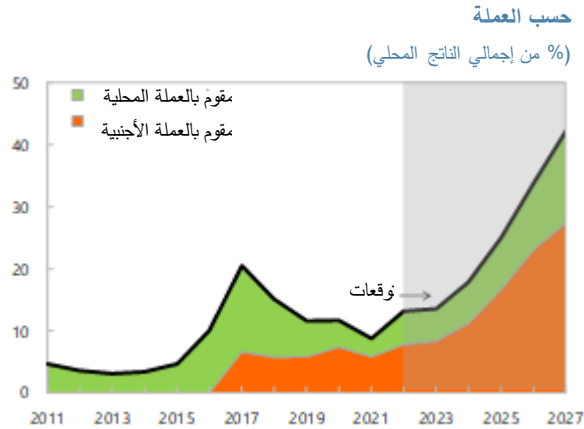
٨/ يشمل التغيرات في الأصول وإيرادات الفائدة (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، يشمل تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقع.

٩/ يفترض أن المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات الأخرى المشددة المشتملة للدين) تظل عند مستوى عام التوقع الأخير. الرصيد الأولي المثلث للدين في ظل تراكم الأصول المفترض بنسبة

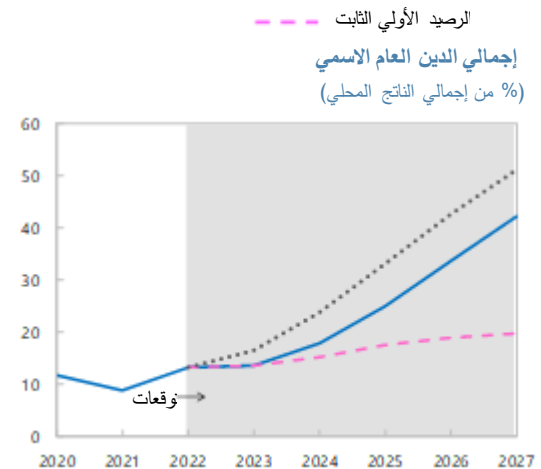
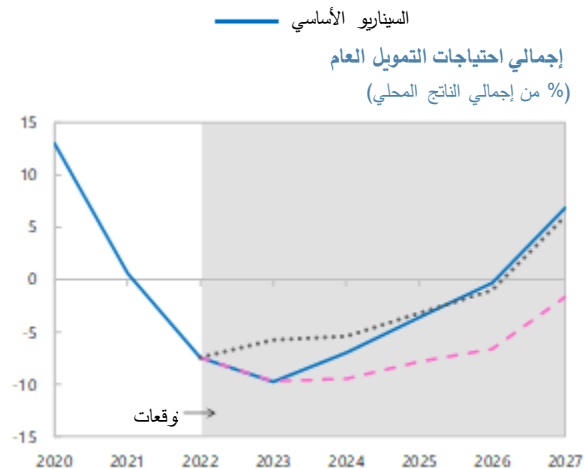
١٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٧ يساوي ١١,٥٪. وفي ظل عدم تراكم الأصول، كان الرصيد الأولي المثلث للدين سيكون ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ١: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في الكويت - تكوين الدين العام وسيناريوهات بديلة

تكوين الدين العام



سيناريوهات بديلة



الافتراضات الأساسية (%)

٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	السيناريو التاريخي	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	السيناريو الأساسي
٠.٦-	٠.٦-	٠.٦-	٠.٦-	٠.٦-	٨.٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢.٧	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٨.٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠.٦	٠.٢	٠.٨-	٢.٥-	٣.٦-	١١.١	التضخم	٠.٦	٠.٢	٠.٨-	٢.٥-	٣.٦-	١١.١	التضخم
٧.٠	٧.٠	٧.٠	٧.٠	٧.٠	١٠.٩	الرصيد الأولي	٣.٢	٤.٩	٦.٨	٨.٤	١١.٠	١٠.٩	الرصيد الأولي
٧.١	٥.٢	٢.١	٤.٣	٤.١	٣.١	سعر الفائدة الفعلي	٦.٧	٤.٩	٤.٦	٤.٥	٤.١	٣.١	سعر الفائدة الفعلي
							سيناريو الرصيد الأولي الثابت						
							٢.٧	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٨.٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
							٠.٦	٠.٢	٠.٨-	٢.٥-	٣.٦-	١١.١	التضخم
							١٠.٩	١٠.٩	١٠.٩	١٠.٩	١٠.٩	١٠.٩	الرصيد الأولي
							١٢.٨	٦.٩	٥.٢	٤.٥	٤.١	٣.١	سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الملحق ٦ - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: كان المركز الخارجي لدولة الكويت في عام ٢٠٢١ أضعف من المستوى الذي تدل عليه ضمنا الأساسيات الاقتصادية والسياسات المستصوية. وهذا التقييم غير يقيني إلى حد ما نظرا لعدم وجود بيانات فعلية تغطي عام ٢٠٢١ بأكمله وتأثيرات أزمة كوفيد-١٩. وسوف تتم إتاحة تحليل محدث في تقرير الخبراء القادم حول مشاورات المادة الرابعة. ويظل نظام ربط سعر الصرف ركيزة مناسبة للسياسات ويوفر الاستقرار للسياسة النقدية، نظرا للدور المحدود لسعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي، حيث تلعب صادرات النفط دورا مهيمنًا في صادرات الكويت ويحتوي الإنتاج المحلي على نسبة عالية من الواردات بما في ذلك مُدخَل العمالة، واستخدام الدولار كعملة لإصدار الفواتير. ويظل الميزان الخارجي لدولة الكويت قويا في ضوء قوة صادرات النفط والمراكز القوية للاحتياطيات الرسمية والأصول السيادية.

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: من شأن تنفيذ التصحيح المالي الذي أوصى به خبراء الصندوق لتحقيق العدالة بين الأجيال أن يرتقي بالحساب الجاري إلى مستوى يتوافق مع الأساسيات الاقتصادية. وسوف تدعم الإصلاحات الهيكلية التي تساعد على تنوع الاقتصاد وتعزيز القطاع التجاري غير النفطي مركزا خارجيا أقوى على المدى الطويل.

الأصول والخصوم الأجنبية: المركز والمسار

الخلفية: بنهاية عام ٢٠٢٠، تشير التقديرات إلى أن مجموع إجمالي الأصول الخارجية للكويت بلغ ٨١٦ مليار دولار (٧٧٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي). وزادت الخصوم الخارجية من ٨٠,٩ مليار دولار إلى ٨٤,٠ مليار دولار، وهو ما يعكس بشكل رئيسي زيادة خصوم استثمارات الحافظة. وزاد صافي وضع الاستثمار الدولي بمقدار ٥٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يعكس في الغالب زيادة الأصول الحكومية، ولا سيما الأصول السيادية الخاضعة لإدارة الهيئة العامة للاستثمار. وارتفع صافي وضع الاستثمار الدولي، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، من ٤٩٨,٨٪ إلى ٦٩٠,٨٪ في عام ٢٠٢٠، مما يعكس زيادة صافي وضع الاستثمار الدولي وأيضا الانخفاض الكبير في إجمالي الناتج المحلي الاسمي في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن بيانات وضع الاستثمار الدولي لعام ٢٠٢١ ليست متاحة بعد، فإن التقدير الأولي يوضح أن حجم الأصول السيادية الخاضعة لإدارة الهيئة العامة للاستثمار زاد إلى ٧٣٧,٥ مليار دولار (٥٤٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي)، مما يشير إلى تحسن محتمل في وضع الاستثمار الدولي في عام ٢٠٢١.

التقييم: من المتوقع أن يتحسن صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت، وهو ما يعكس عدة عوامل منها التعافي الذي تشهده صادرات النفط وبعض إجراءات التصحيح المالي التي من شأنها أن تقلل خصوم الدين الخارجي.

٢٠٢٠ (%) من إجمالي الناتج المحلي	صافي وضع الاستثمار الدولي: ٦٩٠,٨	إجمالي الأصول: ٧٧٠,١	الأصول المتبقية: ٤٥,٥	إجمالي الخصوم: ٧٩,٣	خصوم الدين: ٥٠,٥
----------------------------------	----------------------------------	----------------------	-----------------------	---------------------	------------------

الحساب الجاري

الخلفية: من المتوقع أن يزيد فائض الحساب الجاري من ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ إلى ١٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ مع ارتفاع أسعار النفط ثم ينخفض تدريجيا مما يعكس في الغالب ضغوط الإنفاق العام. يقدر دخل الاستثمار بحوالي ١٥,٧ مليار دولار (١٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٠ ومن المتوقع أن يبلغ حوالي ١٨,٩ مليار دولار (١٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٢١.

التقييم: بسبب قابلية إيرادات النفط للنفاد بحكم طبيعتها، تتطلب استمرارية القطاع الخارجي في الكويت مدخرات كافية لضمان قدرة الأجيال القادمة على التمتع بمستويات معيشية متشابهة إلى حد كبير (أي الاستهلاك) مثل الجيل الحالي. يشير نموذج استمرارية المركز الخارجي القائم على الاستهلاك إلى وجود فجوة في الحساب الجاري تبلغ -١١,٩٪ في إطار منهج الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد، مما يشير إلى أن رصيد الحساب الجاري غير كافٍ للوصول إلى المستوى المطلوب لضمان دخل سنوي حقيقي ثابت للفرد، وإلى وجود فجوة في الحساب الجاري تبلغ -٢,٣٪ في إطار منهج الدخل السنوي الحقيقي الثابت. وتشير الفجوة السالبة في الحساب الجاري إلى أن فائض الحساب الجاري أصغر من أن يوفر استهلاكًا منصفًا للأجيال القادمة على أسس نصيب الفرد، كما تشير إلى الحاجة إلى مدخرات مالية عامة أكبر من عائدات النفط. وتقدر منهجية تقييم الأرصدة الخارجية - البسيطة (EBA-lite) فجوة الحساب الجاري بحوالي -٢٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١. ويُعزى ٠,٤ نقطة مئوية من الفجوة المقررة إلى فجوة السياسات، في حين أن المتبقي يمثل قيمة باقية. وكما تمت مناقشته، يعد النموذج القائم على الاستهلاك أكثر ملاءمة لرصد سمات بلد مصدر للسلع الأساسية مثل الكويت،

ويعاني منهج الحساب الجاري من قيمة باقية كبيرة جدا. ونظرا لأن قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد تتأثر بمعدل النمو السكاني، والتي يخضع لتأثير تدهات الوافدين، يمنح خبراء الصندوق بالتالي الوزن الأكبر لقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت ويقيمون المركز الخارجي على أنه أضعف من المستوى الذي تدل عليه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المستصوبة.

الكويت: تقديرات النموذج لعام ٢٠٢١

(% من إجمالي الناتج المحلي)

الدخل السنوي الثابت للفرد	الدخل السنوي الثابت	نموذج الحساب الجاري	
١٦,١	١٦,١	١٦,١	الحساب الجاري - الفعلي
		٢,٢	المساهمات الدورية (من النموذج) (-)
		١,٢-	معدّل كوفيد-١٩ (+/-)
		٠,٠	عوامل مؤقتة/إحصائية إضافية (+)
		٠,١-	الكوارث الطبيعية والنزاعات (-)
١٢,٨	١٢,٨	١٢,٨	الحساب الجاري المعدل
٢٤,٧	١٥,١	٣٨,٢	معيّار الحساب الجاري (من النموذج)/٢
١١,٩-	٢,٣-	٢٥,٤-	فجوة الحساب الجاري
		٠,٤	منها فجوة السياسات النسبية
٠,٣٥-	٠,٣٥-	٠,٣٥-	المرونة
٣٤,٠	٦,٦	٧٢,٦	فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)

١/ تعديل دوري إضافي لمراعاة التأثير المؤقت للجائحة على السياحة (سالب ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي).

٢/ معدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك تعديلات الاتساق المتعددة الأطراف.

سعر الصرف الحقيقي

الخلفية: سعر الصرف مرتبط بسلطة عملات غير معلنة. وشهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي اتجاها عاما صعوديا لأكثر من عقد من الزمن حتى ضربت الجائحة في عام ٢٠٢٠، عندما انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٣,٢٪ من مايو إلى ديسمبر ٢٠٢٠ وارتفع بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠٢١،

بوجه عام عقب تحرك الدولار. وانخفض سعر

الصرف الفعلي الاسمي بنسبة ٣,٢٪ في ٢٠٢٠

وارتفع بنسبة ٣,٧٪ في نهاية عام ٢٠٢١.

التقييم: يقدر خبراء الصندوق فجوة سعر

الصرف الفعلي الحقيقي عام ٢٠٢١ بحوالي

٦,٦٪. قد وقر نظام سعر الصرف الحالي

المعمول به منذ مايو ٢٠٠٧ ركيزة اسمية فعّالة

كما حد من تقلبات سعر الصرف. وعلى المدى

القصير، فإن حركة سعر الصرف لها تأثير

محدود على القدرة التنافسية نظرا للحصة الكبيرة

من صادرات النفط وقابلية الإحلال المحدودة

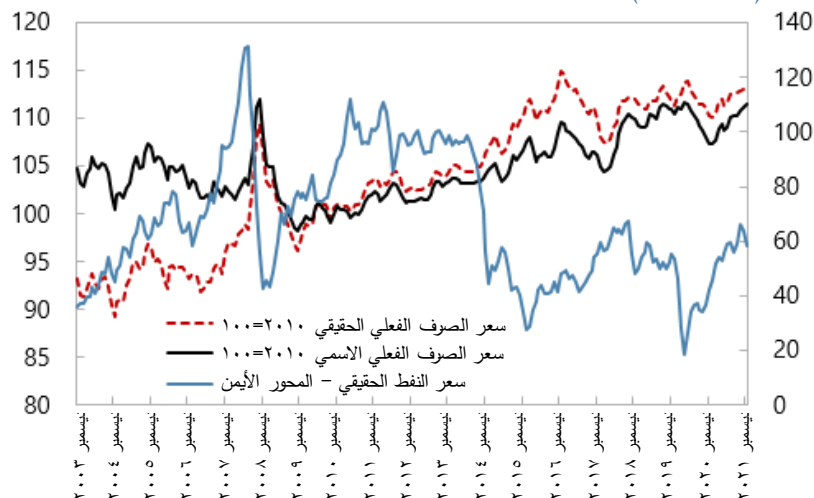
بين الواردات والمنتجات المصنعة محليا، والتي

تحتوي على مدخلات مستوردة كبيرة من العملة

والمواد الوسيطة.

سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي، سعر النفط الحقيقي

(٢٠٠٣-٢٠٢١)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الحساب الرأسمالي والمالي: التدفقات وتدابير السياسات

الخلفية: استمر صافي التدفقات المالية الخارجة في ٢٠٢٠-٢٠٢١ حيث استثمرت الهيئة العامة للاستثمار في الخارج. وشهدت سوق الأسهم بعض التدفقات الخارجة في أوائل عام ٢٠٢٠ حيث انخفضت أسعار النفط وضربت أزمة كوفيد-١٩ الأسواق المالية العالمية، لكنها انتعشت في وقت لاحق من العام.

التقييم: يتسم تحليل الحساب المالي بالتعقيد بسبب عدم وجود معلومات مفصلة عن طبيعة التدفقات المالية. ومن شأن وضع الاحتياطات القوي أن يحد من المخاطر وقابلية التأثر بتدهات رأس المال.

التدخل في سوق الصرف الأجنبي ومستوى الاحتياطات

الكويت: تقييم كفاية احتياطي النقد الأجنبي

		توقعات			مقرة			أولية	
		٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
(بمليارات الدولارات)									
	الدين الخارجي قصير الأجل	٣٥,٦	٣١,٤	٢٨,٥	٢٤,٦	٢٢,٦	٢٢,١	٢١,٥	٢١,٤
	خصوم أخرى (حافضة وخصوم استثمارية أخرى مطروحا منها الدين قصير الأجل)١/	٨٦,٦	٧٩,٢	٧٤,٩	٦٨,٢	٦٦,١	٦٧,٨	٦٢,٤	٦٤,٩
	النقود بمعناها الواسع	١٧٨,٤	١٦٩,٢	١٦٠,٦	١٥١,٨	١٤٣,٧	١٣٦,١	١٢٧,٦	١٢٩,٢
	صلاوات السلع والخدمات	٩٠,٣	٨٩,١	٨٧,٣	٨٧,٦	٩٠,١	٩٣,٨	٧١,٢	٤٦,٩
	إجمالي الاحتياطات الدولية لدى بنك الكويت المركزي	٦٧,٨	٦٥,٢	٦١,٨	٥٧,٩	٥٤,٠	٥٠,٥	٤٥,١	٤٨,٣
	أصول الهيئة العامة للاستثمار (تقديرات الخبراء)	٩٣٤,٣	٩٠٢,٧	٨٧٠,٠	٨٣٤,٦	٨٠٠,٩	٧٦٨,٥	٧٣٧,٥	٦٣٣,١
	مقياس تقييم كفاية الاحتياطات	٥٥	٥١	٤٨	٤٥	٤٣	٤٣	٣٩	٣٧
	الاحتياطات الأجنبية كنسبة مئوية من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات (٢/%)	١٢٤	١٢٨	١٢٨	١٢٩	١٢٥	١١٧	١١٦	١٣٠
	الاحتياطات الأجنبية (بما في ذلك الهيئة العامة للاستثمار) كنسبة مئوية من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات (٢/%)	١٨٢٧	١٨٩٤	١٩٢٩	١٩٨٥	١٩٧٠	١٨٩٦	٢٠١٦	١٨٤١
	الاحتياطات الأجنبية بالنسبة المئوية من النقود بمعناها الواسع	٣٨	٣٩	٣٨	٣٨	٣٨	٣٧	٣٥	٣٧
	الاحتياطات الأجنبية بأشهر واردات السلع والخدمات في العام المغل	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٠,١	٩,٩	٩,٦	٩,٠	١١,٣

١ / بناء على حساب صندوق النقد الدولي للاحتياطات الموصى بها لأظمة سعر الصرف الثابت.

٢ / كقاعدة عامة، تعد الاحتياطات في حدود ١٠٠-١٥٠٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات الجديد كافية.

الخلفية: بلغ إجمالي الاحتياطات لدى بنك الكويت المركزي ٤٥,١ مليار دولار (٩,٠ أشهر من الواردات، ٣٧٪ من النقود بمعناها الواسع) في نهاية عام ٢٠٢١. وهذه الاحتياطات تعادل ١١٦٪ من مقياس الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطات وأعلى من النطاق المناسب البالغ ١٠٠-١٥٠٪ الذي يوصي به الصندوق.

التقييم: تُعد احتياطات النقد الأجنبي كافية لتغطية الواردات المحتملة ومناسبة على أساس مقياس الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطات. ومن المتوقع أن تظل الاحتياطات مستقرة بوجه عام من حيث نسبة تغطية الواردات. وتُستكمل احتياطات بنك الكويت المركزي بالأصول الأجنبية الكبيرة لدى الحكومة، والتي تحتفظ بها الهيئة العامة للاستثمار وتشير التقديرات إلى أنها بلغت أكثر من ٥٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢١.